أيلول ٢٠٢٥ عدد ١٤٤ السنة الحادية عشرة

الأمن العام

@DGSGLB

خاص الأمرة
لبنان
LIBAN
P.P.
ب ٤١٨
P 418

طارق متري:
حكومتنا متضامنة جداً
لا يشلّها "فيتو"

اللواء حسن شقير في حوار مع "الأمن العام":

- الرئيس عون يحاول سحب الذرائع الإسرائيليّة لحماية لبنان
- التنسيق مستمرّ مع سوريا وترسيم الحدود ينتظر هيكلة أجهزتها
- منذ السنة الجديدة منصة لشراء الخدمات والدفع إلكترونيًا
- لا خوف على اللبناني من اللبناني إذا تُرك وشأنه

لبنان وإيران: العلاقة البديهيّة والمعقّدة
وزير الأشغال: أطلقنا مشروع "لبنان على السكّة"
حراك لبنان عربيًا: البقاء على الخارطة
المكتبة الوطنيّة "ذاكرة الوطن" النابضة بالثقافة

الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

أمانة الوطن

في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الثمانين لتأسيس الامن العام، تتجسد امامنا صورة حافلة بالعطاء، والانضباط، والتضحيات المستمرة التي شكلت معالم مسيرة وطنية استثنائية. منذ تأسيسه في العام 1945، بعد مرحلة الاستقلال التي وضعت لبنان على مفترق طرق التحديات السياسية والامنية، اصبح الامن العام مؤسسة وطنية راسخة، تحمل على عاتقها حماية استقرار الدولة وأمن المواطنين، في بيئة لبنانية معقدة من حيث التركيبة الاجتماعية والسياسية والتحديات الاقليمية.

ثمانون عاما من العمل المتواصل اكسبت الامن العام خبرة متعمقة في ادارة الازمات، وفهما دقيقا لخصوصية لبنان كدولة متعددة الطوائف، من خلال تطوير قدرات مؤسسية وتنظيمية متقدمة، وبناء كوادر مدربة على اعلى المستويات المهنية. فقد مر الامن العام في مراحل مفصلية كانت لكل مرحلة بصمتها، بدءا من السنوات الاولى التي ركزت على بنائه وتنظيم هيكلياته، مرورا بفترات الحرب اللبنانية التي اختبرت قدرته على حماية المدنيين والحفاظ على المؤسسات، وصولا إلى مرحلة ما بعد الحرب التي تميزت بإعادة بناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع، وتطوير ادوات العمل الامني لمواكبة التحديات المعاصرة مثل التجسس والارهاب، والجريمة المنظمة، والتهريب، والمخاطر السيبرانية.

لم يقتصر دور الامن العام على فرض النظام ومكافحة الجريمة، بل تجاوز ذلك ليصبح ضامنا للسيادة الوطنية وحاميا للمجتمع اللبناني من المخاطر الداخلية والخارجية. من خلال وحداته المتخصصة، وانظمته الحديثة، وتطويره المستمر للبنية التحتية والتقنيات، اصبح نموذجا يحتذى به في الالتزام المؤسسي، والحياد، واحترام القانون، وهو ما اكسبه ثقة اللبنانيين واعتراف المجتمع الدولي بفعاليته.

في هذه المناسبة الوطنية، تتزامن افكارنا مع الذكرى السابعة والاربعين لتغييب الإمام السيد موسى الصدر ورفيقيه، شخصية وطنية شكلت رمزا للوحدة الوطنية والشراكة الحقيقية بين جميع مكونات لبنان. رفع السيد موسى الصدر شعار لبنان وطنا نهائيا لجميع ابنائه، بعيدا من اي تمييز أو استثناء، مؤكدا ان قوة الدولة لا تقاس فقط بمؤسساتها، بل بمدى التزام المجتمع بها وتطبيق قيم العدالة والمساواة. إن استلهام رؤيته يعزز مسؤولية الامن العام في حماية المواطنين من دون تفريق، وتجسيد مبادئ الوطنية الجامعة في كل عمل وقرار.

على مدار العقود، كانت هناك انجازات نوعية للامن العام جعلته عنصرا محوريا في استقرار لبنان. لعب دورا اساسيا في تنظيم الحدود والمنافذ البرية والبحرية، وضبط تهريب السلاح والمخدرات، وحماية المنشآت الحيوية، وإدارة الازمات الامنية، والتنسيق مع الاجهزة الدولية، مع الحفاظ على استقلالية قراره وحياديته. كما عمل على تطوير انظمة المعلومات، واعتماد التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز قدرات وحداته الخاصة في مكافحة التجسس والإرهاب والجريمة المنظمة، بما يواكب التحديات المعاصرة ويعكس الالتزام بالمعايير الدولية.

ويمثل الاحتفال بالذكرى الثمانين للامن العام فرصة للتأمل في المستقبل واستشراف تحديات قادمة اكثر تعقيدا. فالامن العام اليوم ليس فقط مؤسسة تنفيذية، بل مؤسسة فكرية واستراتيجية، تجمع بين الخبرة التاريخية والقدرة على الابتكار والتخطيط، وتوظف افضل الكفايات لتحقيق استقرار لبنان وحماية المواطنين. كما اصبح مدرسة لتنشئة القيادات الامنية اللبنانية، بما يضمن استمرار الاداء المتميز على مر الاجيال.

ان الجمع بين الخبرة التاريخية، والتطور المؤسسي، والقيم الوطنية التي جسدها رجالات لبنان التاريخيين، يجعل من الامن العام نموذجا حقيقيا للمسؤولية الوطنية، ودرعا يحمي الهوية اللبنانية وسيادة الدولة. فالامانة التي نحملها ليست مجرد واجب مهني، بل هي رسالة وطنية متجددة، تدفعنا الى الاستمرار في حماية الوطن وابنائه، وتعزيز قيم العدالة والمساواة والاستقرار، وتحقيق رؤية لبنان الموحد لجميع ابنائه، بلا استثناء.

اليوم، ونحن نحتفل بهذه الذكرى العظيمة، نؤكد ان الامن العام سيبقى دائما عند مستوى الثقة التي وضعها اللبنانيون فينا، ملتزما خدمة الوطن، ودرء المخاطر، وصون سيادة الدولة، مستمدا قوته من تاريخه ومن رموزه الوطنية، ومن قيمه المؤسسية التي ستظل حجر الزاوية في كل خطواته المستقبلية.
الامن العام امانة الوطن، ورسالة كل لبناني يريد الاستقرار والسلام، وامتداد لتاريخ طويل من الوفاء والالتزام والعطاء الذي لا يعرف حدودا.

في هذا العدد

الأمن العام حارس السيادة

يشكل 27 آب من كل عام محطة وطنية مهمة تلتقي فيها رمزية المؤسسات مع الضرورات السيادية. في ظل ازمات متلاحقة تمر بها البلاد، يبقى الامن العام أحد الاعمدة المؤسساتية التي تحافظ على الحد الادنى من الاستقرار، ليس فقط على المستوى الامني الضيق، بل ايضا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية...

البعد الرمزي للمؤسسة

يمثل الامن العام احد ابرز الاجهزة السيادية التي تتولى واجبات حيوية في حماية الامن القومي، ضبط تنقل الاشخاص عبر المعابر الحدودية الشرعية، تنظيم دخول الاجانب الى لبنان والاقامة فيه، ومتابعة سجلات اللاجئين الفلسطينيين ومكتومي القيد وعديمي الجنسية، اضافة الى معالجة معاملات اللبنانيين مع الدوائر الرسمية في الداخل والخارج، والامساك بملف النازحين السوريين بالتنسيق مع الجهات الدولية المسؤولة عنه وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من القضايا الكثيرة. شكل عيد الامن العام في السابع والعشرين من آب في كل عام، مناسبة وطنية لتكريم التضحيات الصامتة لضباط ومفتشي ومأموري هذه المديرية التي انشئت في العام 1921 كجهاز، وتحولت الى مديرية في العام 1945. ومنذ ثمانين عاما وهي تشهد تحديثات متتالية على المستويات كافة، انطلاقا من هيكليتها التنظيمية، وتطوير ادائها الاداري واحترافها الامني لا سيما الاستباقي، وتوسعها الجغرافي على امتداد كل الوطن، عدا عن نسج أفضل العلاقات التعاونية مع اجهزة الامن العالمية تحت سقف التنسيق الرسمي الامني العالمي في مكافحة الارهاب والجرائم المنظمة وشبكات التهريب العالمية والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

الجانب التقني والتحول الرقمي

مع تطور التحديات الامنية، تطورت ايضا ادوات تفعيل دور الامن العام، فتم وضع الاسس لإطلاق عملية رقمية واسعة لتحسين الاداء والخدمات، تشمل اطلاق بوابات الكترونية لعدد معين من الخدمات ومن بينها تجديد جوازات السفر والاقامات...

هذه النقلة التقنية لا تدخل فقط في خدمة المواطن، بل هي سلاح امني استباقي. فالتقنية باتت اداة رئيسية في تتبع الشبكات الارهابية، وضبط المداخل البرية والبحرية والجوية، ومراقبة حركة الاجانب على الاراضي اللبنانية. وعلى الرغم من ضعف البنية التحتية في لبنان، يعد الامن العام من اكثر الادارات استثمارا في هذا المجال، بالشراكة مع مؤسسات عالمية.

العلاقة مع المواطنين والمغتربين

يتميز الامن العام اللبناني بكونه على تماس مباشر مع حياة المواطن اليومية: من جواز السفر، الى المعاملات الادارية، الى ملفات الاقامة للاجانب وغيرها كثير من الامور، وهذا ما يجعل الامن العام من اكثر الاجهزة احتكاكا بالناس. وقد سعى الى تحسين صورته، عبر تطوير مراكز الخدمة، وتقديم نماذج رقمية حديثة تقضي على الرشوة والفساد والسرعة في التنفيذ.

اما في ما يخص اللبنانيين في الخارج، فالامن العام يعد صلة وصل ادارية بامتياز، لا سيما في تنظيم وثائق السفر ومعاملات اخرى مختلفة، واعادة اللبنانيين من مناطق النزاع، وتنظيم دخول الوافدين. وهو دور حيوي ينبغي ان يستكمل بتحديث قانوني وتقني يعزز التواصل بين لبنان الاغترابي ومؤسساته الرسمية.

عيد في ظل التهديدات

يأتي عيد الامن العام هذه السنة في لحظة اقليمية شديدة التعقيد، حيث الجنوب اللبناني على خط النار، والمخاوف من توسع الحرب الاسرائيلية الى لبنان قائمة. في مثل هذه الظروف، يتعاظم الدور التنسيقي للامن العام بين الاجهزة الامنية، والسلطات السياسية، وواجهات الديبلوماسية المعتمدة والمنظمات الدولية. كما تزداد اهمية قدرته على المساهمة في حفظ الامن الداخلي من التسلل والتخريب بالتنسيق والتعاون مع باقي الاجهزة العسكرية والامنية. ويبرز هنا دور الامن الاستباقي، والتحقيقات العدلية، وكشف الشبكات التجسسية والارهابية والتهريب والجرائم المنظمة، وهو ما نجح فيه الامن العام مرات عدة. عيد الامن العام اللبناني ليس محطة رمزية لتكريم عسكرييه، بل هو مناسبة لتأكيد الحاجة الى مؤسسات سيادية فاعلة تواكب بناء الدولة. ورغم محدودية الامكانات، استطاع ان يحافظ على دوره، وان يطور عمله ومهامه لا سيما وان وطنا مهددا من الخارج والداخل، يصبح الامن العام فيه اكثر من جهاز، يصبح حارسا من حراس السيادة.

"الأمن العام"

أيلول ٢٠٢٥ عدد ١٤٤ السنة الحادية عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الفهرس

14 العيد الثمانون يرسّخ دور الأمن العام مؤسّسة ريادية

24 هل يصل ملف الاتصالات إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء؟

28 جهاد إسماعيل: الإعتبارات الطائفية حالت دون محاسبة كثر

32 توصيّات هيئة الإشراف على الانتخابات لا تلقى استجابة

36 قوانين انتخاب مجلس النواب عُدّلت عشر مرّات

38 الياس باسيل: أهم أوراق القوّة لدى لبنان ثبات حقوقه

42 شامل روكز : فليعشْ العسكريون بكرامتهم

44 "يازا" تطلق إنذارًا لخطة وطنية شاملة

48 مفوّضية اللاجئين: مساعدات مالية لدعم عودة النازحين

60 "إسرائيل الكبرى" بعد غزو غزّة

66 الأمن العام: ثمانون عامًا في التاريخ

80 فادي مكّي: الإصلاح الإداري بوّابة إلى إنقاذ الاقتصاد

88 فادي يرق: التعليم نحو مستقبل أفضل للأجيال المقبلة

92 نقيب أصحاب المستشفيات: نطالب بسياسة صحّية توفّر الدعم اللازم

100 رئيس الإتحاد الدولي لكرة السلة: لبنان مثالي في اللعبة

106 تسلية

110 إلى العدد المقبل

حوار

في كل عام يشكل عيد الامن العام محطة لتأكيد الثوابت الوطنية لمؤسسة تقوم بدور اساسي في خدمة الوطن والمواطن. في هذا الاطار، قارب المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير في حديث الى "الامن العام" ملفات شتى تضطلع بها المديرية، شارحا التحديات والاهداف الطموحة

المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

في حديث شامل في العيد الثمانين للأمن العام اللواء شقير: الرئيس عون يحاول سحب الذرائع الإسرائيليّة لحماية لبنان

- التنسيق مستمر مع سوريا وترسيم الحدود ينتظر هيكلة أجهزتها
- منذ السنة الجديدة منصة لشراء الخدمات والدفع الكترونيًا
- لا خوف على اللبناني من اللبناني إذا تُرك وشأنه
- من أهداف زياراتنا الخارجية تحصين لبنان أمنيًا

دعا المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير ضباط وعناصر المديرية الى ان يعملوا تحت ظل العلم اللبناني، لافتا الى "مرحلة متقدمة في تطبيق الهوية الرقمية". وشدد على ان جوازات السفر تكفي لمدة سنة بحسب الكمية التي يتم طبعها يوميا ومن المتوقع تسلم العدد المطلوب قبل نفاد الكمية. واكد ان "لا خوف امنيا على لبنان ان ترك اللبناني وشأنه، ورئيس الجمهورية يقوم بدور كبير لاخراج لبنان من هذه المحنة". واشار الى رؤية للأمن العام اعتبارا من 2026/1/1 تحتاج الى "قرار سياسي وموافقة الحكومة وهي ان لا يكون هناك بدءا من هذا التاريخ صفة نازح في لبنان". في ما يلي المقابلة:

نحن لخدمة المواطن لا لينتظر امام الباب تحت الشتاء او تحت الشمس

التهديد الامني للبنان من خارجه لأن البعض يعتبر لبنان ساحة لتصفية الحسابات

■ هل زالت اليوم مع العهد الجديد العقبات والصعوبات التي كانت قد رافقت الشغور الرئاسي، ان كان على صعيد التطويع او الموازنة السنوية التي تساعد في تنفيذ المهمات وتأمين الخدمات استنادا الى الصلاحيات المنوطة بالمديرية؟

□ لم يكن هناك من رئيس جمهورية وكانت الحكومة حكومة تصريف اعمال في الحدود الضيقة. كانت هناك صعوبات على مستوى الموازنات والتطويع وشراء البرمجيات، مع العلم ان الرئيس ميقاتي كان متجاوبا جدا وحاول دائما المساعدة. بعد انتخاب فخامة الرئيس وانتظام العمل الاداري وتشكيل الحكومة اصبحت الامور على السكة الصحيحة، والدليل

اننا طوعنا 700 عنصر في العهد الجديد التحقوا في دورة تختتم في 2025/9/15، كما استطعنا تلزيم جوازات السفر عبر مناقصة شفافة وفق قانون الشراء العام وليس بالتراضي، استنادا الى وجود 11 ألف مليار ليرة لبنانية في الموازنة، ونجدد اليوم كل منشآت الامن العام اضافة الى آلياتنا وشراء برمجيات. انتظمت الادارة في الدولة اللبنانية فشعرنا بالفرق.

■ على صعيد التطويع والموازنة هل استعاد الامن العام دوره الحقيقي كإدارة؟

□ لدى الامن العام مصادر عدة. الاموال العامة والاموال الخاصة المشرعة بموجب قانون وتدوّن وتُصرف وفق القوانين المرعية الاجراء. ما ينقصنا من بنود الموازنة نغطيها من هذه الاموال الخاصة من طريق اقفال الثغرة ما بين قيمة التلزيم وقيمة الاعتماد.

■ خلال احتفال تسلمكم قيادة الامن العام، تحدثتم عن اهداف طموحة للتحديث والتطوير في الامن العام، ماذا تحقق حتى الان وما هو المتوقع تحقيقه في السنة المقبلة؟

□ اعتبرنا ان معركتنا هي الهوية الرقمية، ووصلنا الى مرحلة متقدمة فيها. قدمت ثلاث شركات عروضها والدراسة انجزت بشكل نهائي حوالي 500 صفحة. ومن المتوقع ان تنطلق منصة للامن العام بداية السنة المقبلة يستطيع من خلالها المواطن اللبناني شراء الخدمات والدفع الكترونيا، لتصل خدماته الى منزله معززا مكرما. تريثنا فترة بسيطة كون البنك الدولي قدم 7 ملايين دولار لانشاء الرقم الموحد للشعب اللبناني الذي يستعمل في وزارات الدولة كافة. في حال استكمل تمويل المشروع سيكون متكاملا والافضل. لكن إذا ظهرت اي عقبات، كنا قد طلبنا الموافقة من فخامة الرئيس ودولة الرئيس ووزير الداخلية للعمل بالمنصة اعتبارا من بداية السنة المقبلة. في موضوع جوازات السفر كنا قد قلنا ان ◄

◄ اللبناني لن يستجدي جواز سفره. لقد انجزنا خلال أشهر دفتر الشروط وقبول العروض، وفي 27 من الشهر الماضي قمنا بفضّ العروض التقنية وفي شهر آب فضّت العروض المالية، والان في طور استكمال كل الاجراءات. لدينا جوازات سفر تكفي لمدة سنة بحسب الكمية التي نطبعها يوميا، ونتوقع استلام العدد المطلوب قبل نفاد العدد الموجود لدينا من دون اي مشكلة. في موضوع التطويع، اصدرنا النتائج والتحقوا بالدورات وقريبا ينضم العدد الاكبر الى رفاقهم في المطار وعلى المعابر الشرعية البرية والبحرية، والعدد المتبقي سيكون ضمن دوائر الامن العام. بدأنا ترميم كل مباني الامن العام اللبناني، وفي كل مبنى يقدم خدمات للمواطن بدأنا انشاء غرفة انتظار ووضع ماكينة لترقيم الادوار حتى لا يتجاوز اي مواطن دور الآخر تسهيلا لحصوله على الخدمات بكرامة وعزة، نحن نعمل لخدمة المواطن وليس لينتظر امام الباب تحت الشتاء او تحت الشمس. قمنا بشراء عدد من الآليات لتحسين قدرات المديرية خصوصا قدرات دائرة الرصد.

■ في اي اطار تضعون زياراتكم الى الخارج؟
□ هي زيارات عملا بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية ومعالي وزير الداخلية. قمنا بزيارات الى عدد من الدول منها مصر والامارات والسعودية وسوريا وقطر والعراق. من اهداف الزيارات واولها هو ان علينا كلبنانيين واجهزة امنية ان نكون ضمن المنظومة الاقليمية ان كانت عربية او غير عربية وتبادل المعلومات والتنسيق المشترك. تجمعنا مع الدول العربية منظومة امن عربية استنادا الى مقررات جامعة الدول العربية والجغرافيا والتاريخ. الجميع يعلم ان الارهاب والجريمة والمخدرات كلها عابرة للحدود. هذه الاجتماعات وتبادل المعلومات تحصن لبنان امنيا أكثر وتعطي ثقة ومصداقية اكبر لحضورنا داخل هذه المنظومة.

■ طالما ان هناك ثقة متبادلة بين الامن العام اللبناني وكل هذه الاجهزة، هل طرحت احدى هذه الدول امكان مساعدة الامن العام بالخبرات وتقديم التجهيزات والتقنيات؟
□ قدمت دول عدة دورات مثل مصر والامارات كذلك قطر والعراق ضمن برنامج عمل زيارات من ضمنه دورات وتبادل خبرات. الا ان الاهم على مستوى المساعدة هو تقديم المعلومات التي لا تقل شأنا عن المساعدة المادية لأن المعلومة تساهم في حماية الامن والممتلكات. على مستوى التقديمات المادية ساعد العراق كثيرا الدولة اللبنانية واجهزتها الامنية. عندما كنا في امن الدولة قدمت المساعدات، واليوم للرئيس محمد شياع السوداني الايادي البيض في لبنان ووعد بمساعدة الامن العام اللبناني.

■ في موضوع العلاقات مع سوريا كيف تصف التنسيق الامني والتنظيم الحدودي مع الجانب السوري، في ظل الحديث عن استمرار انتقال سوريين خلسة الى لبنان؟ وماذا عن موضوع ترسيم الحدود؟
□ في موضوع التنسيق الامني نحن على تنسيق يومي مع الاخوة السوريين. لبنان يحده من جهة عدو اسرائيلي شرس طامع ببلدنا، بمياهه وارضه، ومن جهة اخرى البحر وسوريا. نتعامل مع سوريا كدولة شقيقة ايا من كان فيها. نصدر منتجاتنا عبرها وبيننا تاريخ مشترك وجغرافيا مشتركة. استنادا الى ما تقدم نحن ننسق مع الاخوة السوريين بشكل دائم. اجتمعنا ونسقنا معهم في جدة برعاية المملكة العربية السعودية، وأدى الاتفاق الى هدوء تام الى حد كبير على الحدود الشرقية اضافة الى تبادل معلومات. اعطي هنا معلومة ان الاخوة السوريين اوقفوا أحد السوريين المشاركين في عمليات قتل لبنانيين وطلبوا منا ارسال ضباط للتحقيق معه في سوريا كونه سوريا. اضافة الى ذلك، أحد الفارين من سجون الامن العام القي القبض عليه في سوريا وايضا طلبوا منا المشاركة في التحقيقات. بالتالي يعتبر هذا الموضوع متقدما بمشاركة ضباط لبنانيين على اراضي سوريا للتحقيق مع شخص سوري. كما تنعقد لقاءات اسبوعية يشارك فيها ضباط من الجيش اللبناني ومن الامن العام اللبناني مع فريق سوري للتباحث في كل ما يحدث خلال الأسبوع، واذا طرأ اي امر يمكن ان تحصل هذه الاجتماعات يوميا. في موضوع الدخول خلسة تعلمون ان الامن العام اللبناني يتواجد على المعابر الشرعية فقط، لكن استعلاميا نقوم بدور في مراقبة الدخول خلسة، وعند ضبط الداخلين خلسة الى الاراضي اللبنانية يتم التحقيق معهم والاستحصال على معلومات عن آلية التهريب والاشخاص المهربين وتزويد باقي الاجهزة الامنية بها. تحصل عملية الدخول خلسة عبر المعابر غير الشرعية حيث التضاريس بين البلدين صعبة ويصعب على أي جيش في العالم ضبط حركة التنقل هذه خصوصا في دولة تجري فيها احداث كالتي تحصل لدى الاخوة السوريين، ما يدفع بعض الناس الى التفتيش عن الامان عبر اللجوء الى لبنان. الجيش اللبناني يلقي القبض على البعض منهم على الحدود ويتم اعادتهم الى الداخل السوري بالتنسيق مع السوريين. اما عن مستوى ترسيم الحدود، فخلال زيارتنا مع الرئيس ميقاتي طرح الموضوع وكذلك في مؤتمر جدة، وكان جواب الاخوة السوريين انهم يرغبون في ترسيم الحدود، ولكن في انتظار تشكيل الضباط وهيكلة الاجهزة المعنية في سوريا. هذا الموضوع يطرح على المستوى السياسي، ومن مهمات الجيش اللبناني ترسيم الخرائط والحدود، ويترافق ذلك مع رأي الامن العام اللبناني خصوصا في حال انشاء معابر شرعية على هذه الحدود.

■ ما هو دور الامن العام في تنفيذ خطة عودة النازحين الطوعية التي اقرتها الحكومة؟ وما هي اهم مفاصل هذه الخطة، والقيود الجديدة التي ستُفرض على السوريين الذين لا يمتثلون للقرارات الرسمية؟
□ قدمنا الى معالي وزير الداخلية منذ فترة مراسلة تتضمن رؤية الامن العام للنزوح السوري، ونحن وصّفنا الواقع السوري منذ خمسينات القرن الماضي لغاية تاريخه، وركزنا خصوصا على الفترة ما بين العام 2011 حتى الان. بعد احداث سوريا والنزوح الكبير ولاحقا سقوط النظام في12/7/ 2024 نعتقد ان جزءا كبيرا من الاخوة السوريين يمكنه العودة الطوعية الى وطنه بشكل عادل والعيش بحياة كريمة، خصوصا وان عددا كبيرا منهم يعيش في مخيمات عشوائية. وضعت الحكومة اللبنانية خطة ويتم التنسيق مع المجتمع الدولي عن طريق الاتحاد الاوروبي او UNHCR ومع منظمات دولية. وواكب الامن العام اللبناني هذا التحرك بالتنسيق مع دولة الرئيس طارق متري، ويجتمع ضباط من الامن العام اللبناني دائما مع اللجنة الوزارية ويطرحون افكارا. حاليا بدأنا العودة الطوعية ولغاية الآن حوالي 32,000 عادوا ومسجل 80,000 والـUNHCR تقوم بدفع 100 دولار عن كل شخص في العائلة و400 دولار على الحدود عند عودته. مواكبة وتسهيلا لهذا الامر، أصدر الامن العام اللبناني مذكرة اعتبارا من 7/1 لغاية 10/31 قلنا فيها ان كل سوري نازح يعود الى بلده طوعا سنقوم بإلغاء كل التدابير في حقه حتى لو كان خلسة او عليه غرامات، وسنسهل عودته بالتنسيق مع المؤسسات الدولية للحصول على الاموال اللازمة للعودة ◄

انتظمت الادارة في الدولة اللبنانية فشعرنا بالفرق.

لست خائفا على الامن اللبناني من اللبنانيين لكنني اخاف على الامن اللبناني بشكل خاص من الاسرائيلي

إذا استمر احتلال الارض سيكون على الجيش اللبناني والشعب الدفاع عن الوطن

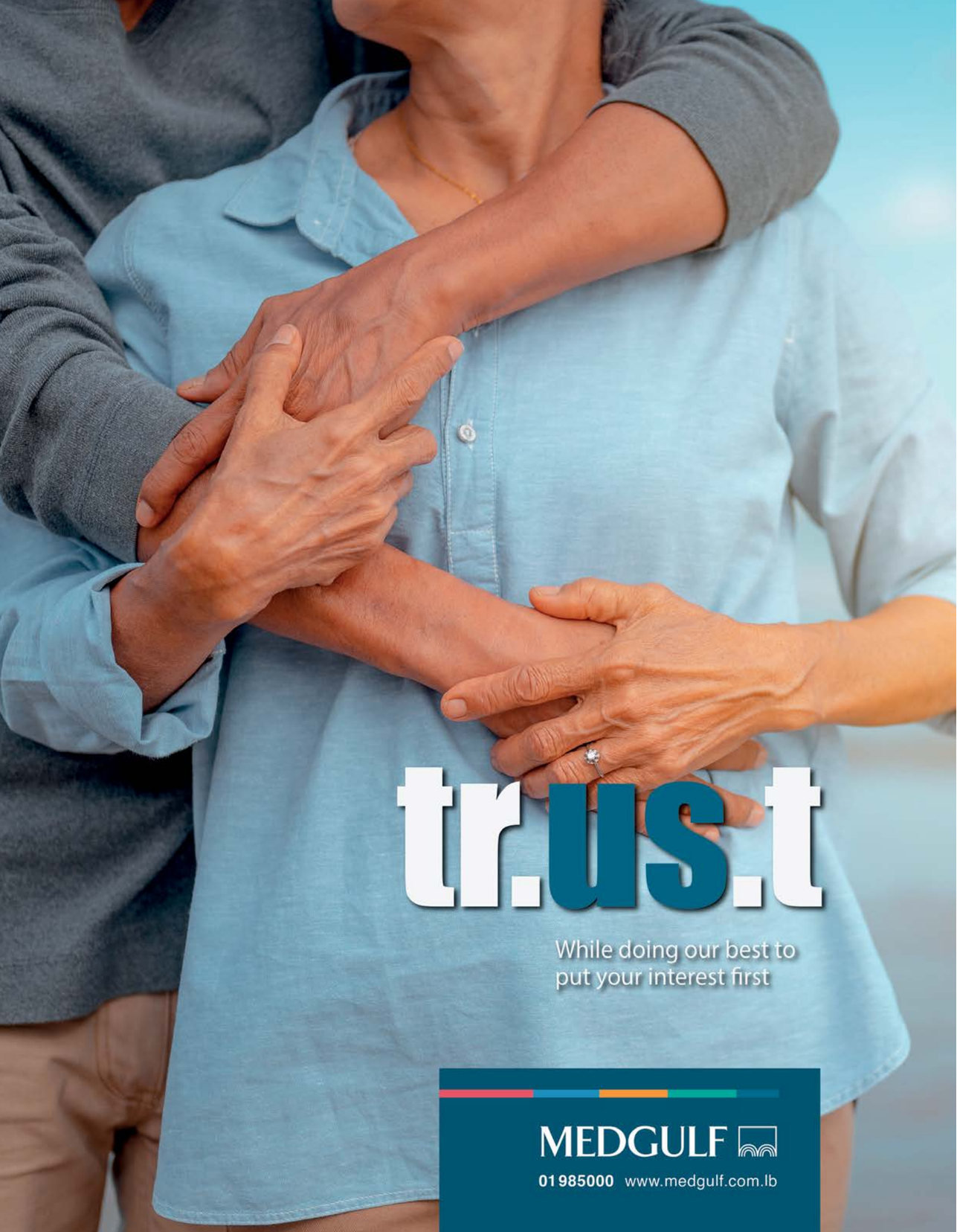

◄ وتسهيل مروره على حواجز الامن العام، على ان تقوم المؤسسات الدولية باقفال ملفه كنازح، واكثر من ذلك قدمنا له امكان العودة الى لبنان بشكل قانوني كون لبنان في حاجة الى العمالة السورية. كما ان لديه حقوقه عليه واجباته تجاه المؤسسة التي تستخدمه وتجاه الدولة اللبنانية وهذا ما تقوم به الدول عادة. سنقوم بتجديد هذه المذكرة اعتبارا من 2025/11/1 لغاية 2025/12/31. اعتبارا من 2026/1/1 هناك رؤية للامن العام تحتاج الى قرار سياسي وموافقة الحكومة، اطلعنا عليها السلطة السياسية وطلبنا منها ان لا يكون هناك بدءا من هذا التاريخ صفة نازح في لبنان، وان يتم التعامل مع الاخوة السوريين في لبنان كمقيم شرعي أو غير شرعي. بالتالي ادعو الاخوة السوريين الى الاستفادة من هذه التقديمات المادية التي تعطيها المؤسسات الدولية والتسهيلات التي قدمها الامن العام اللبناني للعودة الطوعية وامكان النزوح داخل البلد في سوريا أفضل من ان يكونوا في مخيمات عشوائية، وذلك حفاظا على كرامة الانسان السوري الذي نعتبره شقيقا وقد تقاسمنا معه الدواء والماء والهواء ولقمة الخبز. نحن عندما نطالب بالعودة الطوعية حرصا على الانسان السوري والحياة اللائقة له وأن يكون ضمن بلده معززا مكرما. اكرر لن تكون هناك عودة اكراهية اطلاقا.

■ العدو الإسرائيلي لا يلتزم حتى اليوم ترتيبات وقف النار، لا يزال يحتل النقاط الخمس فهل لا تزال الديبلوماسية هي الوسيلة الوحيدة لالتزام القرار 1701؟

□ العدو الإسرائيلي منذ نشأته عام 1948 وهو يمارس بشكل مستمر اعتداءاته على لبنان وصولا الى اجتياح لبنان. حاليا بعد اتفاق وقف النار، والتزام الجانب اللبناني كاملا به، لا يزال العدو الاسرائيلي يحتل خمس نقاط خلافا للاتفاق ويقوم بالاعتداء واغتيال لبنانيين، وهو لا يتقيد اطلاقا بالقوانين الدولية.

اما بالنسبة الى الموضوع الديبلوماسي، فنحن نعلم ان فخامة رئيس الجمهورية يقوم باتصالات وزيارات دائمة ان كان دوليا او عربيا، ويحاول بالطرق الديبلوماسية تشكيل ضغط كبير على العدو الاسرائيلي وسحب الذرائع منه باستمرار اعتداءاته على لبنان واستمرار احتلاله لهذه الأرض وإحتجازه لعدد من ابنائه، عن طريق صدور بعض القرارات الداخلية لحماية لبنان اساسا وليس للانقسام اللبناني. اعتقد ان في امكان المسار الديبلوماسي ان يحقق اهدافه. لكن إذا استمر احتلال الارض سيكون على الجيش اللبناني والشعب الدفاع عن الوطن.

■ هل تتخوف على الامن الداخلي في لبنان بعد الاحداث الامنية والمخاوف على الحدود؟

□ اعتقد ان اللبنانيين يحرصون على وطنهم وعلى الالتقاء على اهداف تسمح لهم بتطوير نظامهم السياسي والعيش في ظل دولة آمنة. التهديد الامني للبنان من خارجه لأن البعض يعتبر لبنان ساحة لتصفية الحسابات، فيما التهديد الأساسي يأتي من العدو الاسرائيلي الذي يسعى الى شرذمة المنطقة وتقسيمها وتحقيق نبوءته التاريخية بالتوسع. لست خائفا على الامن اللبناني من اللبنانيين لكنني اخاف على الامن اللبناني بشكل خاص من الاسرائيلي. فخامة رئيس الجمهورية يقوم بدور كبير بالتنسيق مع دولة الرئيس نبيه بري ورئيس الحكومة نواف سلام لاخراج لبنان من هذه المحنة وبشكل عام لست خائفا على الامن في لبنان.

■ هو الخوف من اللبنانيين على اللبنانيين وخوف من ان يضعف اللبنانيون؟

□ في حال تُرك اللبناني وشأنه لن يكون هناك من خوف على اللبناني من اللبناني. والدليل على ذلك، من العام 1943 الى العام 1975 كان لبنان منارة الشرق. هناك مصالح دول لتصفية حسابات او للسيطرة على مقدراته وبشكل اساسي من العدو الاسرائيلي.

معايدة في العيد الثمانين

توجه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير الى الضباط والعسكريين في العيد الـ80 للامن العام بالمباركة والتحية، وقال لهم:

"حافظوا على قسمكم لحماية لبنان، وحافظوا على قسمكم لحماية اهلكم وتكوين البيئة الصالحة لنكون يدا واحدة وبلدا واحدا في حديثنا وخطابنا وثقافتنا. حافظوا على منشآتكم وعلى العتاد الموضوع في تصرفكم وكونوا متعاونين ولديكم الثقة بأنفسكم وبقيادتكم وبدولتكم وبلدكم ولا تعملوا الا تحت ظل العلم اللبناني.

وظيفتكم هي رسالة. صحيح هي وظيفة ولقمة عيش وراتب ولكن ارتقوا بها الى ان تكون رسالة. المديرية تقدم خدمة هي من حق المواطن وهي واجب علينا.

تعاملوا مع المواطن بكل صدق وشفافية ورحابة صدر فالمواطن اللبناني من حقه الدخول الى المديرية العامة للأمن العام ورأسه مرفوع، عزيز النفس، يأخذ خدمته بكل عزة.

ما نسعى اليه هو ان يأخذ كل لبناني وغير لبناني مقيم خدمته من الامن العام كونها حقا مكتسبا له.

اطلب منكم التنسيق والتعاون مع باقي الاجهزة الامنية، والثقة بربكم ووطنكم ودولتكم كي نصل بها الى بر الامان.

اعدكم اولا وانا على رأس المديرية، ان نرتقي معا بالعمل الى مصاف عال لنكون موضع ثقة اللبنانيين وثقة رؤسائنا. واعدكم السعي وعدم التقصير لتحصيل ما يمكن من حقوق وامور تحسن اوضاعكم وتؤدي الى الامان الاجتماعي. صحيح انها مسؤولية الدولة ونحن نعرف وضعها الآن، ولكن الهدف الأسمى والاعلى والاكبر اننا كمديرية عامة للامن العام على قدر المسؤولية التي نحملها".

العيد

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

العيد الثمانون يرسّخ دور الأمن العام مؤسّسة رياديّة
الوزير الحجّار: لا تتساهلوا مع المخالفات ولا تتجاهلوا التجاوزات
اللواء شقير: نحن في الخطوط الأماميّة ولن ننكفئ

في الذكرى الثمانين لتأسيسه، يجسد الامن العام ثمانية عقود من التضحية والوفاء في خدمة الوطن والمواطن. منذ انطلاقته عام 1945، شكل هذا الجهاز احد الاعمدة الاساسية للدولة اللبنانية، حارسا لأمنها القومي، وساهرا على سلامة حدودها، فلم يكن مجرد مؤسسة امنية، بل كان على الدوام رمزا للانضباط والحكمة في ادارة الازمات

في استقبال وزير الداخلية والبلديات احمد الحجار في المديرية العامة للامن العام.

في مناسبة وطنية تعبق بعبير التاريخ وتفوح منها رائحة الوفاء والانتماء، احتفلت المديرية العامة للامن العام بعيدها الثمانين، في حفل رسمي اقيم في المقر الرئيسي في المتحف - بيروت، في حضور وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير، الى عدد من رؤساء المكاتب والدوائر المركزية والاقليمية للامن العام.

بعد الاستقبال الرسمي لوزير الداخلية والبلديات، النشيد الوطني ونشيد الامن العام، ثم بدأت مراسم الاحتفال التي عكست رمزية المناسبة وما تحمله من دلالات على مسيرة ثمانية عقود من العمل المؤسساتي والامني المستمر.

ألقيت كلمات عبرت عن حجم التقدير لما تمثله المديرية في بنية الدولة، ولما راكمته من خبرات وانجازات على مدى سنوات.

قال اللواء شقير في كلمته: "في هذا اليوم المميز من عمر الامن العام اللبناني، نقف وقفة وفاء وتقدير، نستذكر فيها المسيرة الطويلة التي سلكتها هذه المؤسسة منذ ولادتها، مرورا بمحطات من التحديات والتحولات، وصولا الى ما اصبحت عليه اليوم من حضور وفاعلية ودور ريادي على المستويين الوطني والدولي".

اضاف: "ثمانون عاما من العمل المؤسساتي الدؤوب، من الالتزام الصارم بالقانون والدستور، من التضحية الصامتة في الظل ومن التصدي للمخاطر التي ما فتئت تتغير وتتبدل، لكن ارادة الثبات كانت اقوى، وحكمة القيادة كانت السند الاول في مسيرتنا. لا يمكن ان نحيي هذه الذكرى من دون التوقف عند الثقة الغالية التي اولاها فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وكل اركان السلطة لهذه المؤسسة، كمرتكز من مرتكزات وحدة القرار الوطني".

وتابع اللواء شقير: "في هذه المناسبة، نتوجه بالتحية والتقدير الى معالي وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار، الذي اثبت منذ اليوم الاول لتوليه مسؤولياته الوزارية، التزاما عميقا بإرساء الامن المؤسساتي وتعزيز التنسيق بين الاجهزة كافة، وكان حاضرا بدعمه، حكيما برؤيته ومصرا على تحصين الامن من كل الخروق والتجاذبات".

اللواء حسن شقير متكلما.

وتوجه الى الحضور قائلا: "نجتمع اليوم في لحظة استثنائية ومفصلية يمر فيها وطننا، تتكاثف فيها التحديات من كل اتجاه نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على ارضنا وشعبنا، الى المخاطر الامنية المتربصة، وصولا الى التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي تواجه مؤسسات الدولة. في ظل هذا المشهد، كان لزاما على الامن العام ان يتقدم الصفوف بثقة ومسؤولية، وان يبقى وفيا لرسالته الاصيلة في خدمة الوطن والمواطن وفي حماية المجتمع وتسهيل حياة الناس لا تعقيدها. لقد نجحنا رغم الازمات بتجاوز مطبات كثيرة بفضل تفاني العسكريين واخلاصهم للوطن الذي تعمد بالدم من خلال سقوط شهداء في اثناء تأديتهم مهامهم الوطنية، وكنا حاضرين في كل الميادين، من الامن الوقائي، الى ضبط الحدود، مرورا بإدارة النزوح ومكافحة التهريب، وصولا الى حماية السلم الاهلي. في هذا الإطار، لا بد من التوقف عند ملف النزوح السوري الذي حمل لبنان اعباء هائلة على مدى سنوات، وكنا من اوائل المبادرين الى تنظيم هذا الملف وتقديم الحلول العملية الواقعية، انطلاقا من حق الدولة في فرض سيادتها وتنظيم شؤونها ومن منطلق انساني وحقوقي متوازن".

واكد ان "المؤسسة التي اتشرف بقيادتها، ليست مؤسسة جامدة او متقوقعة، بل هي جهاز حي يتفاعل مع المتغيرات ويتطور مع العصر وينفتح على المواطنين من دون تمييز، ويعمل بروح الشفافية والمساءلة. انا اليوم اجدد العهد والوعد، باسمي وباسم كل عسكري في الامن العام، ان نكون على قدر الامانة، ثابتين على القسم، لا نلين امام الترهيب ولا ننكفئ امام التهديد، بل نواصل الليل بالنهار لنصون هذا الوطن ونحمي استقراره ونحفظ وجهه الحضاري".

والوزير الحجار.

> **الوزير الحجار: الاولوية لضبط المعابر ومواجهة النزوح**
>
> **اللواء شقير: مستمرون في اداء واجبنا بإخلاص وتفان**

وختم اللواء شقير: "تحية اجلال لأرواح شهدائنا، تحية اعتزاز الى جرحانا والى كل عنصر وضابط يؤدي واجبه في أصعب الظروف بصمت واخلاص. تحية الى الامن العام الذي لم ولن يكون طرفا الا مع الدولة ومؤسساتها ولا هدف له الا امن لبنان وكرامة مواطنيه".

واستهل الوزير الحجار كلمته بالقول: "اتوجه اليكم بكلمة من القلب وانا موجود بينكم في مؤسسة الأمن العام، زملائي الضباط، كل عام وانتم بخير. اللواء حسن شقير على رأس المديرية العامة، كل الثقة بكم وبالمديرية العامة للامن العام. اشد على يدكم، وانا دائما الى جانبكم بمتابعة يومية مع المدير العام، فالمؤسسة ذاهبة الى مزيد من التطور والتحسين في نوعية خدمات المواطنين اللبنانيين".

وتوجه الى الحضور قائلا: "انه السابع والعشرون من آب، نلتقي واياكم لنحتفي بالعيد الثمانين للامن العام، محطة سنوية لها رمزية كبيرة وبعد وطني جامع. لا ابالغ إذا قلت بأن الامن العام هو واجهة لبنان، فاضطلاع هذه المؤسسة بالمهام المناطة بها قانونا، لا سيما لناحية ادارة نظام العبور وسمات الدخول والاقامة للأجانب ومتابعة شؤونهم، اضافة الى اصدار جوازات السفر للمواطنين، كلها مهام تجعل منها مرآة للدولة اللبنانية بسلطاتها وادارتها كافة. فالدور الذي تقوم به يجعلها محط انظار الجميع، داخل الوطن وخارجه. ومن هنا تقع مسؤولية كبيرة عليكم، قيادة وضباطا وافرادا، لناحية اعطاء الصورة المشرفة عن الدولة اللبنانية. فالقيام بهذه المسؤولية له متطلبات كثيرة، لعل اهمها الخدمة الملتزمة بالنزاهة والكفاية المقرونة بالتضحية. فشعاركم "تضحية - خدمة" يجب ان ◄

مبنى دائرة امن عام بيروت.

رئيس دائرة امن عام بيروت العميد دمشقية يقدم شرحا للوزير الحجار.

الوزير الحجار لـ"الامن العام": سنوفر كل ما يلزم من امكانات

خص وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار "الامن العام"، بكلمة حملت معاني التقدير والثقة، وجه خلالها تحية خاصة الى المديرية العامة للامن العام بأن اعتبر "الامن العام اصبح مدرسة في العمل المؤسساتي المتكامل واثبت القدرة على مواكبة التحديات السياسية، الامنية، والانسانية، في اكثر المراحل دقة في تاريخ لبنان الحديث". وشدد على ان الدور لم يقتصر على الجانب التنفيذي "بل شكل رافعة للدولة في ملفات شائكة وحساسة، بما في ذلك تنظيم شؤون المقيمين، والتعامل مع تدفقات اللجوء والنزوح من منطلق انساني يحترم كرامة الانسان من دون الاخلال بأمن البلد وسيادته". ونوه بالعمل الاداري المتطور الذي تقوم به المديرية "والذي انعكس تحديثا في مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين في لبنان وفي الانتشار، لجهة تسهيل انجاز معاملاتهم وتسريعها، ضمن معايير النزاهة والشفافية والجودة". وتوقف وزير الداخلية عند "البعد الوطني العميق الذي تمثله هذه المؤسسة"، فقال: "نحن نكرم مسيرة من الثقة المتبادلة بينها وبين الشعب اللبناني التي بنيت على الاداء الراسخ، والانضباط الصارم، والعمل بصمت وفعالية، رغم كل ما مر به لبنان من محن وتحولات".

وختم بالتأكيد على ان الوزارة ستظل سندا داعما للجهود التي يقوم بها اللواء شقير، داعيا الى توفير كل ما يلزم من امكانات ومقومات تمكن هذه المؤسسة من الاستمرار في اداء رسالتها بوجه التحديات المتعاظمة، مشيرا الى ان "مستقبل لبنان لا يمكن ان يبنى من دون مؤسسات قوية وفاعلة، والامن العام هو في طليعة هذه المؤسسات التي يعول عليها في ترسيخ الاستقرار".

◄ يكون واقعا معاشا في كل تفصيل من تفاصيل عمل هذه المؤسسة العريقة، لتكونوا الصورة المشرقة عن لبنان الذي نصبو اليه جميعا".

اضاف: "المطلوب منكم الآن، أكثر من اي وقت مضى، بأن تكونوا على اهبة الاستعداد للتصدي ومعالجة مواضيع ذات اولوية قصوى، وعلى رأسها موضوع ادارة وضبط المعابر الحدودية الشرعية وفقا لأعلى معايير الفاعلية والحوكمة المعلوماتية، كما واقفال غير الشرعية منها بالتعاون والتكامل مع الجيش اللبناني الذي يبذل جهودا جبارة في هذا الاتجاه. ولا ننسى أزمة النزوح السوري وما تضعه من اثقال على كاهل الوطن على الصعد كافة، حيث لا بد من تطبيق حلول مبتكرة تحاكي الخطة الحكومية التي تم اقرارها مؤخرا لمعالجة هذا الملف لمرة واحدة وأخيرة، بما يريح الجانبين اللبناني والسوري ويعزز من التواصل والتعاون بينهما".

واوضح ان "لبنان امام مرحلة مفصلية ومصيرية لم يسبق ان مر بها على امتداد وجوده الضاربة جذوره في عمق التاريخ، لبنان في حاجة الى كل ابنائه الى اي فئة او طائفة او حزب انتموا، اننا عند المفترق الذي يجب الا يفرقنا، بل ان يجمعنا بإرادة واحدة صلبة، لنسير موحدين نحو لبنان افضل، نبنيه بأنفسنا ومن دون منة من احد، وطنا جامعا لأبنائه مانعا للفرقة والعزلة، وطنا ازليا ابديا لنا ولأبنائنا وللأجيال المقبلة".

> **الوزير الحجار: الامن العام مدرسة في العمل المؤسساتي**
>
> **اللواء شقير: نتصدى للمخاطر والفتن برباطة جأش**

وقال: "كلنا يعلم ان بناء الوطن يبدأ بالمؤسسات وينتهي اليها، فلا تتساهلوا مع المخالفات مهما صغر حجمها، ولا تتجاهلوا التجاوزات مهما كانت طبيعتها، ولا تتغاضوا عن الموبقات بصرف النظر عن فاعلها، فالتساهل والتجاهل والتغاضي مقبرة المؤسسات وعلة اندثارها والأمن العام ابعد ما يكون عن ذلك، لا بل وانا اشهد على ان المؤسسة في تطور مستمر وفي سعي دؤوب الى خدمة لبنان واللبنانيين على احسن ما يكون. اجعلوا مديريتكم بيتا لكم، فهذا وحده كفيل تحقيق نجاحكم ونجاح مؤسستكم وانطلاق لبنان نحو غد زاهر ملؤه الأمن والامان. عشتم، عاش لبنان".

ختاما كوكتيل، ثم انتقل الوزير الحجار واللواء شقير والضباط الى دائرة أمن عام بيروت في الكرنتينا، حيث تم افتتاح المبنى الجديد. ثم جال الجميع في ارجاء المبنى حيث اطلعوا على الاجراءات والترتيبات المتخذة، واستمعوا الى آراء اصحاب المعاملات.

ازاحة الستارة عن اللوحة التذكارية.

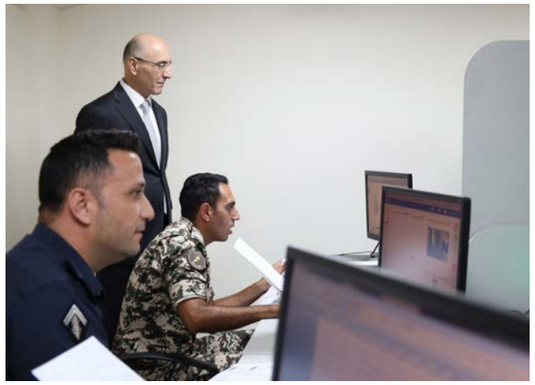
الوزير يطلع على الاجراءات الادارية للمعاملات.

اللواء شقير في "أمر اليوم": أثبتوا أن الأمن العام ليس وظيفة بل رسالة وطنية

في العيد الثمانين للامن العام، وجه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير الى العسكريين "امر اليوم":

"ايها العسكريون،

ثمانون عاما مرت والامن العام في قلب لبنان، حارسا لأمنه، سندا لشعبه ورمزا لعزته.

أنتم اليوم، وكما كنتم دائما، امتداد لمسيرة الدولة المشرفة، وحملة قسم ما خذلتموه يوما وفي كل المراحل الدقيقة والحساسة التي مر بها وطنكم، والتي حملت في طياتها التحديات والمخاطر، وبقي صامدا صمود اليقين طالما فيه عسكريون ثابتون في مؤسساتهم يبذلون الغالي والنفيس من اجله الحفاظ على الوطن والكيان هو رسالتكم الاولى، وهو اليوم امانة مضاعفة، لأن لبنان في امس الحاجة اليكم مع رفاقكم في المؤسسات العسكرية والامنية لتبقوا متماسكين، اقوياء، بعيدين عن اي انقسام.

ايها العسكريون،

ان الظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة والقاسية عليكم وعلى عائلاتكم، ليست بالامر السهل. لكنكم، رغم الضائقة، اثبتم ان المهمة العسكرية لا تقاس فقط بالراتب بل بالإرادة القوية، والوفاء بالقسم، والإيمان بالله، وان خدمة المواطن والذود عن الوطن أكبر بكثير من المكاسب المادية. فاستمروا في الصورة الاجمل امام عيون مواطنيكم التي تعكس كل تجليات التضحية والخدمة في زمن العوز والانهيار. اجعلوا العَلَم اللبناني مظلتكم الوحيدة، وحافظوا على ثقة الناس بكم. تذكروا ان المواطن الذي يقصد الامن العام يملك حقا مكتسبا في خدمته، وكما يجب ان يدخل دوائركم ومراكزكم مرفوع الرأس، يتوجب ان يخرج مطمئنا انكم كنتم وستبقون دائما الى جانبه بما يقتضيه القانون من حقوق وواجبات.

ايها العسكريون،

كونوا على ثقة بأن الدولة ومؤسستكم هما دائما الى جانبكم، لتحصيل حقوقكم، وتأمين ما يحفظ كرامتكم وكرامة عائلاتكم، ولنرفع معا هذه المديرية الى مصاف اعلى كي تبقى عنوانا للمؤسسات التي يفتخر بها اللبنانيون في الداخل وفي الخارج، وركنا اساسيا في صون لبنان وحماية مستقبله.

اخيرا، في عيدكم الثمانين، اثبتوا ان الامن العام ليس مجرد وظيفة، بل رسالة وطنية، وأنكم ستبقون مهما اشتدت المحن والصعاب، اوفياء للقسم، ثابتين في خدمة لبنان.

عشتم، عاشت المديرية العامة للامن العام، عاش لبنان".

مقابلة

جورج شاهين

قيّم 6 أشهر من العمل الحكومي وملفيْ السلاح والنازحين متري: حكومتنا متضامنة جداً... لا يشلّها "فيتو"

اذا احتسب عمر الحكومة الحالية من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب في 26 شباط الماضي، تكون قد دخلت شهرها السابع. وهو ما وضعها في منتصف العمر بعدما رسمت نهايته سلفا عند اجراء الانتخابات النيابية في ايار المقبل، في حال حصلت في موعدها

اعباء كثيرة القيت على الحكومة، اخطرها ما ورثته عن حكومة تصريف اعمال افتقدت مواصفاتها الدستورية الكاملة على مدى ثلاث سنوات من خلو سدة الرئاسة من شاغلها، وما انتهت اليه مسلسل الحروب المستمرة منذ 8 تشرين الاول 2023 حتى اليوم، طالما ان تفاهم 27 تشرين الثاني 2024 لم ير النور بعد.

"الامن العام" التقت نائب رئيس الحكومة الدكتور طارق متري.

■ مضى الشهر السادس من عمر الحكومة، ما هو تقييمك لهذه التجربة؟

□ رغم صعوبة المرحلة وحجم الاستحقاقات، كانت هذه الحكومة على قدر كبير من التضامن بين اعضائها رغم التباينات السياسية، فبقيت تعمل لا يشلها الفيتو، ولم تتردد في معالجة القضايا الشائكة. مهامها كانت كبيرة ومتعددة، ان في موضوع حصر السلاح والعمل لوقف الاعتداءات الاسرائيلية وانسحابها من النقاط المحتلة وتطبيق القرارات الدولية، كذلك العمل على تحقيق الاصلاحات المالية والاقتصادية التي هي شرط من شروط الحصول على الدعم الخارجي الموعود. امام هذه الصعوبات، حاولت القيام بعملها ومواجهتها بجدية ومثابرة، فيما يقوم كل وزير بمهامه بدرجة عالية بعيدا من المصالح الضيقة والنكايات المعروفة. لكنها ايضا تعهدت اعادة بناء المؤسسات المتصدع بعضها والمفكك، في ظل ضائقة مالية كبيرة. هناك الكثير من الافكار والخطط الاصلاحية التي وضعت والتي تأخر بعضها او تعثر تنفيذها بسبب هذه الضائقة. فالمالية العامة مثلا لا تسمح في الوقت الحاضر بانصاف الموظفين، وانشالله نستطيع ان ننجز التصور الخاص باصلاح القطاع العام.

■ ورثت هذه الحكومة هموما وملفات كبيرة من حكومة تصريف الاعمال التي اورثتكم "تفاهم 27 تشرين الثاني 2024"، كيف واجهتم هذه الحالة؟

□ تعرض لبنان لحرب مدمرة، وطالب اللبنانيون من مختلف الاتجاهات بوقفها. لم يكن ممكنا وقفها الا بالترتيبات الامنية التي رعتها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا، والتي وافقت عليها اسرائيل، ولم يكن للبنان اي خيار سوى الموافقة عليها. لذلك فان الحكومة السابقة وافقت عليها باتفاق كل المشاركين فيها بمن فيهم حزب الله. نحن نواجه قضية احترام ما اتفق عليه في 27 تشرين الثاني العام الماضي، فالترتيبات الامنية التي وافق عليها لبنان تتحدث عن وقف الاعمال العدائية وقد التزم لبنان ولم يطلق الحزب رصاصة واحدة على اسرائيل منذ ذلك الاتفاق. لكن اسرائيل لم تلتزمه، وما زالت تغير على اهداف تختارها بذرائع ومن دونها، وما زالت تحتل اراضي لبنانية وتحتفظ بأسرى لبنانيين. الورقة المسماة اميركية التي اعطت الحكومة موافقتها على اهدافها، هي في واقع الامر ورقة جرت مناقشتها مع المسؤولين اللبنانيين وتم تعديل الكثير مما تضمنته، وهي تتحدث عن تثبيت ووقف الاعمال العدائية ولا قيمة لها ان لم توقفها. لا ننسى ان هذه الورقة تقول في الفقرة الاخيرة منها انها "لن تكون سارية المفعول ما لم توافق عليها حكومات لبنان واسرائيل وسوريا"، واذا لم يحصل ذلك فلا معنى لها.

■ يبدو ان هذا الربط بين مصير القرار وموافقة سوريا واسرائيل عليه اعفى الحكومة من الاحراج اذا بقي حزب الله على موقفه رافضا ما تقرر؟

□ وافق حزب الله من خلال اصدقائه المشاركين في الحكومة على البيان الوزاري، وهو ينص صراحة على حصر السلاح بيد الدولة، وعلى امتلاكها قرار الحرب والسلم، وعلى مسؤوليتها بقواها الذاتية على بسط سيطرتها على كل اراضيها. اذاً الحزب وافق ليس فقط على المبدأ، بل على ما نص عليه البيان الوزاري وهو مثابة التزام وليس مجرد مجموعة مبادئ اقرتها الحكومة. ما يبدو، ان الحزب قد لا يكون موافقا على كيفية تحقيق هذا الهدف، وهو في ظني يستأخر تحقيقه حتى توقف اسرائيل اعمالها العدائية وتنسحب من الاراضي اللبنانية.

■ هل تعتقد اننا في موقع يسمح لنا بأن نفرض ما نريده من خطوات اسرائيلية استباقية؟ وهل تثق بأن الموفد الاميركي سيأتي بالضمانات المطلوبة بعدما تنصل من وجودها؟

□ نحن لم نطلب خطوات استباقية ولا ضمانات. نحن نصر على ما في الورقة من بنود وهو تثبيت اتفاق 27 تشرين الثاني العام الماضي، وتثبيت وقف الاعمال العدائية، ذلك ان اسرائيل وافقت برعاية اميركية على مثل هذه الترتيبات وعليها ان تلتزمها وما لم يحصل ذلك تصبح هذه الورقة في مهب الريح وبلا معنى. كيف يتم ذلك لا اعرف، وليس شأننا ان حصل ذلك بضغط او باقناع اميركي او باعلان اسرائيل ذلك.

■ شكلت الحرب الاخيرة مناسبة لاحياء القرار 1701 وانت كنت ممن شارك في وضعه عام 2006، فهل يعقل انه لم يطبق ما بين اعوام 2006 و2023؟

□ اولا، نحن ندرك جميعنا ان قرار مجلس الامن 1701 تحدث عن وقف الاعمال العدائية، ولم يكن النص المعتمد نفسه اليوم في تفاهم 27 تشرين الثاني. ففي القرار 1701 عند صدوره توجد كل الترتيبات الامنية التي اتفق عليها مجددا، لكن بعض البنود تم تفصيلها اكثر مما جاء في القرار نفسه. هذا القرار بما تحدث عنه ليس وقفا دائما لاطلاق النار ولا هدنة، وقد طبق بنسبة معقولة ما بين اعوام 2006 و2023. بمعنى ان الجنوب لم يكن ارض مواجهة، ولم يتغير الحال الا بعد 7 تشرين الاول 2023.

■ ما هو تقييمك للوضع على مدى 17 عاما؟

□ ما حصل فعلا بين 2006 و2023، انه

نائب رئيس الحكومة الدكتور طارق متري.

"لم يكن ممكنا وقف الحرب الا بالترتيبات التي رعتها اميركا وفرنسا"

لم يكن هناك اي سلاح او مسلحين، او اي عتاد عسكري ظاهر. وهو ما اعتبر في ظل الظروف التي عاشها لبنان في تلك الفترة، كافيا لاعتبار ان الهدوء متوافر في جنوبي الليطاني. وفي الواقع فقد شهدت المنطقة حيث انتشرت اليونيفيل هدوءا ما خلا مناوشات حدودية بين الحين والآخر. الجديد اننا ننتظر خطة قيادة الجيش لنناقشها في مجلس الوزراء، وما اتمناه ان نتفق على القرار النهائي ايا يكن.

■ ما هو تقييمك لطريقة التعاطي في مجلس الامن مع طلب التمديد لليونيفيل؟ وهل يمكن التخلي عن مهمتها في ظل ما طلب منها مؤخرا؟ واذا نفذت واشنطن قرارها بوقف تمويلها من اين البديل؟

□ ننتظر ما يمكن ان تنتهي اليه المناقشات في مجلس الامن الدولي. وفي الواقع انه لم يطلب من اليونيفيل مهاما اضافية يفوق ما تقوم، فالترتيبات الامنية التي قال بها تفاهم 27 تشرين الثاني الماضي لا يغير في مهامها الاساسية. المشكلة تكمن في ما تتعرض له من حملات من اسرائيل. كما ان واشنطن ليست راضية عن عمل الامم المتحدة ككل، وعمليات حفظ السلام عامة واليونيفيل منها، لذلك فهي تعارض التجديد التلقائي كما نريده ومن دون اي تعديل في مهامها وقواعد الاشتباك المعمول بها، وما هو واضح ان قرارها بوقف تمويل عمليات حفظ السلام نهائي. وهي عملية تقع على عاتق الامم المتحدة مباشرة للتعويض عما كانت توفره واشنطن بنسبة 26% منها. اما عن المصادر البديلة، فالجميع يدرك ان الامم المتحدة تعاني ازمة مالية وهي تقوم بما عليها لمعالجتها، لذا علينا انتظار اذا كانت هناك دول اخرى ستغطي حاجتها.

■ تتولى رئاسة مجموعة من اللجان الوزارية، واهمها ما يتصل بملف النازحين السوريين ما الذي حققتموه؟ فهل من ارقام صحيحة عن العائدين في ظل التفاوت بين ارقام هيئة المنافذ السورية والامم المتحدة؟

□ ليست لدينا ارقام موثوق بها وكل ما هو متداول به غير دقيق، ولن ادخل في التفاصيل، وعندما تتوافر ارقام دقيقة لن نتردد في الكشف عنها. ما اعرفه انه ومنذ مطلع السنة الجديدة ارتفعت نسبة العائدين وقد يصل العدد الى 300 الف عبر المعابر الشرعية وهو رقم غير مؤكد. في انتظار الاحصاء النهائي في نهاية هذا الصيف، سيكون لدينا ما هو ادق. وهو امر رهن المعلومات المتبادلة مع الهيئات الاممية، فمعظم العائدين يستفيدون من حوافزها المالية، وسيشطبون من لوائحها وسجلاتها ويفتقدون صفة النازحين. ◄

■ هل تعتقد ان سقوط نظام الاسد في 8 كانون الاول 2024 انعكس ايجابا على برامج العودة؟

□ كل ما لدينا من معلومات يقول ان هناك اعدادا كبيرة تريد العودة وقد ابدت استعدادها لذلك. لقد راجع هؤلاء الـ (UNHCR) التي تتكفل بدعم مالي بقيمة 100 دولار للشخص الواحد لتشجيعهم على الخطوة، وهي مثابة بدل انتقال لتسهيل العودة، كما تقدم لهم 500 دولار عند وصولهم الى مدنهم وقراهم. اما بالنسبة الى ما تغير بعد سقوط النظام، فيمكن القول ان الجديد في هذا الوضع يتلخص بأمرين:

1- لم يعد من خوف من بطش النظام والاعتقال والتجنيد القسري، وقد زالت كلها. هذا الوضع كان يشكل سببا رئيسيا في حالات الفرار من الى لبنان، واحجامهم عن العودة من دول الجوار السوري.

2- لا يزال حجم الدمار في المدن والقرى السورية الكبيرة يجعل العودة صعبة. لذلك، هناك من يتردد خوفا من ان لا يجد بيتا يأويه او قد الا يجد فرصة عمل له ولعائلته. لكن رغم ذلك، فان هناك اعدادا كبيرة تريد العودة، ونحن نشجعهم على ذلك. سنجري تقييما في نهاية الصيف لنرى اذا كان ضروريا تجديد الخطة الحالية، ام نتخذ تدابير اخرى ويتحول السوريون المقيمون في لبنان مهاجرين وليسوا

لم نطلب ضمانات اسرائيلية مسبقة بك التزام ما تضمنه تفاهم 27 تشرين الثاني

نازحين، فيبقى منهم مَن يقطن بصفة شرعية بحصوله على اذن اقامة واجازة عمل كأي مواطن عربي مقيم في لبنان.

■ هل من مهل زمنية يمكن الاعلان عنها؟

□ لن ادخل في اي مهل زمنية ولن التزم من اليوم أي مهلة زمنية. العملية قيد البحث والتنظيم والتقييم في وزارتي العمل والداخلية، والامن العام بشكل خاص. في وقت ما، ستعلن هذه التدابير بتفاصيلها وستطبق في الوقت المناسب. ما يمكن الاعلان عنه اننا نمشي على هذا الطريق، ومهمتنا الاولى هي في تسهيل العودة وهم بأعداد تتكاثر يوما بعد يوم.

■ ثمة كلام كثير عن حجم الاستثمارات الكبرى في سوريا فهل سيكون لها الاثر على العودة الطوعية؟

□ ما يجري اليوم في سوريا يعد تقدما معنويا، ومَن لديه منزل مهدم لم يبنه له احد بعد. والى ان تعود الاستثمارات بمردودها لن تظهر نتائجها. ما اعتقده ان رفع العقوبات عن سوريا سيكون اهم بكثير مما اتخذ من اجراءات. دخول بعض الدول في المشاريع الاستثمارية الكبرى، يعطي العائدين الامل في تحسن الظروف المعيشية ويشجعهم على العودة.

■ الا يطمئنك حجم التنسيق الامني اللبناني - السوري والتفاهم على تثبيت الحدود بين البلدين لطي الملفات المعقدة؟

□ اتفقنا والسوريين على ضبط الحدود من الطرفين لمنع التهريب من والى سوريا وبالعكس، وهو لم يكن يحصل في الماضي. الامر الثاني، اتفقنا على تثبيت الحدود مرة اخيرة وقمنا بتسوية حيث كانت تقع خلافات عقارية.

■ الى اي درجة يمكن ان ننجح في ارساء علاقات من دولة الى دولة مع سوريا، وهل يمكن ان نشهد نموذجا جديدا؟

□ انها فرصة لتكون العلاقات سليمة بين البلدين تقوم على مبدأ الاحترام والسيادة المتبادلة وترابط المصالح بين بلدينا، لذا نحن امام فرصة حقيقية لبناء علاقات لبنانية - سورية من نوع جديد.

تقرير

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الحراك الخارجي لرئيس الحكومة: صفحات جديدة وإبقاء لبنان على خارطة الإهتمامات

محطات عدة طبعت حراك رئيس الحكومة نواف سلام في الخارج، واظهرت اهتماما بالقضايا اللبنانية وضرورة متابعتها في إطار العمل على وضع البلد على سكة التعافي. كان رئيس الحكومة مرتاحا الى ما سمعه في دول عربية او اجنبية من تأييد واسع للمسار المتبع من اجل استقرار لبنان وازدهاره

الدعم الذي حصل عليه الرئيس نواف سلام من المسؤولين الذين التقاهم يعزز التأكيد على اهمية السير في الخيارات التي تنتهجها الحكومة وفق بيانها الوزاري. في الوقت نفسه، كان حريصا على شرح الخطوات التي تقوم بها الحكومة في شتى المجالات. الهدف الاول والرئيسي من زياراته العربية اعادة وصل علاقات لبنان الخارجية، لا سيما مع الدول العربية، والعمل على تعزيز هذه العلاقات واعادة تأطيرها، والبحث في كيفية جذب الاستثمارات والمساعدات الخليجية للبنان.

زيارته الى فرنسا تحديدا كانت مرتبطة بالتمديد لقوات اليونيفيل، وبقاء لبنان على خارطة الاهتمامات الدولية والتحضير لمؤتمر اعادة الاعمار الذي سينعقد في الخريف المقبل ويعمل عليه الفرنسيون.

على صعيد المحادثات اللبنانية - الفرنسية، برز تشديد من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون على دعم بلاده الثابت والكامل لسيادة لبنان واستقراره، مشيدا بما وصفه بـ"الانخراط الجاد للحكومة اللبنانية الجديدة في مسار الاصلاح".

التزام الحكومة المضي في تنفيذ الاصلاحات المالية والإدارية، واستعادة ثقة المجتمعين المحلي والدولي، وبسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية، نقلها الرئيس سلام في لقائه مع الرئيس ماكرون. وكان تأكيد مشترك على اهمية تجديد ولاية قوات الامم المتحدة الموقتة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، وتعزيز آليات مراقبة وقف اطلاق النار ضمن القرار 1701، وضرورة انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها وفي مقدمها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

لم ينفصل عنوان زيارته الى المملكة العربية السعودية عن جولته الفرنسية، واتسمت المداولات مع ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان بكثير من الانفتاح، حيث تكررت مواقف رئيس الحكومة حول مضي لبنان في سياسة الاصلاح المالية والمؤسساتية، وبسط سلطة الدولة على اراضيها بقواها الذاتية. اما مشاريع الاتفاقات المعدة بين لبنان والمملكة العربية السعودية، فاحتلت حيزا من المناقشات. وكان تنويه بقرار رفع الحظر على الصادرات من لبنان والسماح بسفر الاشقاء السعوديين اليه.

وجدد الرئيس سلام دعوته المملكة العربية السعودية الى دعم لبنان لكي يستعيد ثقة ابنائه والاشقاء العرب والاصدقاء في العالم.

لم يتأخر الرد السعودي، اذ ان الامير بن سلمان أكد حرص بلاده على استعادة لبنان ازدهاره في المجالات المختلفة، وذلك من خلال ارساء الامن والاستقرار.

ولم تخل هذه المباحثات من التطرق الى الملف السوري واهمية عودة الامن والاستقرار في سوريا، خصوصا ان اي اهتزاز امني تشهده سوريا سينعكس سلبا على لبنان والمنطقة.

وهنا، وجه الرئيس سلام تحية شكر لولي العهد السعودي على المساعي التي بذلتها المملكة لإطلاق مسار ضبط الحدود اللبنانية - السورية وترسيمها، ومعالجة سائر النقاط العالقة بين البلدين.

في محطته في دولة قطر، تشعبت المحادثات مع امير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بدءا من العلاقات الثنائية بين البلدين، مرورا بالملفات السياسية، وصولا الى المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

في الاجتماع مع رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بمشاركة عدد من الوزراء المعنيين من الجانبين، جرى البحث في سبل فتح آفاق جديدة للتعاون خصوصا في مجال الطاقة، من خلال خطوات تنفيذية على المديين القريب والمتوسط، وايضا في مجالات الاشغال العامة والنقل، والتنمية الادارية والثقافة.

وكان التركيز على مواصلة تقديم الدعم للجيش اللبناني، وضرورة تكثيف الجهود الدولية والاقليمية لوقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان، والتأكيد على المطالبة بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية المحتلة، واعادة الاعمار، وبسط الدولة اللبنانية سيادتها على كامل اراضيها، اضافة الى مواصلة العمل في خطة الاصلاح واقرارها.

كما حضر ملف اللاجئين السوريين في هذه الزيارة، حيث ناقش الجانبان خططا عملية تتيح عودة آمنة وكريمة الى ديارهم. وقد ابدت دولة قطر استعدادها الكامل لتقديم الدعم والمساعدات اللازمة في هذا الخصوص، بالتعاون مع السلطات السورية. كما جاءت زيارة رئيس الحكومة الى المملكة الاردنية الهاشمية لتؤكد على متانة العلاقات بين البلدين، حيث وصفها الرئيس سلام بالاستراتيجية، شاكرا الملك عبدالله الثاني والحكومة الاردنية على دعمهما المتواصل للبنان في مختلف الميادين، لا سيما دعم الجيش اللبناني، ومساندة لبنان في المحافل الدولية، لا سيما للضغط على اسرائيل كي تنسحب من الاراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها ولوقف اعتداءاتها اليومية.

امام الملك عبدالله الثاني وولي العهد الاردني الامير الحسين بن عبدالله ورئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، اكد تمسك لبنان بالمبادرة العربية السلام التي اقرت في قمة بيروت العام

2002، مشددا من ناحية اخرى على اهمية تعزيز استقرار سوريا والحفاظ على وحدتها وسلامة اراضيها.

وقال: "صوت الاردن مسموع في العالم، ولبنان يحتاج الى هذا الدور في هذه المرحلة التي يمر بها"، مضيفا ان "اسرائيل من عزلة الى عزلة في العالم"، وذلك "في ظل ما تقوم به من اجراءات في الضفة الغربية المحتلة ومجازر في قطاع غزة".

لعل ابرز محطات رئيس الحكومة كانت زيارته سوريا حيث التقى على رأس وفد وزاري الرئيس السوري احمد الشرع ووزير الخارجية اسعد الشيباني.

الزيارة، وفق قول الرئيس سلام "من شأنها فتح صفحة جديدة في مسار العلاقات بين البلدين على قاعدة الاحترام المتبادل واستعادة الثقة، حسن الجوار، والحفاظ على سيادة بلدينا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض، لأن قرار سوريا للسوريين وقرار لبنان للبنانيين".

اما ابرز مواضيع البحث بين الجانبين فتركزت على ضبط الحدود والمعابر، منع التهريب، ترسيم الحدود برا وبحرا، ملفات اقتصادية متعددة، واعادة النظر في الاتفاقات بين البلدين

> **زيارات رئيس الحكومة اعادت وصل علاقات لبنان بالخارج**

ومن ضمنها المجلس الاعلى اللبناني - السوري.

الملف الرئيسي الذي جرى تداوله يتعلق بتسهيل العودة الآمنة والكريمة للاجئين الى اراضيهم ومنازلهم، بمساعدة الامم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة.

لم يغب مصير المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا عن النقاشات، اضافة الى مطالبة السلطات السورية بالمساعدة في ملفات قضائية عدة وتسليم المطلوبين للعدالة في لبنان، ابرزهم الجناة في تفجيري مسجدي التقوى والسلام، وبعض الجرائم التي اتهم بها نظام الرئيس السابق بشار الاسد. كذلك البحث في ملف الموقوفين السوريين في السجون اللبنانية.

جرى الاتفاق ايضا على تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من وزارات الخارجية، الدفاع، الداخلية والعدل لمتابعة كل الملفات ذات الاهتمام المشترك، على ان يستكمل البحث في ملفات اخرى من وزارات الاقتصاد، الاشغال العامة والنقل، الشؤون الاجتماعية والطاقة، مع الاشارة الى اهمية الحفاظ على وحدة سوريا ورفع العقوبات عنها، بما يسمح بالنهوض بالاقتصاد السوري وبفتح الطريق امام الاستثمارات واعادة الاعمار.

وتحت عنوان التنسيق بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الاستقرار في المنطقة، كانت زيارة رئيس الحكومة الى مصر على رأس وفد حيث اجرى محادثات مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، اكد خلالها اهمية تعزيز التعاون والتكافل مع الدول العربية كافة.

ودعا الرئيس سلام الدول الشقيقة والصديقة الى ممارسة الضغوط لوقف الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وضمان انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب، مشددا على وجوب توحيد الجهود العربية لمواجهة التحديات التي تمس الامن القومي العربي، خصوصا في ظل تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو عن "اسرائيل الكبرى"، واستمرار الحكومة الاسرائيلية في تدمير قطاع غزة وتجويع اهله، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

من جهته، أكد الرئيس المصري وقوف مصر الى جانب لبنان في مسيرة التعافي الاقتصادي واعادة الاعمار، مشددا على ضرورة حماية وحدته وعدم المساس باستقراره.

وكانت البيانات الرسمية اشارت الى ان هذه الزيارة ناقشت عقد الدورة العاشرة للجنة العليا المشتركة بين مصر ولبنان، والمقرر انعقادها في القاهرة في وقت لاحق.

خلال زيارته مصر، التقى الرئيس سلام شيخ الازهر الشريف الامام الدكتور احمد الطيب، ووجه اليه دعوة لزيارة لبنان. كان اللقاء مناسبة لتأكيد سلام اهمية وثيقة المواطنة ووثيقة الاخوة الانسانية التي وقعها مع البابا فرنسيس.

هذه الجولات لرئيس الحكومة مهدت الطريق لتعاون ثنائي اوسع بين لبنان وعدد من الدول واثمرت عن نتائج اكثر من إيجابية، بعضها شق طريقه نحو الترجمة الفعلية.

تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

تشكيل لجنة تحقيق برلمانيّة في ملف الإتصالات هل يصل إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء؟

وافق مجلس النواب في جلسته التي انعقدت الاربعاء 23 تموز الماضي على طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في موضوع وزراء الاتصالات السابقين: بطرس حرب، نقولا الصحناوي وجمال الجراح، بأكثرية 88 صوتا، بعدما درس طلب الاتهام في حق الوزراء الثلاثة

تشكلت لجنة التحقيق من النواب الياس بوصعب وابراهيم الموسوي وغادة ايوب اعضاء اصيلين، والنواب ياسين ياسين وبلال عبدالله وفريد البستاني اعضاء رديفين، الامر الذي يفتح الباب امام المسار الذي ستسلكه اللجنة وفقا لقانون انشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. "الامن العام" ناقشت هذا الملف مع عضوي المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء النائب فيصل الصايغ والنائب عماد الحوت، والوزير السابق والخبير الدستوري والقانوني المحامي زياد بارود.

الصايغ: لا للتمييز بين المواطن والمسؤولين

■ بما انك عضو في المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، هل سبق واحيل امامك اي ملف منذ انتخابك وكيف تعاملت معه؟

□ في الدورة السابقة لمجلس النواب 2018 كما في دورة 2022، لم يحل اي ملف الى المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، علما انه جرت محاولة لاحالة الملف المتعلق بمحاسبة وزراء في ادعاءات مرتبطة بجريمة انفجار مرفأ بيروت سنة 2020 لكنها لم تستكمل، كما حصلت تجارب ومحاولات سابقة لم تكن مشجعة.

> **الاصلاح الحقيقي يكون في عدم وجود حصانات قانونية لأحد**

عضو اللقاء الديموقراطي وعضو المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء النائب فيصل الصايغ.

■ هل تعتقد ان المجلس الاعلى سيكون المكان الصحيح لمعالجة ملفات حساسة ومهمة كملف الاتصالات الذي احيل اليه؟

□ لا اعتقد ذلك. فإجراءات وصول اي ملف الى المجلس الاعلى للقيام بالمحاسبة المطلوبة معقدة وشبه مستحيلة، في ظل الواقع القائم والتوازنات السياسية الحالية.

■ ما هي الالية التي سيعمل من خلالها المجلس بعد انجاز لجنة التحقيق البرلمانية مهمتها؟

□ إذا كانت الاحالة الى لجنة تحقيق نيابية تتطلب موافقة نصف اعضاء مجلس النواب، فان احالة نتائج هذا التحقيق الى المجلس الأعلى لإجراء المحاكمة يتطلب موافقة ثلاثة ارباع مجلس النواب، وهو امر صعب جدا، اذا اخذنا في الاعتبار ان مجلس الوزراء هو صورة عن القوى السياسية الموجودة في مجلس النواب، وانه ليس هناك فصل سياسي حقيقي للسلطات.

■ هل تعتقد ان احالة اي ملف امام المجلس الاعلى هي لتفادي الذهاب امام القضاء العادي ولماذا؟

□ اعتقد ذلك، مما يشكل نوعا من التمييز والحماية القانونية للرؤساء والوزراء، وذلك لا ينسجم مع منطق الشفافية والحوكمة حيث يجب ان يتساوى الجميع امام قضاء نزيه وعادل.

■ هل ترى ان آلية عمل المجلس وفق قانون انشائه كافية وتفي بالغرض ام ان المطلوب تعديل او تغيير وفي أي اتجاه؟

□ يرى اللقاء الديموقراطي برئاسة النائب تيمور جنبلاط ان الاصلاح الحقيقي يكون في عدم وجود حصانات قانونية لأحد، وان لا تكون هناك محاكم خاصة يمثل امامها اللبناني بحسب موقعه. ففي حالة خرق القانون، لا يجوز ان يحاكم الوزراء امام محكمة تناسبهم، والقضاة امام محكمة خاصة بهم، والعسكريون امام المحكمة العسكرية، ويبقى فقط المواطن العادي مسؤولا امام القضاء العدلي الغني بالعلم والخبرة.

الحوت: المطلوب توافر الارادة السياسية

■ بما انك عضو في المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، هل سبق واحيل امامك اي ملف منذ انتخابك وكيف تعاملت معه؟

□ حتى اليوم لم يعرض امام المجلس الاعلى اي ملف منذ انتخابي كعضو فيه. في طبيعة الحال، دور المجلس يبدأ فعليا عند وصول الملفات اليه بعد استكمال التحقيقات البرلمانية والاجراءات الدستورية اللازمة. بالتالي لم تتوافر فرصة عملية حتى الآن لمباشرة عمل قضائي او اجرائي من داخل المجلس. هذا في الحقيقة يعكس واقع الحياة السياسية والقضائية في لبنان، حيث لم تتوافر بعد الارادة الكاملة لدى القوى السياسية لإيصال الملفات الى خواتيمها. فالمجلس الاعلى لا يباشر عمله تلقائيا، انما يحتاج الى قرار من مجلس النواب بإحالة الملفات اليه بعد توصية لجنة التحقيق البرلمانية. هذا يعني ان دورنا كأعضاء يبقى معطلا الى ان يتم تفعيل هذه المسار، وهذا يستدعي جدية من القوى السياسية في محاسبة المسؤولين الكبار. نحن في المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء جاهزون لتحمل المسؤولية والقيام بدورنا الكامل متى وضعت الملفات بين ايدينا، لكن حتى الآن لم يفتح اي ملف فعلي امام المجلس.

عضو المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء النائب الدكتور عماد الحوت.

> **لتبسيط اجراءات الاتهام والاحالة بعيدا من اكثرية الثلثين**

■ هل تعتقد ان المجلس الاعلى سيكون المكان الصحيح لمعالجة ملفات حساسة ومهمة كملف الاتصالات الذي احيل اليه؟

□ المجلس الاعلى هو المرجع الدستوري الذي انشئ خصيصا لمحاكمة الرؤساء والوزراء في حال ارتكابهم جرائم ناتجة من ممارسة مهامهم. لذلك، وبحسب النصوص، هو المكان الطبيعي لمعالجة اي ملف من هذا النوع. لكن التحدي ليس في النصوص بل في الممارسة: هل هناك ارادة سياسية ◄

◄ حقيقية لترك المجلس يقوم بعمله؟ هل سيسمح له بأن يشتغل كهيئة قضائية مستقلة بعيدا من التوازنات والضغوط؟ اذا توافرت هذه الشروط، فان المجلس قد يكون الاطار الانسب، لأنه يوفر محاكمة خاصة تراعي الحيثية الدستورية للرؤساء والوزراء، ويعطي في الوقت ذاته اشارة قوية الى الرأي العام بأن كبار المسؤولين يمكن ان يحاسبوا. المهم ان تتوافر الارادة السياسية والاليات القانونية حتى يتمكن المجلس من القيام بدوره باستقلالية وفعالية.

■ ما هي الالية التي سيعمل من خلالها المجلس بعد انجاز لجنة التحقيق البرلمانية مهمتها؟

□ الالية واضحة، لجنة التحقيق البرلمانية ترفع تقريرها الى الهيئة العامة لمجلس النواب، فاذا صوت ثلثا النواب على الاتهام، يحال الملف الى المجلس الاعلى. عندها يصبح للمجلس صلاحيات قضائية كاملة، بحيث يستمع الى الشهود، يدرس الادلة، يفسح المجال لحق الدفاع، ويصدر الاحكام الملزمة والنهائية. بكلام آخر، نحن امام مسار مزدوج: سياسي - برلماني في مرحلة التحقيق والاحالة، ثم قضائي - دستوري في مرحلة المحاكمة امام المجلس الاعلى.

بارود: كأن المجلس ولد ميتا

■ متى تشكل المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء للمرة الاولى في لبنان، وما هي المهام المناطة به وفقا للدستور؟

□ لم يغب المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء عن الدستور اللبناني منذ وضعه عام 1926، حيث وردت احكامه او الاشارة اليه في المواد 60 و70 و80 من الدستور. وقد اعيد التأكيد على وجوده وصلاحياته في اتفاق الطائف عام 1989، وكذلك في التعديلات الدستورية ذات الصلة عام 1990. بحسب الدستور، يتولى هذا المجلس الاعلى محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، لكن لا بد من التمييز بين رئيس الجمهورية من جهة، ورئيس الحكومة والوزراء من جهة اخرى. فبحسب المادة 60 من الدستور، لا تبعة على رئيس الجمهورية خلال توليه مهامه الرئاسية الا في حالتي خرق الدستور والخيانة العظمى. اما في ما يعود الى الجرائم العادية، فتبقى خاضعة للقوانين العامة. لكن في اي حال، لا يمكن اتهام الرئيس بسبب هذه الجرائم او لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى الا من مجلس النواب، وبموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع الاعضاء الذين يتألف منهم ويحاكم عندها امام المجلس الاعلى المنصوص عليه في المادة 80 من الدستور. اما رئيس مجلس الوزراء وكذلك الوزراء، فاتهامهم يخضع للاكثرية الموصوفة ذاتها، اي الثلثين، ان بالخيانة العظمى او "لاخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم". بالتالي، لا يحاكم هؤلاء امام القضاء العادي في هذه الحالات، بل امام المجلس الاعلى في حال توافرت الشروط الدستورية للاحالة. الجدير ذكره، ان جدالا قانونيا واسعا قد نشأ، ولا يزال، تحت هذا العنوان وفي مناسبة ملاحقات شملت وزراء في الحقبة التي تلت اتفاق الطائف. وقد تعرضت الهيئة العامة لمحكمة التمييز العليا لمسالة الصلاحية، في قرار مبدئي صدر عام 2000، ومعرفة ما اذا كانت صلاحية القضاء العادي تبقى قائمة ام لا بالنسبة الى الجرائم العادية غير المرتبطة بالواجبات المترتبة على الوزراء. وقد حدد هذا القرار معيارا موضوعيا يميز بين:

• الافعال المرتبطة بالواجبات الوزارية حسب الدستور (المادة 70)، وهي تقع ضمن اختصاص المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

• الافعال العادية، خارج نطاق المهام السياسية او تلك التي تنطوي على فساد مثلا، وهذه تبقى ضمن صلاحية القضاء الجزائي العادي.

وقد اشار القرار الى ان تحديد ما هو من "الواجبات المترتبة" على الوزير يفهم من جوهر عمله السياسي ومهامه القانونية، وليس اي مخالفة ارتكبها في حياته الخاصة او خارج اطار وظائفه المباشرة.

■ هل تعتقد ان احالة اي ملف امام المجلس الاعلى هي لتفادي الذهاب امام القضاء العادي ولماذا؟

□ هذا الامر يتعلق بطبيعة النظام الدستوري في لبنان، وبخصوصية موقع الرؤساء والوزراء. الدستور جعل المجلس الاعلى المرجع المختص لمحاكمتهم في القضايا المتصلة بمهامهم، وذلك ضمانا لعدم تسييس القضاء العادي. لكن في المقابل، هذا لا يعني الافلات من المحاسبة، بل يفترض ان يكون المجلس الاعلى المرجع الارفع والاكثر جدية في النظر بهذه الملفات، خاصة وانه يضم ثمانية من ارفع القضاة رتبة، وهو برئاسة احدهم مما يؤمن الضمانة القضائية لدور المجلس. لقد اعتبر المشرع ان محاكمة الرؤساء والوزراء امام القضاء العادي قد تفتح الباب على تجاذبات او تصفية حسابات سياسية، لذلك نص على انشاء هيئة خاصة ذات طابع دستوري هي المجلس الاعلى. من هنا، لا يمكن القول ان الاحالة الى المجلس هي تهرب من القضاء العادي بقدر ما هي تطبيق للنصوص الدستورية. لكن في الوعي الشعبي، غالبا ما ينظر الى هذه الاحالة وكأنها ملاذ لإبعاد المسؤولين عن المحاسبة الجدية، بسبب التعقيدات التي تعترض عمل المجلس وندرة استخدامه في التاريخ اللبناني. لذلك فان التحدي الأكبر هو ان يثبت المجلس العكس: ان يكون مرجعا فاعلا للمساءلة وليس وسيلة للهروب منها.

■ هل ترى ان آلية عمل المجلس وفق قانون انشائه كافية وتفي بالغرض أم أن المطلوب تعديل او تغيير وفي أي اتجاه؟

□ من الناحية النظرية، النصوص القائمة كافية نظريا وتتيح للمجلس القيام بمهامه. لكن من الناحية العملية، التجربة اللبنانية اظهرت ان الالية معقدة وبطيئة وتكاد تجعل من المحاسبة استثناء نادرا لا قاعدة، وقد تحتاج الى تطوير يضمن الفعالية والسرعة. الاتجاه المطلوب هو نحو تعزيز استقلالية المجلس، تبسيط اجراءات الاتهام والاحالة بحيث لا تبقى رهينة اكثرية الثلثين في مجلس النواب، الامر الذي يجعلها شبه مستحيلة في ظل الانقسامات السياسية، وتحصينه من الضغوط السياسية، بحيث يصبح اداة حقيقية لتحقيق العدالة والمساءلة وتكرس مبدأ المحاسبة وتعيد الثقة بين المواطن والدولة.

الوزير السابق والقانوني زياد بارود.

> يبدو المجلس الاعلى وكأنه اصبح اداة للتبرئة السياسية

■ هل تعتقد ان قانون انشاء المجلس وآلية عمله قابلة للتحقيق وكيف يمكن ذلك؟

□ التجربة لم تكن مشجعة منذ انشاء المجلس الاعلى وحتى اليوم. كأن المجلس ولد ميتا او لكان نظامه ككل، احالة واتهاما وتجريما، وضع ليعيق المحاكمة امامه. الحقيقة ان هذا المجلس هو مثابة محكمة استثنائية، وانا شخصيا لا احبذ هذا النوع من المحاكم لأنه يرسي امتيازا لفئة على فئات اخرى. اذا كنت اتفهم "حصانة" رئاسة الجمهورية، وربما رئاسة الحكومة، الا انني ارى أن محاكمة الوزراء يجب ان تخضع للقانون العادي، شأنهم شأن سائر المتقاضين. في العودة الى السؤال يبقى القانون قابلا للتحقيق، لكن الواقع اللبناني السياسي والطائفي يجعل هذا التطبيق خاضعا للاتي:

• آلية الاحالة شديدة التعقيد، حيث تحتاج الى ثلثي اعضاء مجلس النواب للإحالة امامه، وهي غالبية موصوفة غالبا ما تكون غير متوافرة بسبب التحالفات السياسية.

• غياب الاستقلال القضائي الكامل، حيث ان جزءا من اعضاء المجلس (7 من 15) هم نواب سياسيون.

• التجربة السابقة وعدم وجود سوابق حصنت المجلس كأداة فاعلة.

■ هل سبق لهذا المجلس ان تمكن من محاكمة أحد الوزراء وما هي الموانع امامه؟

□ كما سبق القول، لم يتمكن المجلس يوما من محاكمة اي رئيس او وزير بشكل فعلي منذ انشائه، رغم العديد من الملفات التي اثيرت في الاعلام او بلغت النيابات العامة. الموانع الاساسية في ذلك تعود الى شروط الاحالة من مجلس النواب الى المجلس الاعلى والتي تكاد تكون تعجيزية، ربطا بالتوازنات والتحالفات السياسية. بذلك، يبدو المجلس الاعلى وكأنه اصبح اداة للتبرئة السياسية، لا مرجعا للمحاسبة الفعلية الرادعة.

■ هل تعتقد ان احالة اي ملف امام هذا المجلس هي محاولة لعدم الذهاب امام القضاء العادي ولماذا؟

□ التنازع في الصلاحية بين المجلس الاعلى والقضاء العادي تجعل من الاول وسيلة في يد الطبقة السياسية عموما للالتفاف على الصلاحية المفترضة بداهة للقضاء الجزائي العادي تحديدا، لأن انعقاد اختصاص المجلس، ولو لم يكتمل، يربك الملف القضائي ويدخله في متاهات الدفوع الشكلية والتسويف.

مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

العدالة طاولت أعلى المناصب وطوت عهود رؤساء إسماعيل: الاعتبارات الطائفيّة حالت دون محاسبة كُثُر

قرار مجلس النواب رفع الحصانة عن النائب والوزير السابق جورج بوشيكيان، سلط الضوء على تجربة الانظمة الديموقراطية والسلطوية في محاكمة الرؤساء والوزراء والنواب، حيث تعد محاسبة كبار المسؤولين في بعض الدول مؤشرا على فعالية مؤسساتها واستقلالية قضائها، في وقت تبقى قضية شائكة تصطدم بعقبات قانونية وسياسية وطائفية في دول اخرى

شهد العالم في العقود الاخيرة محاكمات بارزة طاولت رؤساء دول وحكومات، سقطوا من علياء الحكم الى زنازين السجون بتهم الفساد وانتهاك حقوق الانسان، واثبتت هذه المحاكمات رغم الفوارق في الانظمة الديموقراطية ان العدالة قد تطاول اعلى المناصب واعظم رؤساء العالم. ففي سابقة تاريخية، واجه الرئيس الاميركي دونالد ترامب اتهامات جنائية، وفضل الرئيس ريتشارد نيكسون الاستقالة على مواجهة اجراءات العزل بعد تورطه في فضيحة ووترغيت حيث نجا بفضل عفو رئاسي من خلفه فورد. كما عزل مجلس النواب الاميركي الرئيس بيل كلينتون لكن مجلس الشيوخ أعطاه صك البراءة. وفي سابقة فرنسية، حكم على الرئيس الراحل جاك شيراك بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ، بتهمة اختلاس اموال عامة خلال فترة توليه رئاسة بلدية باريس. وفي البيرو طوي عهد الرئيس البرتو فوجيموري خلف قضبان السجن، وسجن رئيس وزراء العدو الاسرائيلي ايهود اولمرت بعد ادانته بتلقي رشاوى.

في لبنان، تمت احالة بعض الحالات الى القضاء، الا ان نظام الحصانات يعتبر من ابرز العوائق امام محاسبة كبار المسؤولين. وكشفت قضية انفجار مرفأ بيروت عمق ازمة المحاسبة، بعدما امتنع وزراء ونواب وقاض عن المثول امام المحقق العدلي. كما ان المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المؤلف من قضاة ونواب لم يفعّل منذ انشائه، علما ان ملفات الفساد شكلت في الآونة الاخيرة تطورا بارزا بين السلطة القضائية والتشريعية، اذ بدأت تتبلور آليات فعالة للمساءلة، رغم استمرار تأثير الحصانة البرلمانية.

"الامن العام" التقت الخبير الدستوري الدكتور جهاد اسماعيل.

■ كيف تقيّم تجربة الدول في محاكمة الرؤساء والوزراء والنواب؟

□ لا شك في ان المحاسبة تختلف باختلاف الدول، بحيث ان الدول الديموقراطية تنقسم بدورها الى انظمة برلمانية ورئاسية، اقرت محاكمة الرؤساء في معظم البلدان، على اساس اجراءات دستورية واضحة انما بأكثرية نيابية شبه تعجيزية، في حين ان الوزراء يخضعون، مبدئيا، في الانظمة البرلمانية، للمساءلة البرلمانية. الا ان انبثاق الحكومات من البرلمان حال دون تفعيل المساءلة، اما النواب فيخضعون في معظم الدول، ولو خلال ادوار الانعقاد، الى قيد الموافقة من البرلمان كضمان لإعطاء النائب الحرية في العمل من دون قيد او كيدية، فيما التصريحات النيابية التي يدلي بها النائب غير خاضعة مبدئيا للمساءلة. لكن الدول السلطوية تجيز الحصانة النيابية المطلقة ولو ان دساتيرها تتضمن نصوصا تلحظ المساءلة من باب اعطاء صورة جميلة عن النظام ليس الا، في حين ان محاسبة الوزراء نادرة، وغالبا ما تكون مرتبطة بصراعات داخل السلطة، بينما تعتبر محاسبة النواب شكلية لا تصبح فعلية الا حينما ينضج القرار السياسي.

■ هل يتمتع هؤلاء المسؤولون بحصانات مطلقة ام نسبية؟

□ درجة إطلاق الحصانة تتوقف على طبيعة النظام السياسي في كل بلد على حدة، لكن في لبنان فان حصانة النائب، على سبيل المثال لا الحصر، مطلقة في مجال الآراء والافكار التي يدلي بها طيلة فترة نيابته وفق المادة 39 من الدستور، وهي نسبية في مجال الافعال الجزائية التي ترتكب في اثناء ادوار الانعقاد حيث تتطلب اذنا من المجلس النيابي وفق المادة 40 من الدستور.

■ هل تكرس الحصانات البرلمانية ثقافة الافلات من العقاب؟

□ من الثابت ان منح الحصانة للنائب، بصورة مبدئية، تقرر لإعطائه الضمانات اللازمة لحمايته، وبالتالي القيام بدوره النيابي بكل حرية واستقلالية، الا ان الواقع العملي اثبت ان هذا الحق تحول في بعض الاحيان الى مانع للعقاب، وهو اصلا اداة تنظم آلية العقاب من دون اي تفسير آخر.

■ هل تؤثر انتماءات المتهم السياسية على سير المحاكمة ونتائجها؟

□ اذا كان المتهم يتمحور في دائرة الاكثرية البرلمانية، فان هذا الاعتبار يعيق المحاسبة ويفرغها من مضمونها.

■ ما هي اوجه الشبه والاختلاف في محاكمة المسؤولين بين الانظمة الرئاسية والبرلمانية؟

□ من الثابت ان بريطانيا، مهد النظام البرلماني، كانت المنطلق الاساسي للحصانة البرلمانية حيث تكرست منذ نهاية القرن السابع عشر بتأكيد حرية التعبير للنواب بموجب امتياز حرية الخطاب. اما في فرنسا كدولة برلمانية ايضا، فقد ظهرت الحصانة البرلمانية بمبادرة من ميرابو لحظة إطلاق الثورة الفرنسية، لكن مع تزايد التطور الديموقراطي للنظم السياسية انتشرت الحصانة البرلمانية لتصبح مرتكزا اساسيا للديموقراطية التمثيلية في النظم البرلمانية والرئاسية، ولو ان نطاق التطبيق يختلف بين دولة وأخرى. لكن ما يميز الحصانة النيابية في النظم السياسية هو انها تقدم ضمانات أكثر فاعلية للنائب وذلك في حماية آرائه وافكاره. علاوة على ان الانظمة الرئاسية تفصل بوضوح بين السلطات وتعطي دورا أكثر للقضاء في المحاسبة، بينما تركز الانظمة البرلمانية على المساءلة السياسية.

■ هل تؤثر الضغوط الدولية (منظمات حقوق الانسان، الاتحاد الاوروبي) على محاكمة المسؤولين؟

□ درجة التأثير في هذا المضمار تصبح بالغة الاهمية عندما يلتزم لبنان الرسمي الاتفاقيات او المعاهدات المنبثقة من هذه الجهات التي تنظم الحصانات، وبالتالي ان القرارات الصادرة عن هذه المنظمات تصبح مهمة عندما تنبع من معاهدة هنا او اتفاقية هناك.

■ ما دور الاعلام والمجتمع المدني في الضغط لتفعيل المحاسبة؟

الخبير الدستوري الدكتور جهاد اسماعيل.

> **حصانة النائب مطلقة في الآراء ونسبية في الافعال الجزائية**

□ لا شك في ان الاعلام، وتاليا المجتمع المدني، يلعبان دورا فاعلا في تكوين الرأي العام، مما يجعل السلطات الدستورية في منحى قريب عن كل ما يثيره الاعلام في هذا الصدد.

■ الى اي مدى تعتبر محاكمة الرؤساء والوزراء والنواب مؤشرا على استقلالية القضاء؟

□ ازالة العوائق امام القضاء لمحاسبة المسؤولين تعتبر مؤشرا حيويا على استقلالية القضاء والعكس صحيح، ذلك ان كل ما كان القضاء متحيزا فان نسبة المحاسبة شبه متعثرة.

■ كيف يمكن استخدام تجارب الدول في بناء نموذج قانوني فعال لمحاكمة كبار المسؤولين؟

□ يمكن لبلد كلبنان ان يتماشى مع بعض الدول الديموقراطية في تعديل آلية المسؤولين ومحاسبتهم، وبالتالي ازالة القيود القانونية والدستورية امام المحاسبة كتلك الموجودة في النظام القانوني لمحاكمات المجلس الاعلى لمحاسبة الرؤساء والوزراء لجهة الاكثرية الموصوفة في اتخاذ القرار، او لجهة اشتراط النصاب او الحضور الكامل للاعضاء بهدف الانعقاد.

■ ما هي الآليات التي ينص عليها الدستور اللبناني لمحاكمة الرؤساء والوزراء والنواب؟

□ لناحية النواب، فان أمر محاكمتهم عن فعل جرمي يخرج عن اطار الآراء والافكار، امام القضاء العادي متاحا فور الحصول على اذن المجلس النيابي في حال كان الاخير في ادوار الانعقاد، ما خلا الجريمة المشهودة. اما لناحية رؤساء الحكومات والوزراء، فعملا بأحكام المادة 70 من الدستور يمكن لمجلس النواب ان يتهمهم بارتكاب الخيانة العظمى او في اخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم. عندئذ يصدر قرار الاتهام بغالبية الثلثين من مجموع اعضاء المجلس النيابي، في حين ان محاكمتهم حصرا من اختصاص المجلس الاعلى وفق المادتين 71 و80 من الدستور، وان كان في مقدور القضاء العدلي ان يلاحقهم من دون ان ينسحب ذلك على اعمال المحاكمة، على اعتبار ان الدعوة تمر بمراحل ثلاث: الملاحقة، التحقيق والمحاكمة. في حين ان جميع جرائم رئيس الجمهورية، العادية وغير العادية، بحسب المادة 60 من الدستور، يتهم بها حصرا من مجلس النواب بأغلبية الثلثين ولا يحاكم عليها الا امام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

■ ما هي صلاحيات القضاء العادي في محاكمة النواب والوزراء في ظل الحصانات المنصوص عليها؟ وهل هناك سوابق تظهر تسييسا في رفعها او الابقاء عليها؟

□ يتمتع النائب بحصانة مطلقة لجهة الآراء التي يدلي بها، لكن تصبح نسبية فور ارتكاب النائب اي جرم جزائي خلال ادوار الانعقاد ◄

◄ الموجبة لإذن الهيئة العامة للمجلس كي يتم رفع الحصانة. اما لجهة اشكالية انعقاد الاختصاص في ملاحقة الوزراء لجهة امكانية محاكمتهم امام القضاء العدلي او امام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء بصفة حصرية، فان المادة 80 من الدستور حصرت اعمال المحاكمة للرؤساء والوزراء امام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، فيما اعمال الملاحقة والتحقيق، وان كانت تدرج ضمن المسائل الخلافية، فتمارس من القضاء العدلي فور خروجها عن مرحلة المحاكمة وادراجها في اطار الملاحقة او الادعاء، لا سيما ان الصلاحية الشاملة للقضاء العدلي لا تسري على القضايا التي وضع لها المشرع نصا خاصا كالقضاء السياسي وسواه. فكرة مساءلة الوزراء امام القضاء العادي جدلية في الفقه الدستوري قبل ان تكون خلافية في المجتمع السياسي، سواء لجهة التمييز بين الافعال، او لجهة مراحل الدعوى في اطار الملاحقة والتحقيق والمحاكمة. لكن المجلس الاعلى مولج، على وجه حصري، اعمال المحاكمة، ذلك ان المادة 29 من القانون رقم 1990/13 تبين بأن هناك الزاما في احالة الاشخاص غير المنصوص عليهم في المادتين 60 و70 الذين يظهر التحقيق تدخلهم او اشتراكهم في الجرم الى المرجع المختص. بالتالي، تتم الملاحقة امام مرجعين: المجلس الاعلى في ما خص ملاحقة الرؤساء والوزراء، والقضاء العدلي في ما خص بقية المدعى عليهم، مما يعني ان اصول اتهام الوزراء هي خاصة واستثنائية لا تتم امام القضاء العدلي الذي منح له صلاحية محاكمة سائر المدعى عليهم اي من خارج دائرة الرؤساء والوزراء، علاوة على انه يستفاد من احكام المادة 42 من قانون رقم 1990/13 بأن الافعال المدرجة في المادة 70 من الدستور تخرج عن دائرة الالزام المفروض على عاتق المجلس الاعلى في توصيف الفعل الجرمي بحكم عبارة "باستثناء خرق الدستور والخيانة العظمى والاخلال بالموجبات..."، مما يعني ان وصف هذه الافعال هو وصف استثنائي لا يملكه الا المجلس الاعلى. اما بالنسبة الى التسييس في رفع الحصانة او الابقاء عليها، فان

رفع الحصانة بداعع جزائي لكن تحريكها لم يخل من دلالة سياسية

التطبيق يبين ان الهيئة العامة للمجلس النيابي لم ترفع الحصانة بناء على معطى سياسي، بل على معطى جزائي، لكن تحريكها لم يخل من اي دلالة سياسية.

■ هل الحصانة تشمل الافعال المرتكبة خلال الولاية فقط او السابقة ايضا؟

□ لجهة حصانة الوزراء، ان المادة 72 من الدستور اللبناني ابقت على امكان محاكمتهم ولو بعد استقالتهم، اما النواب فان امر محاكمتهم يبقى قائما ما دام امر محاسبتهم يتم اصلا امام القضاء العادي عن الجرائم التي ارتكبوها، في حين ان الآراء التي يعبرون عنها فيتمتعون في شأنها بالحصانة المطلقة ما دامت لم تقترن بأفعال جزائية.

■ ما هي الانتقادات الموجهة الى الحصانات في لبنان من حيث عرقلة العدالة ومحاسبة المسؤولين؟

□ تنبري الانتقادات في حصر محاكمة الرؤساء والوزراء امام المجلس الاعلى الذي يخضع للقانون رقم 1990/13، ويخضع بدوره الى الشوائب لجهة اشتراط الحضور الكامل الانعقاد او لجهة اصول التحقيق والمحاكمة وسواها.

■ هل ادت الانقسامات السياسية والطائفية في لبنان الى تعطيل المحاسبة القضائية في الملفات الحساسة؟

□ طبعا، الاعتبارات الطائفية حالت في معظم الاحيان دون محاسبة كثر ممن اساؤوا الى المهمة الموكلة اليهم، من بينها قضايا التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، اختلاس الاموال العامة وغيرها...

■ هل هناك اقتراحات تشريعية تقدم بها النواب او الكتل لتعزيز آليات المحاسبة؟

□ يؤخذ على النواب بأنهم لم يتقدموا حتى تاريخه بأي اقتراح قانون يرمي الى تعديل قانون رقم 1990/13 الذي يتضمن اصولا معقدة في المحاكمة، ما خلا الاقتراح الذي تقدم به النائب حسن فضل الله الذي يرمي الى المحاكمة امام القضاء العادي، في حين ان هذا الامر يتطلب تعديلا دستوريا لا قانونيا.

مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الداخلية نحو تشكيل هيئة الإشراف إستعداداً للانتخابات عبدالملك: لم تلقَ توصياتها إستجابة السلطات

تواصل وزارة الداخلية والبلديات تحضيراتها للاستحقاق النيابي المرتقب في ايار المقبل، وتكثف جهودها لإنجاز مهامها، في مقدمها تشكيل هيئة دائمة للاشراف على الانتخابات تضم 11 عضوا. في هذا الاطار، بادر الوزير احمد الحجار الى توجيه كتب رسمية الى المؤسسات المعنية لتسمية ثلاثة اسماء لكل منها، تمهيدا لتشكيل الهيئة وفقا للاصول القانونية

تأتي الخطوة في اطار اصرار الدولة اللبنانية، رئاسة وحكومة ومجلس نواب، على انجاز الاستحقاقات الدستورية ضمن مهلها القانونية. فبعد النجاح في اجراء الانتخابات البلدية، تستكمل وزارة الداخلية استعداداتها لإجراء الانتخابات النيابية، وابرزها تشكيل هيئة دائمة للإشراف على الانتخابات، التي تعتبر اداة اساسية لضمان نزاهة العملية الانتخابية، اذ تتمتع بصلاحيات رقابية تتيح لها تنظيم الحملة الانتخابية، وبالتالي لإعطاء هذه الهيئة الوقت الكافي لمباشرة التحضيرات اللازمة وتأمين التجهيزات وفريقها الاداري والفني واللوجستي، خصوصا وان صلاحياتها تمتد من تاريخ فتح باب الترشح حتى اقفال صناديق الاقتراع.

يعين اعضاء الهيئة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير، ويقسم الاعضاء اليمين امام رئيس الجمهورية خلال مهلة اقصاها 15 يوما من تاريخ تعيينهم. تتألف الهيئة بحسب المادة 10 من القانون رقم 44/2017 من ثلاثة قضاة متقاعدين (عدلي واداري ومالي)، نقيبين سابقين للمحامين في بيروت وطرابلس، ممثل عن نقابة الصحافة، خبير في شؤون الاعلام والاعلان، نقيب سابق لنقابة خبراء المحاسبة المجازين، عضوين من اصحاب الخبرة الواسعة في الاختصاصات المرتبطة بالانتخابات، ممثل عن هيئات المجتمع المدني. يترأسها القاضي الاعلى درجة بين القاضيين العدلي والاداري، وعند التساوي في الدرجة الاكبر سنا، على ان يكون احد نقيبي المحامين الاكبر سنا نائبا للرئيس.

"الامن العام" التقت رئيس الهيئة الدائمة للإشراف على الانتخابات القاضي نديم عبدالملك.

■ ما هي ابرز الصلاحيات الرقابية والتنفيذية التي خولها القانون رقم 44/2017 لهيئة الاشراف على الانتخابات؟

□ اولى قانون الانتخابات رقم 44/2017 المعدل، صلاحيات رقابية تتعلق بمراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين، والتمويل والانفاق الانتخابيين، اضافة الى صلاحيات رقابية اخرى نصت عليها المادة 19 من القانون المذكور، وذلك من دون منح الهيئة اي صلاحيات تنفيذية.

من أبرز الصلاحيات الرقابية:

1- حق إحالة وسائل الاعلام والاعلان المخالفة الى محكمة المطبوعات من اجل فرض العقوبة المنصوص عليها في القانون.

2- حق إحالة الجرائم الجزائية الى النيابة العامة المختصة.

3- حق إحالة مؤسسات استطلاع الرأي المخالفة الى وزارة الداخلية والبلديات من اجل تغريمها، على ان تضاعف الغرامة في اثناء فترة الصمت الانتخابي.

4- حق اصدار توصية ملزمة الى وسائل الاعلام والاعلان لتأمين المساواة في الظهور الاعلامي بين المرشحين واللوائح.

5- حق إحالة المرشحين واللوائح الذين لم يتقدموا بالبيان الحسابي الشامل الى وزارة الداخلية والبلديات من اجل تغريمهم.

6- تكليف الضابطة العدلية بعد موافقة النيابة العامة بإجراء تحقيق حول صحة البيان الحسابي الشامل المقدم من المرشحين.

■ هل تمتلك الهيئة سلطة تنفيذية كافية لفرض العقوبات او تبقى قراراتها توصيات فحسب؟

□ لم يمنح القانون رقم 44/2017 المعدل هيئة الاشراف على الانتخابات اي سلطة تنفيذية لفرض العقوبات او الغرامات او تنفيذ قراراتها على الارض.

■ الى اي مدى ينسجم الإطار القانوني الحالي مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة النزيهة؟

□ ان الإطار القانوني الحالي لهيئة الاشراف على الانتخابات ينسجم نظريا مع المعايير الدولية للانتخابات النيابية الحرة النزيهة، مع العلم بأن الهيئة الحالية تفتقر الى مواصفات اضافية من حيث هويتها، اضافة الى وجوب تعديل النصوص القانونية في القانون 44 المعدل لجعلها هيئة فاعلة لمراقبة الانتخابات. اما على الصعيد الواقعي والعملي، فلم تتوافر لدى هيئة الاشراف على الانتخابات الحالية عدّة العمل، من لوجستية ومالية وبشرية وفنية وتقنية، لكي تقوم بعملها بالشكل الكافي، الكامل والمطلوب. لقد تم توضيح جميع هذه الامور في التقرير النهائي الصادر عن الهيئة في الانتخابات النيابية لدورة 2022. كذلك تم انشاء هيئة الاشراف على الانتخابات ترضية للمجتمع الدولي، وذلك للقول ان لبنان يمارس معايير الديموقراطية والنزاهة والشفافية والحياد والمحاسبة في الانتخابات النيابية، وتم جعلها كفزاعة حيث جرى افراغها من الصلاحيات التنفيذية ومن غيرها، مما حال دون اتمام مهامها بشكل واف.

■ لقد جرت العملية الانتخابية في دورتي 2018 و2022 وفقا للقانون 44/2017 الذي تضمن عددا من الاصلاحات أبرزها انشاء هيئة دائمة للإشراف على الانتخابات، كيف تقيمون هذه التجربة في ما خص مراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين، وكذلك التمويل والانفاق الانتخابيين؟

رئيس الهيئة الدائمة للإشراف على الانتخابات القاضي نديم عبدالملك.

□ استنادا الى احكام المادة 9 من قانون اعضاء مجلس النواب رقم 44/2017، المعدل بموجب القانون النافذ حكما رقم 8 تاريخ 2021/11/3، تم انشاء هيئة دائمة مستقلة للإشراف على الانتخابات، تمارس مهامها بصورة مستقلة بالتنسيق مع وزير الداخلية الذي يواكب اعمالها ويحدد مقرها، ويحضر اجتماعها عند الاقتضاء، من دون ان يشارك في التصويت. كما يلاحظ ان هذا القانون جعل من هيئة الاشراف على الانتخابات هيئة دائمة خلافا لما كانت عليه في قانون الانتخاب السابق رقم 2008/25، بحيث كانت موقتة تنتهي صلاحيتها واعمالها بانتهاء الانتخابات النيابية العامة عام 2009. في الانتخابات النيابية العامة عام 2018، واجهت هيئة الاشراف عراقيل مالية وادارية ولوجستية وبشرية، وصعوبة في التنسيق مع وزير الداخلية والبلديات. الا انها تصدت لهذه الصعوبات بكل دقة ومسؤولية وحياد وجرأة، رغم محدودية الصلاحيات التي منحها اياها القانون والتي انعكست بصورة سلبية على مختلف مراحل عملها، اضافة الى ان الهيئة لم تلق التجاوب المطلوب من هيئات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاعلان. اما في الانتخابات النيابية العامة في العام 2022، فقد واجهت الهيئة الصعوبات ذاتها وتمكنت بأعجوبة من انجاز الانتخابات النيابية، ولم يكن التنسيق مع وزير الداخلية والبلديات على مستوى طموحاتها. كذلك انعدم التعاون مع وسائل الاعلام كافة على الرغم من اجتماع الهيئة معها، وطرحها عقد شراكة فعلية قبل موعد الانتخابات النيابية.

> **هيئة الاشراف انشئت ترضية للمجتمع الدولي**

اضافة الى ان العلاقة مع هيئات المجتمع المدني لم تكن على الشكل المطلوب المرغوب فيه من الهيئة، التي لاحظت ايضا تفلتا في كل وسائل الاعلام لا سيما في اثناء فترة الصمت الانتخابي، وارتفاعا في حدة خطاب الكراهية كلما اقتربنا من موعد الانتخابات في 15 ايار 2022، الى جانب فوضى اللوحات الاعلانية على الطرق العامة. كما لاحظت الهيئة، لجهة التمويل والانفاق الانتخابيين، الصرف من خارج الحساب المفتوح للحملة الانتخابية، وعدم التداول بالشيكات والحوالات بكل مبلغ يفوق 3 ملايين ليرة لبنانية كما ينص عليه القانون، وازدهار الـ cash economy. كذلك لفت الهيئة تفشي ظاهرة المال الانتخابي وشراء الاصوات وازدياد التقديمات والمساعدات العينية، عملا بأحكام المادة 62 فقرة 2 من القانون 44 المعدل والتي تعتبر مثابة رشوة مقنعة، بحيث طلبت الهيئة في احدى توصياتها الواردة في تقريرها النهائي لعام 2022، الغاء هذه المادة في القانون المذكور.

■ الى اي جهة ترفع الهيئة تقريرها النهائي، وهل تلتزم السلطات المعنية فعليا ملاحظاتها؟

□ بموجب المادة 19، فقرتها الاخيرة من القانون 44/2017 المعدل، تقدم الهيئة تقريرا بأعمالها مع انتهاء ولايتها وتحيله الى كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ورئاسة المجلس الدستوري. منذ الانتخابات النيابية العامة للأعوام 2009 و2018 و2019 الفرعية و2022، اصدرت الهيئة توصيات عدة بلغت 29 توصية في الانتخابات الاخيرة، وكذلك فعل الاتحاد الاوروبي. لكن ويا للأسف، لم تلق هذه التوصيات اي التزام من السلطات المعنية. مع الإشارة الى انه في الانتخابات النيابية العامة لعام 2022، ارسلت الهيئة تقريرها النهائي مرفقا بكتاب جاء فيه "للتفضل بالاطلاع على التوصيات واجراء ما ترونه مناسبا"، الى كل من الوزراء والنواب، من دون ان تلقى اي استجابة.

■ ما ابرز الصعوبات اللوجستية والمالية والبشرية التي واجهت هيئة الاشراف على الانتخابات في اداء مهامها؟

□ واجهت الهيئة صعوبات عدة في الانتخابات النيابية العامة لعام 2022، لكنها تمكنت من التغلب على معظمها بفضل إيمان رئيسها واعضائها بعملهم، ووفاء لقسمهم امام فخامة رئيس الجمهورية. كما جرى التطرق الى هذه الصعوبات بالتفاصيل، في تقرير الهيئة النهائي في الانتخابات النيابية العامة سنة 2022.

من ابرز هذه الصعوبات:

1- التأخر في تأمين مقر اضافي لهيئة الاشراف لمدة شهرين ونصف شهر على صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، مما اثر على عمل ◄

◄ المراقبين الاعلاميين وعددهم 30 مراقبا، وانعكس بالتالي سلبا على عمل الهيئة.
2- التأخر في تأمين الموازنة لهيئة الاشراف، اذ جرى تأمينها قبل اسبوع واحد من الانتخابات النيابية العامة التي جرت في 15 ايار 2022.
3- عدم توفير الجهاز الاداري والفني اللازمين، الامر الذي حمل الهيئة على الاستعانة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) الذي تكفل مشكورا بدفع رواتب ثلاثة موظفين عملوا في الهيئة في اثناء الحملة الانتخابية.
4- عدم توفير الطاقة الكهربائية بصورة دائمة في مكاتب الهيئة.

■ لكن هناك عراقيل مستجدة تتعلق بمقر هيئة الاشراف؟
□ تواجه الهيئة حاليا ازمة جديدة تتعلق بمقرها الرئيسي، مما يهدد عملها في المرحلة المقبلة. اذ تبين ان المقر الذي تشغله مهدد بالإخلاء في ظل دعوى قضائية اقامها مالك المبنى ضد وزارة الداخلية لتمنعها عن تسديد بدلات الايجار وتجديد العقد. عرضت هذه الدعوى امام قاضي الامور المستعجلة في بيروت، الذي حدد جلسة للنظر فيها في تاريخ 28 تشرين الاول 2025. هذه القضية تعود الى فترة تولي الوزير السابق بسام مولوي مهامه في وزارة الداخلية، حيث لم يبادر الى معالجة المسألة رغم توفر الاموال اللازمة لتسديد مستحقات المالك، مما فاقم الازمة وترك الهيئة في مواجهة خطر فقدان مقرها الاساسي.

■ ما هي الخطوات التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتحويل الهيئة الى لاعب فاعل لا مجرد مراقب محدود الصلاحية؟
□ إذا اردنا ان تكون هيئة الاشراف على الانتخابات فاعلة لا مجرد هيئة مراقبة محدودة الصلاحية، لا بد من اجراء تعديلات في نصوص قانون الانتخاب المعدل بالنسبة الى هوية الهيئة وصلاحياتها وغيرها من الامور، بحيث تأتي التعديلات منسجمة مع توصيات هيئة الاشراف الواردة في تقريرها النهائي للانتخابات النيابية عام 2022 وتوصيات الاتحاد الاوروبي.
من أبرز الخطوات التشريعية والتنظيمية:
1- إنشاء هيئة دائمة ومستقلة للإشراف على الانتخابات ككيان قانوني منفصل ومستقل تماما عن وزارة الداخلية والبلديات وغير مرتبط بها.
2- ان تتمتع الهيئة بالاستقلالين المالي والاداري، ويكون لها مقرها الدائم والمستقل.
3- ان تتمتع بالشخصية المعنوية وكل الاعتبار المطلوب، وتحظى بصلاحيات واسعة، تقريرية وتنفيذية، في جميع الامور المتعلقة بمهامها.
4- ان يوضع في تصرفها جهاز اداري وفني بصورة دائمة.
5- ان تعطى حق تكليف جهاز، كالضابطة العدلية مثلا او اي جهاز آخر لإجراء التحقيقات اللازمة، من اجل تسهيل اعمالها وتفعيل قراراتها على الارض.
6- الاخذ بمضمون توصيات هيئة الاشراف في تقريرها النهائي في الانتخابات النيابية سنة 2022 ووضعها موضع التنفيذ.

■ يؤخذ على الهيئة انها تمارس عملها حاليا من دون صفة وصلاحية قانونية وتتقاضى تعويضات من خزينة الدولة، فما هو ردكم؟
□ تنص المادة 11 من قانون الانتخاب رقم 2017/44 المعدلة (بموجب القانون النافذ رقم 8 الصادر في 2023/11/3) على ان "الهيئة تستمر في متابعة مهامها لحين تعيين هيئة جديدة". تأسيسا على ما تقدم، قامت الهيئة الحالية بمهامها في الانتخابات الفرعية عام 2019 في طرابلس وصور، وواصلت الهيئة الحالية عملها بعد تعيين 3 اعضاء جدد، كما اشرفت على انتخابات 2022، فيما تستمر حاليا بمهامها رغم انتهاء ولايتها بسبب عدم تعيين هيئة جديدة. يشار الى ان رئيس الهيئة واعضاءها لم يتقاضوا اي تعويضات منذ نهاية 2022 ويواصلون عملهم من دون أجر، خلافا لمبدأ "لا عمل من دون أجر".

جعلوا الهيئة فزاعة وافرغوها من صلاحياتها التنفيذية

تقرير

محمد شمس الدين
باحث في الدولية للمعلومات

قوانين انتخاب مجلس النواب عدّلت 10 مرّات من الأكثري إلى النسبي ومن 33 دائرة إلى 15

البحث عن قانون جديد للانتخابات النيابية ليس امرا جديدا في حياتنا النيابية والسياسية، فعلى ابواب كل انتخابات يجرى البحث عن قانون جديد لتحقيق فوز قوى سياسية وطائفية على اخرى، يتم ذلك تحت شعار وذريعة "ضرورة انجاز قانون الانتخابات لتحقيق صحة التمثيل وصدقيته"

منذ الاستقلال في العام 1943 حتى اليوم، جرت الانتخابات النيابية العامة 16 مرة وتم تعديل القانون 10 مرات، 8 من هذه التعديلات ابقت على الاقتراع الاكثري لكنها تناولت حجم الدوائر وعدد النواب، فيما اعتمد التعديل التاسع النظام النسبي في 15 دائرة انتخابية.

- في انتخابات العام 1943 اعتمدت المحافظات الخمس دوائر انتخابية، وبلغ عدد النواب 55 نائبا توزعوا على 30 نائبا مسيحيا و25 نائبا مسلما، اي بنسبة 6 الى 5 وهي النسبة التي بقيت معتمدة في كل القوانين الانتخابية حتى اتفاق الطائف. وفق القانون ذاته جرت الانتخابات في العام 1947 توطئة لتجديد ولاية الرئيس الشيخ بشارة الخوري.

- في انتخابات العام 1951 تم تقسيم المحافظات الى 9 دوائر ورفع عدد النواب الى 77 نائبا اذ تم الابقاء على المحافظات كدوائر انتخابية في كل من بيروت الجنوب والبقاع وتقسيم الشمال الى 3 دوائر في عكار، طرابلس، زغرتا - البترون -الكورة - بشري. وتم تقسيم جبل لبنان الى 3 دوائر في كسروان وجبيل، بعبدا والمتن، الشوف وعاليه. شهد هذا المجلس في العام 1952 ما عرف بالثورة البيضاء التي ارغمت الرئيس بشارة الخوري على الاستقالة، وانتخب كميل شمعون رئيسا للجمهورية.

• في انتخابات العام 1953 في عهد الرئيس كميل شمعون، جرى تقسيم لبنان الى 33 دائرة انتخابية تضم 44 نائبا من بينها 22 دائرة فردية و11 دائرة بمقعدين، واعطيت المرأة حق الاقتراع للمرة الاولى.

• في انتخابات العام 1957 في نهاية عهد الرئيس شمعون، تم تقسيم لبنان الى 27 دائرة انتخابية تضم 66 نائبا، وكان الهدف هو تجديد ولاية الرئيس. ادت هذه الانتخابات الى سقوط شخصيات مناوئة للرئيس شمعون، منها كمال جنبلاط، احمد الاسعد، صائب سلام، مارون كنعان. نتائج الانتخابات بدورها ادت الى ما عرف بثورة 1958 وتدخل المارينز في لبنان وانتخاب اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش رئيسا للجمهورية.

• في انتخابات العام 1960 اعتمد قانون جديد بقي معمولا به من دون تعديل وهو المعروف بقانون الستين. في انتخابات الاعوام 1964-1968-1972، قسم لبنان الى 26 دائرة وجعل عدد النواب 99 نائبا.

• في انتخابات العام 1992 وهي الانتخابات الاولى بعد اتفاق الطائف، تم تعديل القانون ورفع عدد النواب الى 128 نائبا. اعتمدت المحافظة دائرة انتخابية في كل من بيروت - الجنوب والنبطية - الشمال، فيما اعتمد القضاء في محافظتي البقاع وجبل لبنان، وهنا كانت اولى المخالفات للطائف.

• في انتخابات العام 1996 اعتمدت المحافظة في كل من بيروت - الجنوب والنبطية - الشمال - البقاع، والقضاء في جبل لبنان.

• في انتخابات العام 2000 تم تقسيم بيروت الى 3 دوائر، فيما تم ابقاء الجنوب والنبطية دائرة واحدة، البقاع 3 دوائر، جبل لبنان 4 دوائر، والشمال دائرتين.

• في الانتخابات النيابية العام 2005 اعتمد القانون ذاته.

• في الانتخابات النيابية العام 2009 اثر اتفاق الدوحة، اعتمد قانون الستين لكن بعد اعادة تقسيم الدوائر في بيروت الى ثلاث دوائر والاتفاق على التزكية في دائرة بيروت الثانية.

لم تجر الانتخابات النيابية في موعدها المفترض في العام 2013 تحت ذريعة عدم انجاز قانون انتخاب جديد، وتم التمديد لمجلس النواب حتى العام 2018 حيث اقر قانون جديد لانتخاب اعضاء مجلس النواب اختلف جذريا عن كل القوانين السابقة هو

القانون الرقم 2017/44 تاريخ 17 حزيران 2017، ابرز ما تضمنه:

• اعتماد النظام النسبي بدلا من النظام الاكثري في لوائح مطبوعة مسبقا.

• اعطاء الناخب الحق في صوت تفضيلي واحد يعطيه لمرشح في الدائرة الانتخابية الصغرى.

• تقسيم لبنان الى 15 دائرة انتخابية من دون معايير واضحة، ففي دوائر اعتمد القضاء كما في عكار وزحلة. وفي دوائر تم دمج قضاءين كما في صيدا وجزين والزهراني وصور، وفي اخرى جرى دمج 4 اقضية كما في الشمال الثالثة التي ضمت اقضية زغرتا - بشري - الكورة - البترون، وتم تقسيم العاصمة بيروت الى دائرتين.

• تخصيص 6 مقاعد للاغتراب على ان يعمل به في انتخابات العام 2022.

حاليا يدور نقاش سياسي - نيابي مسرحه الاساسي اللجان المختصة في مجلس النواب حول تعديل قانون الانتخاب الحالي، بعدما اقتنعت اكثرية الكتل النيابية بصعوبة اعتماد قانون جديد، اذ قدم معظمها اقتراحات بذلك، نظرا الى ضيق الوقت وعدم الاستعداد لقانون جديد. من الامور الاساسية التي تستحوذ على النقاش:

1- اقتراع اللبنانيين غير المقيمين: في انتخابات العام 2018 اقترع المغتربون في السفارات والقنصليات للنواب الـ128 في لبنان، وتم تعديل القانون في العام 2021 فأعطى المغتربين الحق في الانتخاب للنواب الـ128 على ان يعمل بالنواب الـ6 في انتخابات 2026. هذا الامر هو من معضلات الانتخابات النيابية التي قد تطيح الانتخابات في ظل انقسام سياسي حوله بين 3 مواقف:

• مَن يطالب بتعديل القانون بالغاء المقاعد الـ6 والعودة الى الاقتراع للنواب الـ128 وهم نواب التغيير، القوات اللبنانية، الكتائب.

• مَن يطالب بابقاء النواب الـ6 وعدم تعديل القانون، وهم حركة امل والتيار الوطني الحر.

• مَن يطالب بالغاء الاقتراع في الخارج كلياً بمثله اساسا حزب الله الذي يعتبر انه في ظل منعه في العديد من الدول الاوروبية والاميركية والعربية، يستحيل عليه القيام بحملة انتخابية ما يؤدي الى عدم تكافؤ في الفرص.

2- من الامور التي يدور حولها انقسام غير

معلن حتى الآن، موضوع البطاقة الالكترونية المغنطة التي تمكن الناخب من الاقتراع لمرشحين في مكان قيده، انما في مكان سكنه وعدم الحاجة الى الانتقال. هذا طبعا يستتبع موضوع الميغا سنتر وذلك للحد من التأثير على الناخبين، وهل يمكن انشاء الميغا سنتر من دون البطاقة الالكترونية ام ان الامرين متلازمان؟ هذا النقاش قد يكون محسوما من الناحية التقنية، اذ يقول بإمكان ذلك شرط التسجيل المسبق للناخبين الراغبين في الاقتراع في مراكز الميغا سنتر، لكنه غير محسوم سياسيا في ضوء نتائجه المحتملة.

3- اعتماد الكوتا النسائية في لوائح المرشحين ام في مقاعد محجوزة للنساء يتراوح عددها بين 16 و26 مقعدا توزع مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ويؤيد هذا الامر كل من حركة امل - الكتائب - التيار الوطني الحر - الحزب التقدمي الاشتراكي - نواب التغيير وعدد من النواب المستقلين، بينما يعارضه كل من القوات اللبنانية وحزب الله استنادا الى منطلقات مختلفة.

4- تشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات ومنحها المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية، وتمكينها من تنظيم واجراء العملية الانتخابية بشكل كلي وكامل: من اعداد قوائم الناخبين، قبول طلبات المرشحين، تنظيم الاقتراع، اعلان النتائج، واستبعاد اي دور لوزارة الداخلية والبلديات.

-5 تعديل القانون لجهة اعتماد صوتين تفضيليين، واحد في الدائرة الصغرى وآخر في الدائرة الكبرى اذا كانت الدائرة مؤلفة من قضاءين او اكثر، وقد تراجع النقاش حول هذا الامر.

على مسافة اقل من 9 اشهر من موعد الانتخاب، لا يعرف اللبنانيون القانون الذين سينتخبون على اساسه نوابهم، وذلك في مرحلة مفصلية في تاريخ لبنان، سياسيا، اقتصاديا وربما وجوديا.

فما تطمح اليه الاكثرية الساحقة من اللبنانيات واللبنانيين هو قانون انتخابي عصري يحقق صحة التمثيل وصدقيته، وينتج طبقة سياسية جديدة تقود لبنان نحو الاستقرار وبناء الدولة القوية الراعية لهم، بدلا من دويلات الطوائف التي فشلت في تحقيق ما يريده اللبنانيون على مدى اكثر من 100 عام منذ انشاء لبنان الكبير في العام 1920، فهل يتحقق هذا الحلم اللبناني؟

في الانتخابات النيابية التي جرت بعد اتفاق الطائف، تمت مخالفته كونه نص على جعل عدد النواب 108 نواب (وليس 128 نائبا) تحقيقا للمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وعلى جعل المحافظة هي الدائرة الانتخابية وليس تقسيم الدوائر على قياس بعض الزعامات لا سيما في جبل لبنان.

العودة الى الطائف تعني الغاء 20 مقعدا اضيفت الى مجلس النواب لاعتبارات سياسية، كما هي الحال في المقعد الماروني في كل من طرابلس والبقاع الغربي – راشيا والمقعد الدرزي في بيروت وسواهما، وهذه المقاعد الـ20 تتوزع على الطوائف والمناطق كما يلي:

5 مقاعد سنّية في صيدا - عكار - المنية والضنية -البقاع الغربي وراشيا - بعلبك والهرمل.

5 مقاعد شيعية في بعلبك والهرمل - البقاع الغربي وراشيا - بيروت - صور - بنت جبيل.

4 مقاعد مارونية في كسروان - المتن - البقاع الغربي وراشيا - طرابلس.

3 مقاعد روم ارثوذكس في المتن - الكورة - عكار.

مقعدان روم كاثوليك في زحلة - المتن.

مقعد ارمن ارثوذكس في زحلة.

مقابلة

جورج شاهين

باسيل عن تصحيح إتفاقيّة الحدود البحريّة مع قبرص: أهم أوراق القوّة في يد لبنان ثبات حقوقه

تقدمت التحضيرات التي اطلقها لبنان بتشكيله لجنة خاصة لاستئناف المفاوضات مع قبرص لتصحيح الاخطاء المرتكبة في ما سمي الاتفاق الذي عقد بينهما في شأن الحدود البحرية بينهما عام 2007. شكلت القمة التي جمعت الرئيسين جوزف عون ونيكوس خريستودوليدس في تموز الماضي دافعا الى هذه الخطوة الهادفة الى احياء المفاوضات، واستعادة ما فقده لبنان من مساحات واسعة في المنطقة الاقتصادية البحرية المشتركة

"الامن العام" التقت المحامي في الولايات المتحدة الاميركية الدكتور الياس باسيل الذي تابع هذا الملف منذ سنوات، فاعتبر ان ما سمي "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص غير موجودة لفقدانها اركانها الدستورية والقانونية.

■ احيت القمة اللبنانية - القبرصية التي عقدت في 9 تموز الماضي البحث في تصحيح الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية - القبرصية، ما هي الظروف التي دفعت الى هذه الخطوة بعد مرور 18 عاما على "اتفاقية 2007"؟

□ حقوق لبنان لدى قبرص واضحة لكنها لم تتابع بدقة حتى الان، بل بشكل متقطع وغير دقيق. ارجح ان الرئيس العماد جوزف عون اراد من زيارته الى قبرص وضع الامور في المسار الصحيح، علما ان الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس زار لبنان مرتين السنة الماضية في فترة الفراغ في رئاسة الجمهورية، اولهما في نيسان وثانيهما في ايار 2024 حين رافقته رئيسة المفوضية الاوروبية السيدة اورسولا فون درلايين. لكن، ويا للاسف، لم تنتج تلك الزيارتين ما ينفع لبنان بما يخص حقوقه لدى قبرص، وان كانت نفعت قبرص بتخفيف عدد مراكب اللاجئين السوريين وغيرهم المنطلقة من شواطئ لبنان في اتجاهها الى ما يقارب العدم. اما ما يسمى "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص حول الحدود المائية فهي لا تعتبر اتفاقية في نظر القانون الدولي لأن اركانها الدستورية والقانونية لم تكتمل لتصبح جزءا من القانون اللبناني، فهو شرط لا غنى عنه لتعتبر نافذة المفعول في القانون الدولي.

■ لدى لبنان وقبرص اكثر من ملف عالق، فعدا عن الخلاف حول الحدود البحرية هناك ملف النزوح السوري والهجرة غير الشرعية، فهل من رابط بين الملفين وانت من تحدث منذ فترة عن حقين للبنان لدى قبرص ما هما؟

□ لا خلاف بين لبنان وقبرص حيال ما سميته ملف النازحين السوريين بحرا، اذ ان الجيش والامن العام اللبنانيين نجحا في إيقاف الهجرة غير الشرعية بالمراكب التي كانت تنطلق من لبنان في اتجاه قبرص بشكل شبه كامل، لكن في المقابل لم تعترف قبرص بحقوق لبنان لديها. مثلا، لا تزال قبرص تدعي بملكيتها لما يزيد عن 2500 كيلومتر مربع من مياه لبنان، وما تختزنه على الارجح الارض تحتها من مكامن الغاز والنفط. كما تستمر قبرص، ولو موارية، في المساهمة بالجهود العسكرية الاسرائيلية من خلال السماح للجيش الاسرائيلي بالتدرب فيها للتشابه بين طبيعتها وطبيعة لبنان الساحلية، بمساهمة من جيش قبرص المسمى الحرس الوطني.

■ شكل لبنان لجنة متخصصة لإدارة المفاوضات الجديدة مع قبرص وهي ليست الاولى وضمت من يمثل الوزارات والمؤسسات المعنية والجيش اللبناني وعددا من خبراء متخصصين، هل من آلية قانونية تتحكم بأعمال اللجنة وما هو المتوقع منها؟

□ على مجلس الوزراء اللبناني ان يدمج كل اللجان المكلفة ببحث حقوق لبنان المائية، مع قبرص وغيرها، بلجنة استشارية واحدة بهدف توحيد الاستشارات (Integration) وترشيد المجهود (Efficiency). كذلك، على اللجنة الناشئة ان تتألف من اعضاء يمثلون كل الوزارات ذات الصلة وخصوصا وزارات الخارجية والدفاع والطاقة والاشغال العامة والنقل، من دون اغفال حضور الجيش والامن العام كجزء من ممثلي الوزارات الذين يتبعونها، يضاف اليهم خبراء من خارج هيكلية الدولة بحسب الحاجة. حينها، تلعب تلك اللجنة دورها الاستشاري لصالح الدولة اللبنانية بحسب النسق الدستوري (Constitutional scheme) والممثلة تنفيذيا بمجلس الوزراء وتشريعيا بمجلس النواب، في حين يشرف رئيس الجمهورية على كل ذلك النشاط السيادي بحسب صلاحياته الدستورية. يعني ذلك في اختصار، وكل اختصار مخل بعض الشيء، ان السلطات اللبنانية، ومن ضمن الصلاحيات القانونية لكل منها، تتخذ ما يلزم من القرارات التنفيذية وتشرع ما يلزم من القوانين لحماية حقوق لبنان المائية لدى قبرص من خلال نظرة استراتيجية تشمل تلك الحقوق وما هو اوسع منها، وذلك لترابطها مع موضوع الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة من قبل اسرائيل وكذلك مع الحدود البحرية بين لبنان وسوريا، وترابطها ايضا وبشكل اوسع مع سياسة لبنان كدولة. مما يعني ان ادارة النزاع المائي بين لبنان وقبرص، كما كل شؤون لبنان السيادية، تقع على عاتق الدولة اللبنانية، في حين تقوم اللجان بدور مساعد في ذلك الاطار السيادي الشامل.

المحامي الدكتور الياس باسيل.

■ من المؤكد بأن البحث مع قبرص سيتناول خروجها عن مقتضيات القانون الدولي عند ترسيم حدودها البحرية مع اسرائيل ولم تبلغ لبنان بمضمونها من ضمن المهلة الكافية لوضع ملاحظاته قبل ان وقعت الاتفاق معها عام 2010 ودخل حيز التنفيذ في 25 شباط 2011، مما افقد لبنان الاف الكيلومترات المربعة من مياهه، فهل في الامكان تعديلها وفق قانون البحار وعلى اية اسس؟

□ قانون البحار جزء من القانون الدولي وهو عموما يتألف من شقين، شق عرفي نشأ على مر الزمن، وشق ثان مبني على معاهدات. تحديدا، وضعت الامم المتحدة في سنة 1982 نصوصا لمعاهدة دولية تختصر بعبارة "UNCLOS"، وقد انضم اليها منذ دخولها حيز التنفيذ في سنة 1994 معظم دول العالم ومنها لبنان (1995) وقبرص (1988)، من دون اسرائيل وبعض الدول الاخرى. جمعت الامم المتحدة في (UNCLOS) وفي ما الحق بها من معاهدات تتعلق بحقوق الدول المائية وكان آخرها سنة 2023، معظم القانون الدولي العرفي والمعاهدات التي سبقتها بما يتعلق بقانون البحار. تسمح المادة 287 من (UNCLOS) بأربع وسائل لفض النزاعات

> **لا وجود لما يسمى "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص لفقدان اركانها الدستورية والقانونية**

بين أعضائها، بحيث يمكن للبنان وقبرص تاليا الاتفاق على استعمال احداها، ومنها التحكيم. اذا تعذر ذلك، فإحدى تلك الوسائل الأربع المتاحة هو لجوء لبنان الى محكمة العدل الدولية (ICJ)، خصوصا ان ما سمي "اتفاقية 2007" بين لبنان وقبرص لم تكتمل قانونا ولم تصبح ملزمة، كما ورد اعلاه ولو باختصار في الجواب على السؤال الاول.

■ شكلت الحكومة السابقة لجنة عام 2022 برئاسة وزير الاشغال السابق علي حمية وخلصت الى التأكيد على ان اتفاق 2007 كان مجحفا في حق لبنان، وتشوبه ثغر ادت الى خسارة مساحة من المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعليه كيف يمكن تفسير ما قصدته اللجنة؟

□ لم اطلع على التقرير الذي صدر عن اللجنة التي شكلها الوزير علي حمية، لكني اوافق على ما لخصته من التقرير في متن سؤالك لأن نصوص ما سمي "اتفاقية 2007"، التي لم ترق الى مستوى المعاهدة، بينما تحتوي ملحقاتها من خرائط وشروحات على اجحاف فاضح في حق لبنان.

■ يعتقد البعض بأن الاتفاقية مع قبرص غير معمول بها في لبنان ومنهم مَن يقول انها اتفاقية غير موجودة، ما الذي يعنيه ذلك وهل يكفي القول انها لم تبرم في مجلس النواب اللبناني؟

□ اعتقد ان عدم ابرام ما سمي "اتفاقية 2007" في المجلس النيابي اللبناني هو عطب دستوري جوهري بموجب المادة 52 من دستور لبنان، وذلك ينسحب في رأيي على الاتفاقية التي وقعها الرئيس ميشال عون لاحقا مع اسرائيل في سنة 2022 من خلال المبعوث الاميركي آموس هوكشتاين، مما يجعل كلتيهما غير ملزمتين للبنان في نظر القانون الدولي لأن اركانهما لم يكتملا لكي يصبحا جزءا من القانون اللبناني. لكن، في العودة الى "اتفاقية 2007" المزعومة بين لبنان وقبرص، لا يكفي ان يتحجج لبنان بالعطب الدستوري فقط، بل يجب على الحكومة اللبنانية المطالبة بحقوق لبنان، بدءا وليس انتهاء، من خلال الادوات القانونية المتاحة في المادة 287 من معاهدة (UNCLOS) كما في الجواب عن السؤال السابق، وغير ذلك من ادوات القانون الدولي.

■ يقال ان قبرص كانت تستعد للبحث عن النفط في بلوكين مشتركين مع اسرائيل ولم تتمكن من بدء العمل فيهما بسبب التحفظ اللبناني لذلك فهي تستعجل ترتيب العلاقات مع لبنان، ما معنى هذه المعادلة وعلى اية اسس تثبت صحتها من عدمها؟

□ ان تتهيب قبرص موقف لبنان تجاه الحفر في المناطق المائية المتنازع عليها، فليس منة منها على لبنان بل يكون ذلك، ◄

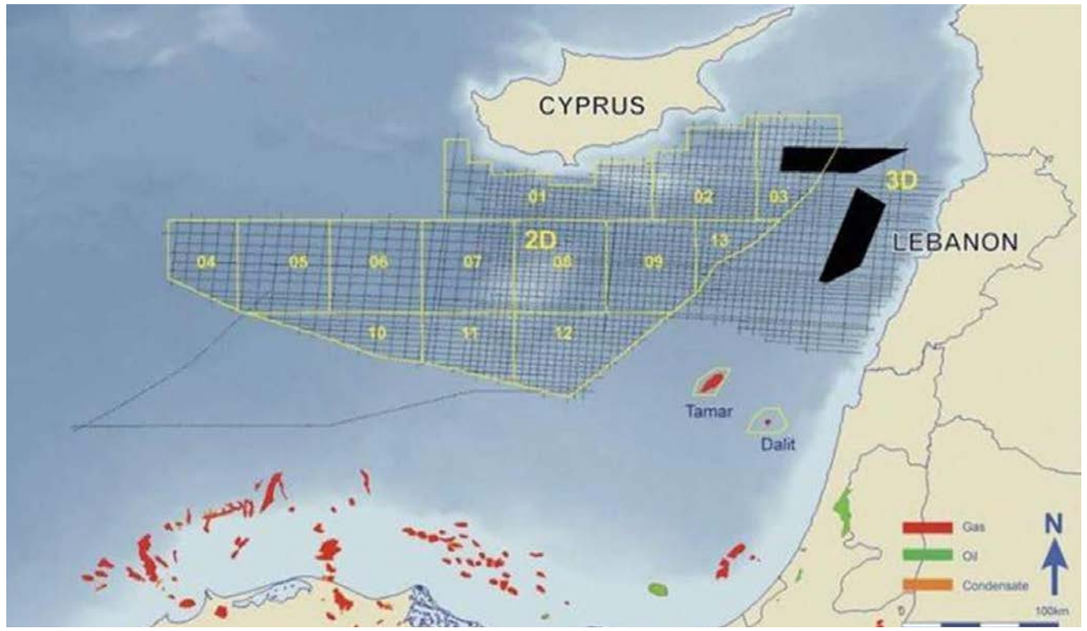

◄ ان صح الخبر، نتيجة تفادي شركات النفط الدخول في عقود استثمار مكلفة في مناطق النزاع لما قد يسببه ذلك من خسائر مادية لها. اما ان قبرص تستعجل ترتيب العلاقات مع لبنان في خصوص الحدود المائية، فالقليل الذي ينشر حول النزاع المائي بين لبنان وقبرص يشير الى عكسه. مثلا، الخبر الذي نشر مؤخرا عن الانذارات التي حملها قبل حوالى شهر مدير الامن القبرصي الى لبنان، في حال كان الخبر صحيحا. كذلك استمرار الحرس الوطني القبرصي بلعب دور "مثيل العدو" في مناورات "الابرار الساحلي" الاسرائيلية والتي يقصد بها حتما لبنان. فكل ذلك وغيره، يشير الى توجه قبرص الى التصعيد لا الى التفاهم. تاليا، ينبغي على لبنان الدفاع عن حقوقه، بدءا بما اسلفنا من الادوات القانونية المتاحة في معاهدة (UNCLOS)، لكن من دون اقتصار الامر على تلك الادوات فقط.

■ ما هي المخارج الفضلى التي يمكن للبنان اللجوء اليها لاستعادة حقوق بحرية فقدت في غفلة من الزمن، وما هي اوراق القوة لدينا ام انها مفقودة كلها؟

□ اهم اوراق القوة في يد لبنان هي ثبات حقوقه بموجب القانون الدولي، وهذه وديعة ثمينة تركها لنا من بنى لبنان الحديث على اسس متينة ومنها ارساء حدوده البرية بدقة، ولو نازعته ببعض جوانبها اسرائيل وسوريا بحجج ضعيفة في نظر القانون الدولي. اما حقوق لبنان البحرية فتبنى على حدوده البرية تلك، وهي تاليا سهلة التثبيت. يبقى ان تقوم الدولة اللبنانية، بمعناها الواسع، بدورها في هذا الخصوص، فلا تكتفي بإحالة الامر الى لجان متخصصة تبقى فعاليتها محدودة، على اهمية تأليفها وتفعيلها لتلعب دورها المساعد في مجهود الدولة الشامل.

مفاوضات تصحيح الاتفاقية

• قمة لبنانية - قبرصية جمعت في التاسع من تموز الماضي في قبرص الرئيس العماد جوزف عون ونظيره القبرصي نيكوس خريستودوليدس، خصصت لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ولا سيما على مستوى اعادة النظر بالاتفاقية الموقعة بين البلدين في شأن حدود المنطقة الاقتصادية لكليهما.

• في جلسة مجلس الوزراء في 12 تموز الماضي تناول الرئيس عون محادثات القمة ووصفها بانها كانت منتجة. ولفت الى انها تناولت موضوع الحدود البحرية "الذي قطعنا فيه شوطا كبيرا على الصعيد التقني ويجب ترجمة النتائج على نحو رسمي"، كاشفا عن زيارة وفد تقني قبرصي لمتابعة هذا الملف تمهيدا لانهائه. كما اقترح تشكيل وفد لبناني لاجراء المحادثات.

• في السابع من آب ترأس الرئيس عون الاجتماع الاول للجنة المعنية بالتفاوض لترسيم الحدود مع قبرص، خصص لعرض الاسس التي سيتم التفاوض حولها، وصولا الى اتفاقية الترسيم. ضمت اللجنة كلا من وزير الاشغال العامة فايز رسامني رئيسا، والاعضاء: المدير العام في رئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، الامين العام في رئاسة مجلس الوزراء القاضي محمود مكية او ممثلا عنها، العميد الركن البحري مازن بصبوص ممثلا قيادة الجيش، غابي دعبول ممثلا هيئة البترول، كمال الشيخ علي ممثلا وزارة الخارجية، والخبير في القانون الدولي البحري نجيب مسيحي.

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

حقوق العسكريين أبرز إهتمامات رابطة قدماء القوى المسلّحة العميد روكز: فليعشْ العسكريون بكرامتهم

في 2 تموز عام 2025، انتخب العميد شامل روكز رئيسا لرابطة قدماء القوى المسلحة، فوضع ملف حقوق العسكريين في مقدمة الملفات الواجب التحرك من اجلها. وقد قام بسلسلة جولات، فزار رئيس الجمهورية العماد جوزف عون والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير وعددا من المسؤولين وقادة الاجهزة الامنية

العيش بكرامة وتقديم الدعم للعسكريين عنوانان اساسيان في حراك العميد روكز الذي كشف عن مطالبته بعودة الراتب العسكري بنسبة 50% كما كان عليه في العام 2019، وذلك في مطلع العام الجديد.
"الامن العام" التقت العميد شامل روكز.

■ ماذا يعني ان تكون رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة؟

□ أفضل لقب رئيس رابطة المحاربين القدامى لأنني اعتبر ان لدي واجبا في خدمة بلدي وانا سأستكمل هذا المسار لا سيما في خدمة الذين دفعوا دما واستشهدوا. مَن هم في المؤسسة العسكرية لهم دين علينا، وبالتالي علينا استكمال العمل لكي يعيشوا بكرامة وعزة نفس، ويكونوا العين الساهرة على امن البلاد. من واجبنا تأمين كل الامور التي تسمح لهم العيش بكرامة وعنفوان، ويجب ان لا ننسى عطاءاتهم وما بذلوه من تضحيات في الخدمة العسكرية.

■ ما هو الدور الذي ستلعبه، وهل من نية لتوسيع المهمة التي اوكلت بها؟

□ لا اسعى الا ان يعيش العسكريون بكرامتهم وليس كما يعيشون الان. فمن هو في الخدمة الفعلية لا يعيش كما يجب وراتبه زهيد، مما يضطره الى العمل في أكثر من مجال، وهذا ما قد يؤثر عليه ويجعله مرتهنا الى صاحب العمل أيا يكن. العمل ليس عيبا انما لا يحق للعسكري العمل في مكان آخر. يفترض به التركيز على خدمته وتدريبه وجهوزيته، الا أنه صار مضطرا الى ان يعمل في اكثر من مكان بهدف تأمين معيشة عائلته وادخال اولاده الى المدارس وتأمين الطبابة ايضا. هنا تكمن الخطورة، اذ انه اصبح مركزا على هذه الامور.

رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية النائب السابق العميد الركن شامل روكز.

هذا بالنسبة الى العسكري في الخدمة الفعلية، اما العسكري المتقاعد فلا يعلم اين يفتش اذ قضى حياته مصابا او ربما لديه اعاقة او ربما من عائلة شهيد. هذه الامور تمنعه من العمل او انه كبير في السن وليس مقبولا أن يعيش في وضع غير سليم. في كل الدول التي تحترم القوانين، المحاربون القدامى هم واجهة البلد، وفي جميع المناسبات والاعياد الوطنية من الواجب تكريم هؤلاء العسكريين وليس تعريضهم للذل.

■ الى من توجه العتب؟

□ الموضوع لا يتعلق بالعتب انما بحق نريده. السلطة مسؤولة عن هدر المال العام، وهذه الاموال لا تستخدم كما يجب وهناك مزاريب هدر. فكم من وزير او مدير صار متهما بسرقة الاموال. مَن يستثمر الاملاك البحرية؟ واين تذهب اموال كازينو لبنان والريجي والمرفأ والدوائر العقارية؟ مصادر الاموال التي يفترض أن تحصل عليها الدولة تؤخذ او هناك تقاعس من اصحاب النفوذ، بحيث لا يدفعون شيئا. فضلا عن ان جباية الاموال لا تتم كما يجب كي يقوم التوازن، وبالتالي فان الموازنات عرجاء بسبب عدم تحصيل الاموال كما ينبغي، وهناك تآكل للحقوق بطريقة مختلفة. هذه الامور لم تعد مقبولة.

■ ما هو المطلوب؟

□ ناقشنا الامر مع الحكومة السابقة كذلك مع الحكومة الحالية، وقلنا بأهمية جدولة المطالب والالتزام بها حتى رأس السنة. نحن اصحاب حق، وقاتلنا لنحافظ على حق البلد والمواطنين. لا يمكن ترك هذه الحقوق على هواهم. طلبنا من الان حتى حلول رأس السنة ان تعود الرواتب بنسبة 50 في المئة كما كانت عليه في العام 2019، لكي يتمكن المحارب القديم او عائلة الشهيد او عائلة من اصيب بإعاقة ان يعيش بالحد الادنى من كرامته، فضلا عن زيادة نسبة 10 في المئة كل ستة اشهر، الى حين عودة الراتب كما كان عليه في العام 2019. لا اعتقد أن هذه المبالغ ضخمة، والكل يعلم بأن الدولة ليست فقيرة لكن اموالها نهبت وذهبت في اتجاهات غير صحيحة. نحن نسمع عن تحقيقات مع وزير ارتشى، وانما لا يزال حرا طليقا ويمشي وكأنه لم يقدم على شيء.

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

"طالبنا بجدولة مطالب العسكريين المتقاعدين وعودة الرواتب بنسبة 50%"

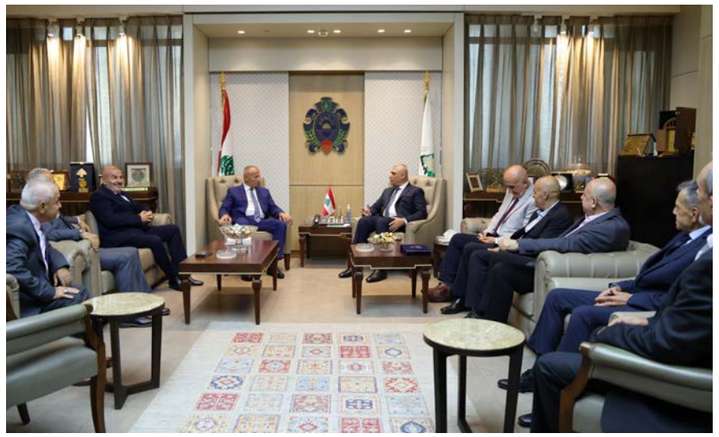

لدى اجتماع وفد الرابطة بالمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

■ هل وعدتم بتصحيح الرواتب على اعتاب العام الجديد؟

□ هذا ما طالبنا به وهم وعدوا. نحن طالبنا بحقوق للعسكريين ولسنا من الذين يقدمون على الصراخ او غير ذلك نحن لسنا " شحّاذين"، لا نطلب حسنات او مساعدات انما حقوق منهوبة منا.

■ ماذا عن استفادة الدولة من خبرة العسكريين المتقاعدين؟

□ قلناها ألف مرة، العسكريون جاهزون بكل ما يملكون من خبرة وتعليم ان يكونوا في تصرف الدولة اللبنانية والقيام بكل ما من شأنه أن يساعدها. نحن ابناء الدولة والمؤسسة العسكرية، ونعتبر ان لا قيامة حقيقية للدولة من دون التفكير المؤسساتي، فيما الجميع مستعد للمساعدة في نهوض وحسن سير ادارات هذه الدولة.

■ برنامج عمل الرابطة فضفاض، ما هي تطلعاتك بالنسبة الى عملها؟

□ في العنوان الكبير، ان المحاربين القدامى قد يكونون الجيش الثاني في البلد، بحيث انه اذا حصلت اي خضة في البلد سيكونون على استعداد للدفاع عن البلد، وفي إمكانهم ان يكونوا الجيش الثاني على مستوى دعم ادارات الدولة ومؤسساتها. في الوقت نفسه، لا بد من توفير الدعم لهم في الامور المعيشية وحق تعليم اولادهم في المدارس والجامعات بحيث لا تصل ورقة تقول ان ليس في امكانهم التسجيل للعام الدراسي او دفع الاقساط. ليس منطقيا لمن بذل نفسه او خدم الوطن، ان "يشحذ" الدواء والطبابة من أي مؤسسة او جمعية. لا بد من وضع حد نهائي لهذه الامور وعدم تأجيل معالجة هذه المطالب، كما لا بد من وضع حد لمنطق اللامسؤولية تجاه العسكريين في الخدمة الفعلية او المتقاعدين. من خلال ترؤسي الرابطة سأعمل من اجلهم.

■ ماذا عن موضوع التعويضات؟

□ كان العسكري يحصل على تعويض يمكنه من الحصول على منزل او سيارة، واليوم ما هي قيمة التعويض؟ من حصل على تعويضه في السابق، ها هو في المصارف وهو من المودعين، وليس معروفا ما قد يحل بتعويضاتهم. اما مَن انتهت خدمته العسكرية، فالجميع أصبح يعرف قيمة تعويضه، اذ قد يحصل على 3 او 4 الاف دولار، وهذا المبلغ لا يكفي لشراء سيارة.

■ بدأت بجولات على المسؤولين ماذا استشفيت منها؟

□ شكلت الجولات نقطة تحول اساسية في التعاطي مع مفهوم المؤسسات في الدولة، ولقيت تضامنا معنا. نطالب بحقوقنا ونريد الحصول عليها، لأننا اصحاب حق. نحن ندرك ان وضع الدولة اقتصاديا مهتز، ولا بد من تصحيح المسار لكي تسلك الاوضاع مسارها السليم. وضعنا المسؤولين الذين التقيناهم في اجواء تحركنا، كما قلنا اننا لسنا منفصلين عن المؤسسات.

■ كيف كانت اجواء زيارتكم الى المديرية العامة للامن العام واللقاء مع المدير العام اللواء حسن شقير؟

□ قررنا ان نساند بعضنا البعض، اي ان ندعم المؤسسات التي يجب ان تدعمنا بدورها وتدعم العسكريين. هذا الدعم المتبادل هو نوع من التعاضد الوطني. كان اللقاء وديا ومعبرا عن اللحمة والتعاضد.

■ اداء المؤسسات العسكرية هو محور اشادة من الجميع؟

□ هذه المؤسسات تقدم اقصى ما لديها من العطاء، والاشكالية تكمن في انعدام قدرة العسكريين على ترتيب اوضاعهم واكثريتهم تفتش عن مصادر تمويل لتأمين المردود المادي بهدف مساعدة عائلاتهم وحاجاتهم وتنقلاتهم. هذه المؤسسات تقدم اقصى ما لديها، وليس مقبولا عدم تأمين مطالب العسكريين القدامى الذين قدموا الكثير للوطن، وهم دائما على استعداد لتلبية النداء وتقديم المزيد.

مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

"يازا" تطلق إنذارًا من أجل خطة وطنية شاملة الحاج: لا لحوادث الموت.. ونعمل لطرق آمنة

تكرس جمعية "يازا" جهودها المستمرة والدؤوبة لتعزيز السلامة المرورية وخفض نسبة حوادث السير المميتة، كما تنظم حملات توعية مؤثرة تستهدف كل فئات المجتمع وبخاصة الشباب. وهي تتعاون مع منظمات محلية ودولية لتعزيز الوعي وبناء جيل مثقف ومسؤول على الطرقات، يلتزم قوانين السير بادراك وانضباط، مما يساهم في بناء بيئة اكثر امانا

تعتبر حوادث السير من اكبر المشكلات التي تهدد السلامة العامة والصحة المجتمعية على مستوى العالم، وهي السبب الرئيسي للوفاة والاصابات الخطيرة بين فئات عمرية واسعة لا سيما في لبنان. كذلك اتسمت بارتفاع معدلاتها بشكل مخيف خلال السنوات الاخيرة، حيث شهدت الطرق اللبنانية ارتفاعا كبيرا في اعداد الاصطدامات المرورية. تتعدد اسباب هذه الازمة وتعقيداتها، وتشمل جوانب ادارية وسلوكية. فمن الناحية الفنية، يعاني لبنان من بنى تحتية غير متطورة لا تواكب المشاكل المتزايدة، اذ تتسم الطرق الثانوية والرئيسية بسوء الصيانة ووجود حفر وشقوق عميقة تتسبب بخسائر مادية للسائقين وحوادث متكررة. كما ان ضعف وجود العلامات والاشارات المرورية الضرورية، وغياب اللافتات التنظيمية، يؤديان الى ارتباك حركة المرور، خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتقاطعات المعقدة.

هذه العوامل تجعل الطرق غير آمنة وليست سالكة للسائقين والمشاة. هناك قصور كبير في تطبيق القوانين، وقد يبرز ضعف الوعي بين هؤلاء كأحد العوامل الرئيسية التي تزيد من الخطورة. فالكثير منهم لا يلتزمون بقواعد السلامة المرورية، وهناك انتشار لظواهر خطيرة مثل القيادة تحت تأثير المخدرات او الكحول واستخدام الهواتف الخليوية.

اضافة الى ذلك، لا تتوافر برامج توعية فعالة ومستمرة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، خصوصا الشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من مستخدمي الطرقات، مما يفاقم المصيبة ويجعلها اكثر تعقيدا. علما ان حوادث السير لا تقتصر تأثيراتها السلبية على فقدان الارواح والاصابات فقط، بل تمتد لتشمل ابعادا اجتماعية واقتصادية. اذ تتسبب في معاناة نفسية كبيرة للأسر التي تفقد افرادها وتؤدي الى عجز الاف المصابين عن العمل، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على الدولة والعائلات معا.

"الامن العام" حاورت نائب رئيس "يازا " في لبنان انطوان الحاج.

■ كيف تصف واقع حوادث السير في لبنان حاليا؟

□ تعكس هذه الامور ازمة عميقة في منظومة السلامة المرورية. ففي خلال شهر واحد، شهدنا اكثر من 30 حادث سير مميتا في اثناء النهار، وهذا رقم غير مسبوق يدل على حجم الفوضى والاضطراب الذي يعيشه قطاع النقل والمواصلات. لا يتوقف الامر عند هذه الارقام، بل هناك حياة بشرية تزهق وعائلات تفقد احباءها، فيما المجتمع يعيش في حالة من القلق والخوف عند التنقل. الاسباب ليست نتيجة اخطاء فردية فقط، بل ثمة مشكلة نظامية شاملة بسبب غياب التنظيم وضعف تنفيذ القوانين، وعدم وجود رقابة فعالة. كل هذه العوامل تضافرت لتخلق بيئة خطيرة على الطرقات.

■ ما هو دور هيئة السير في لبنان؟

□ انها مؤسسة حكومية ذات طبيعة ادارية، مهمتها الاساسية تنظيم وادارة معاملات السائقين فقط، وليست جهة تنفيذية على الارض. من ابرز مهماتها اصدار رخص القيادة، كما تتولى متابعة المخالفات الادارية التي يرتكبها السائقون، مثل تجديد الرخص، قضايا التأمين، او تلك التي تتعلق بالتوثيق القانوني للسيارات. اما المراقبة فتقع على عاتق قوى الامن الداخلي التي تعمل بشكل فعال لضبط المرور والسرعة والتعامل مع الحوادث، فهي المسؤولة عن تطبيق القوانين وتنظيم حركة المركبات وضمان سلامة الجميع. ان وجود خلط واسع بين دور الهيئة ودور قوى الامن الداخلي في الوعي العام، بحيث يظن كثيرون ان هيئة السير هي التي تراقب وتنفذ، يسبب ضعفا في تحديد المسؤوليات. لذا، فان تعزيز وضوح الادوار هو امر ضروري لتحسين سلامة الطرقات.

■ ما هي العوامل الاساسية التي ادت الى هذا الوضع؟

□ هناك امور عدة مترابطة، اولها غياب الدولة بشكل شبه كامل عن المراقبة والتنظيم، كما ان الجهات الرسمية كالبلديات، لا تقوم بدورها الرقابي بشكل كاف وفعال، فلا وجود لتدقيق فعلي على الطرقات، مما يسمح بالسلوكيات الخاطئة التي تزيد من المخاطر. اما القوى الامنية فتعاني من نقص كبير في العديد والكوادر والتجهيزات، مما يجعل حضورها غير كاف بحيث لا يفرض القانون بشكل صارم، ولا تطبق العقوبات على المخالفين بالشكل الذي يردع السائقين، مما يجعل الجميع يشعر بأنه قادر على المخالفة من دون حساب. كما ان نقص حملات التوعية وعدم وجود برامج تعليمية كافية، يساهمان الى حد كبير في ضعف وعي السائقين على اهمية السلامة. إضافة الى ضعف البنى التحتية للطرق التي تزيد من خطورة التنقل.

نائب رئيس "يازا" في لبنان انطوان الحاج.

■ ما هي اهداف الجمعية وكيف تتصدون للمشكلات؟

□ "يازا" منظمة مجتمع مدني تأسست عام 1994 بهدف زيادة الوعي وتحسين السلامة المرورية في لبنان. بدأت نشاطها بين طلاب الجامعات، ثم توسعت لتشمل المجتمع المدني، وهي حاليا جزء من حركة دولية موجودة في 17 دولة. لذا، فان مهمتها المركزية هي الرقابة على طريقة عمل الدولة وهيئة السير من خلال جمع البيانات، واعداد تقارير دقيقة تكشف الخلل الموجود في نظام السلامة المرورية. نعمل على الضغط على السلطات الحكومية لتحسين البنى التحتية وتطوير التشريعات وتطبيق القوانين، اضافة الى حملات التوعية التي تستهدف السائقين والمواطنين في آن واحد لرفع مستوى التزام قواعد السير، لأن الارشاد يعتبر جزءا اساسيا من الحل. فنحن نرى انفسنا صوت المجتمع المدني الذي يطالب الجميع بواجباته تجاه سلامة الناس.

> **شهدنا خلال شهر واحد اكثر من 30 حادث سير مميتا**

■ كيف كانت العلاقة بين "يازا" والدولة سابقا، وهل لا تزال كما هي؟

□ الدولة كانت تتصرف في الماضي بشكل افضل واعمق، فقد كنا قادرين على التأثير على السياسات والتشريعات. حتى عام 2015 شاركنا في العديد من المشاريع والبرامج التي تهدف الى تحسين الأمور، وعملنا على صياغة قانون السير الجديد الذي كان خطوة مهمة نحو تنظيم حركة السير. في تلك الفترة، كان التجاوب كبيرا جدا من قبل الجهات الحكومية مع مطالبنا، وتم تنفيذ مشاريع عدة مثل بناء الجسور وتنظيم التقاطعات. لكن هذا التعاون تراجع اليوم بشكل ملحوظ، واصبح من الصعب التأثير على السياسات الحكومية او الضغط على السلطات لتطبيق القوانين. وقد أثر ذلك سلبا على جهودنا وسمح بتفاقم الازمة المرورية.

■ ما هي المطالب التي رفعتها الجمعية اليوم؟

□ نطالب الدولة بإعادة ترتيب اولوياتها، وهذا الامر يتطلب خطوات عاجلة:

اولا، يجب تركيب اشارات ضوئية في كل التقاطعات التي تفتقر اليها، لأنها تؤدي دورا حيويا في تنظيم حركة السير وتجنب الحوادث.

ثانيا، يجب تنظيم حركة الشاحنات الثقيلة بحيث لا تمر خلال ساعات الذروة، لأنها تسبب ازدحاما خانقا وتزيد من خطر الحوادث، كما انها تؤثر على انسيابية المرور.

ثالثا، تنظيم حركة الدراجات النارية التي تسير بشكل عشوائي التي تمثل نسبة كبيرة من الحوادث، خصوصا عندما يقودها اشخاص يفتقرون الى التدريب والالتزام.

اخيرا، نطالب بتعديل قانون السير ليشمل عقوبات اشد واكثر ردعا، لأن الاجراءات الحالية لا تكفي لمنع المخالفات الخطيرة.

■ هل ثمة مواد قانونية معينة تعترضون عليها، وما هي طبيعة ممانعتكم؟

□ المواد الاساسية في قانون السير الحالي تقلل من قدرة الجهات المختصة على معاقبة المخالفين بصرامة، خصوصا في حالات الحوادث القاتلة. هذه المواد تسمح بالتهرب من المسؤولية او تخفيف العقوبات، مما يقلل من ردع السائقين المخالفين ويشجع على استمرار التجاوزات. لدينا لجنة قانونية متخصصة تتابع هذا الملف وتعمل على تقديم مقترحات للتعديل. نحن نؤمن بأن الاجراءات القانونية القوية الى جانب التطبيق الفعلي لها، هي من اهم الوسائل للحد من حماية الارواح. ◄

■ ما هي الحلول العملية لازمة المرور في لبنان؟

□ يجب ان تكون الحلول شاملة ومتوازنة، تبدأ من اعادة الدولة الى ممارسة دورها الكامل بفعالية. كما ينبغي زيادة عدد عناصر القوى الامنية وتزويدهم التدريب والمعدات اللازمة، ليتمكنوا من مراقبة الطرق بجدية وفرض القوانين. لذا، المطلوب ان تكون هناك خطة واضحة لتحسين البنى التحتية تشمل تعبيد الطرق، تركيب اشارات مرور، وصيانة مستمرة لكل الإجراءات. اضافة الى ذلك، لا بد من حملات توعية شاملة ومستمرة تستهدف السائقين من جميع الاعمار على ان تشمل المدارس والجامعات ووسائل الاعلام، لترسيخ ثقافة السلامة المرورية والتزام القوانين. هذه الاجراءات مجتمعة، ستقلل من حوادث المرور وتعيد الامان الى الطرق في لبنان.

كل حادث سير يخلف وراءه اسرا محطمة

■ كيف تتابعون اداء وزارة الاشغال، وما هي المشكلات التي ترصدونها؟

□ اود ان اشير الى ان وزارة الاشغال هي الجهة الحكومية المسؤولة بشكل اساسي عن تخطيط البنى التحتية للطرق في لبنان وصيانتها. نحن نتابع عن كثب اداء الوزارة في هذا المجال من خلال زيارات ميدانية وتقارير متخصصة وشكاوى المواطنين، بحيث نحرص على تقييم جودة الطرق ومستوى السلامة التي توفرها. من خلال متابعتنا، لاحظنا وجود اهمال واضح ومستمر في الصيانة، اذ تعاني معظم الطرقات في لبنان من تشققات وحفر عميقة ومتفرقة تسبب مخاطر كبيرة للسائقين والمركبات على حد سواء. اضافة الى ذلك، هناك نقص واضح في لوحات الارشاد في التقاطعات الحيوية. من جهة اخرى، تعاني بعض المناطق من سوء التعبيد حيث توجد شوارع متهالكة بشكل كامل، مما يجعل التنقل صعبا وخطيرا، خصوصا في اثناء هطول الامطار او في ساعات الليل. كما ان الارصفة في العديد من المناطق مهدمة او غير صالحة للاستخدام، مما يعرض المشاة للخطر ويجعل اجتيازها امرا مستحيلا في بعض الاحيان. كل هذه المشاكل تتطلب التزام جدول زمني واضح وصارم للتحسين بشكل مستمر. نحن نطالب بالتركيز على المناطق التي تشهد كثافة سكانية وحركة مرور مرتفعة، لأن تحسين البنى التحتية بشكل فعال سيكون له الاثر المباشر في تقليل الحوادث والحفاظ على ارواح الناس. كما نؤكد على اهمية التنسيق مع الجهات الامنية وهيئة السير لضمان ان البنى التحتية تتوافق مع معايير السلامة المرورية، وان تكون الاشارات والارشادات واضحة ومتوافرة في كل مكان لتسهيل الحركة وتقليل الحوادث. فمن دون تحسين مستمر للطرقات وتحديث الشبكات، ستبقى ازمة السير قائمة وتزداد سوءا مع مرور الوقت.

مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

المتحدّثة الإعلاميّة في مفوضيّة اللاجئين: مساعدات ماليّة لدعم عودتهم الطوعيّة

باشرت اللجنة الوزارية المكلفة وضع خطة اعادة النازحين السوريين طوعيا، عملها منذ تموز الماضي بتنفيذ هذه الخطة المتكاملة، بالتنسيق مع المديرية العامة للامن العام ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والصليب الاحمر اللبناني وعدد من المنظمات الانسانية

تمكنت اللجنة من ترتيب اكثر من رحلتي عودة الى سوريا لا سيما من بلدة عرسال البقاعية، وهي في صدد استكمال برنامج العودة على مراحل خلال الفترة القريبة المقبلة. علما انه بدءا من كانون الثاني 2026 لن يبقى اي سوري في لبنان بصفة نازح.

بحسب مفوضية اللاجئين، فان اجمالي عدد اللاجئين السوريين العائدين طوعا في الدفعة الاولى بلغ 72 لاجئا، لكن حتى 14 تموز الماضي ابدى اكثر من 17000 لاجئ سوري في لبنان رغبتهم في الاستفادة من برنامج العودة الطوعية الميسرة، وحصلوا على استشارات عن خطوات العملية وتبعاتها. لذا يتراوح عدد العائدين ودائما وفق الخطة الوزارية، بين 200 و400 الف نازح سوري، على ان يحصل كل نازح عائد بشكل منظم بواسطة حافلات على مبلغ 100 دولار. اما في خصوص العودة غير المنظمة، فيتوجب على النازح الابلاغ عن موعد مغادرته وتأمين وسيلة التنقل، على ان يحصل بدوره على 100 دولار قبل الانتقال وعلى 400 دولار عند العودة الى سوريا. وقد اعفي المغادرون من الغرامات المترتبة عليهم نتيجة اقامات منتهية الصلاحية، شرط عدم العودة الى لبنان.

"الامن العام" التقت المتحدثة الاعلامية في مفوضية اللاجئين ليزا ابوخالد.

■ بعد تشكيل اللجنة الوزارية اللبنانية لمعالجة ملف عودة النازحين السوريين طوعيا، ما هو نوع التنسيق القائم وحجمه بين اللجنة والمفوضية وعلى ماذا يركز؟

□ ان مجلس الوزراء قد وافق على سياسة الحكومة الخاصة بالعودة في 16 حزيران، وعلى اثر ذلك عملت المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللجنة الوزارية على استكمال الجوانب العملية لخطة العودة. في الاول من تموز، قامت اللجنة الوزارية بالتوقيع رسميا، مع المفوضية، على تبادل الرسائل التي تحدد الادوار والمسؤوليات والآليات التنفيذية لبرنامج العودة، معلنة بذلك رسميا اطلاق برنامج العودة الطوعية المدعوم من المفوضية. في موازاة ذلك، اصدرت المديرية العامة للامن العام في التاريخ نفسه تعميما يتضمن اجراءات ادارية لتسهيل عودة اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين الى سوريا. وقد تم توزيع هذا التعميم على نقاط العبور الحدودية في العريضة والمصنع والقاع، علما انه ينص على اعفائهم من الغرامات والرسوم المفروضة على تجاوز مدة الاقامة القانونية، فضلا عن الغاء اختام منع معاودة الدخول، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1 تموز و30 ايلول 2025.

يتألف البرنامج من مكونين:

• برنامج العودة الطوعية المنظمة ذاتيا، المدعوم من المفوضية: يمكن للاجئين المعروفين لدى المفوضية والذين يبدون استعدادا للعودة التوجه الى المفوضية للحصول على المعلومات والخدمات والمنحة النقدية الخاصة بالعودة والمقدمة من المفوضية، وذلك بعد اجراء تقييم للطابع الطوعي للعودة، ومن ثم تنظيم عودتهم بأنفسهم الى سوريا.

• برنامج العودة الطوعية المنظمة المدعوم من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة: يمكن للاجئين المعروفين لدى المفوضية والذين يبدون استعدادا للعودة التوجه الى المفوضية لتسجيل رغبتهم في العودة، والحصول على المعلومات والخدمات والمنحة النقدية الخاصة بالعودة والمقدمة من المفوضية، وذلك بعد اجراء تقييم للطابع الطوعي للعودة، على ان تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم عملية النقل الى سوريا.

تم اقرار خطة لبنان للاستجابة رسميا في تموز 2025 كإطار عمل موحد لدعم الفئات الاكثر حاجة في لبنان والمتأثرة بالازمات المتعددة والمتشابكة. تتضمن خطة لبنان للاستجابة لعام 2025، للمرة الاولى، فصلا مستقلا خاصا بالعودة، مما يعكس التزاما مشتركا بدعم العودة الآمنة والكريمة.

■ كيف يتم التنسيق مع الامن العام اللبناني؟

□ تؤكد خطة العودة على المشاركة المنظمة مع الحكومة اللبنانية، لا سيما مع المديرية العامة للامن العام التي تضطلع بدور محوري في معالجة طلبات العودة واضفاء الطابع الرسمي على الخروج الامن والكريم، وكذلك من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية التي تضطلع بمهمة التنسيق بين الفريق العامل المعني بالحلول المستدامة واللجنة الوزارية المعنية بمسألة العودة. بناء على تبادل الرسائل بين الحكومة اللبنانية والمفوضية، تعكس الخطة اطارا متفقا عليه لتنفيذ برامج العودة الذاتية وتلك المنظمة، بما يتماشى مع السيادة الوطنية ومبادئ الحماية الدولية والادوار والمسؤوليات التي حددها الطرفان. كما تواصل المفوضية التنسيق بشكل وثيق مع اللجنتين الوزارية والتقنية ومع الامن العام بشكل خاص، من اجل تحديد العائدين السوريين ورصد العودة الآمنة والكريمة والتأكد من عمليات المغادرة.

المتحدثة الاعلامية في مفوضية اللاجئين ليزا ابوخالد.

■ كيف تواكب المفوضية خطة العودة وما المطلوب من جهتها وقامت بتنفيذه، وما نوع الدعم للعائدين وحجمه؟

□ اطلقت المفوضية برنامجها الخاص بالعودة في الاول من تموز 2025. يتضمن برنامج العودة توفير الدعم النقدي وغيره من اشكال الدعم التي توفرها المفوضية والمنظمات الشريكة في كل من لبنان وسوريا من اجل مساعدة العائلات على العودة والاستقرار في ديارهم، فضلا عن دعم عملية النقل لمن هم في حاجة اليه. وقد عمدت المفوضية الى تعزيز المعلومات المقدمة الى اللاجئين عن العودة الطوعية، فضلا عن توفير الاستشارة اللازمة في شأنها، بما في ذلك تقديم الاستشارة حول الوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق (مثل الافادات المدرسية ووثائق الولادة) التي ينبغي للعائدين الاستحصال عليها لدى عودتهم. كذلك يتم توفير دعم معيشي في لبنان للاشخاص الذين يختارون العودة، وذلك بقيمة 100 دولار للشخص الواحد، اضافة الى خيارات متصلة بعملية النقل. الى ذلك، فان العائدين من لبنان قد يكونون مؤهلين للحصول على مساعدة نقدية اضافية في سوريا من اجل دعم اعادة اندماجهم، بحيث تتلقى العائلات الاكثر حاجة مبلغا بقيمة 400 دولار للعائلة الواحدة في سوريا.

> **71 الف نازح تسجلوا للعودة الطوعية في تموز**

■ ما مدى التجاوب حتى الآن من قبل النازحين والسلطات السورية، وهل من تنسيق بينكم وبين سوريا؟

□ في حلول نهاية تموز من العام 2025، كان اكثر من 71000 شخصا قد ابدوا اهتمامهم ببرنامج العودة الطوعية المدعوم من المفوضية، وتلقوا الاستشارة في شأن مختلف خطوات هذه العملية وتبعاتها، وهي اشارة ايجابية اذ ان برنامج العودة لم يتم اطلاقه الا في الاول من تموز. المفوضية موجودة في سوريا، وهي تتابع عن كثب اوضاع العائدين من لبنان والدول الاخرى وحاجاتهم لمساعدتهم على اعادة الاندماج وبناء حياتهم في سوريا. عندما يعود اللاجئون من لبنان بدعم من المفوضية، نقوم بإبلاغ فرق عملنا في سوريا لمتابعة اوضاعهم هناك. يتم تقديم الدعم الى العائدين في سوريا، بما في ذلك الاستشارة والدعم القانوني والمأوى والمساعدات النقدية.

■ ما هو عدد النازحين المسجلين لدى المفوضية، وكيف تأمنت امكنة اقاماتهم وظروف معيشتهم في سوريا؟

□ حتى نهاية شهر تموز 2025، عاد 168 الف لاجئ سوري قد بشكل عفوي الى بلادهم، فيما كان 1643 لاجئا سوريا قد عادوا بشكل طوعي من خلال برامج العودة المنظمة والمنفذة من المفوضية. في حلول نهاية العام 2025، من المتوقع ان يعود 300 الف لاجئ سوري اضافي الى سوريا بشكل عفوي. كما سيعود 100 ألف لاجئ سوري من خلال برامج العودة الطوعية التابعة للمفوضية، علما انهم سيستفيدون من منح نقدية مخصصة للعودة. بذلك، سيبلغ العدد الاجمالي للعائدين الى سوريا 400 ألف لاجئ. يعيش اللاجئون السوريون في لبنان ضمن ترتيبات سكنية مختلفة، بما في ذلك الاقامة في المناطق الحضرية وفي تجمعات الخيم العشوائية، فضلا عن ترتيبات السكن البديلة، علما ان لكل نمط سكني مجموعة خاصة من جوانب الضعف والحاجات المختلفة. في حين ان حوالى 17 في المئة من اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان يقيمون في تجمعات خيم عشوائية. لكن، على الرغم من ان الانماط السكنية لا تعني بالضرورة زيادة في الرغبة في العودة، الا ان ثمة ادراكا عاما بأن جماعات السوريين المختلفة قد تحتاج الى آليات مختلفة للاستجابة للحاجات المتصلة بالعودة. اما اللاجئون السوريون الذين يقيمون في تجمعات الخيم والذين اختاروا العودة، فسيتم تزويدهم الدعم للقيام بهذا الامر، وذلك من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية وعبر توفير المعلومات داخل هذه التجمعات. ◄

■◄ ما هي تقديمات المفوضية للنازحين الموجودين في لبنان حتى نهاية العام الجاري قبل الاعلان الرسمي عن اسقاط صفة النازح عن اي سوري، وما هي التقديمات التي توقفت؟

□ من جراء الازمة الاجتماعية والاقتصادية، المقرونة بمضاعفات جائحة كوفيد - 19 وانفجار مرفأ بيروت والاعمال العدائية اتي اندلعت في العام 2023 وتصاعدت الى حد كبير في ايلول 2024، تسعة من اصل كل عشرة لاجئين سوريين في لبنان باتوا في حاجة الى مساعدات انسانية لكي يتمكنوا من تلبية حاجاتهم الاساسية. وتشهد المفوضية، كالمجتمع الانساني بأكمله، تراجعا كبيرا وسريعا وغير متوقع في التمويل خلال العام 2025، اذ بلغت نسبة تمويل المنظمة 25% في حلول آب 2025. تراجع التمويل المتاح في العام 2025 اثر بشكل بالغ في القدرة على توفير الخدمات الاساسية لكل من اللاجئين والمجتمعات اللبنانية الاكثر حاجة. وتأتي هذه الفجوة في التمويل في وقت حرج، حيث تواجه المفوضية حاجة ملحة لتأمين الموارد اللازمة للحفاظ على التدخلات المنقذة للحياة، واستمرار الاستجابة الانسانية في لبنان. كما يتزامن هذا الوضع مع فترة حرجة للبنان، في بلد لا يزال يعاني من تداعيات العنف والدمار الذي شهده في اواخر العام 2024، اذ يحتاج مئات الالاف من السكان الى الدعم من اجل التعافي واعادة بناء ما فقدوه. بلغت الحاجات في المنطقة، خاصة في لبنان وسوريا، اعلى مستوياتها منذ سنوات. يعود ذلك الى الصراع الاخير والاعتداءات المتقطعة، فضلا عن موجات النزوح الاخيرة للوافدين الجدد من سوريا، والضعف المستمر في الهياكل الوطنية التي تعاني من الاستنزاف والضغط. في حال عدم اتخاذ اجراءات عاجلة، ينذر النقص الحالي بعمق الحاجات وترسيخ الهشاشة وجوانب الضعف، وزيادة التكاليف على المدى الطويل، وتعقيد اي استجابة انسانية بشكل كبير. على سبيل المثال، ستضطر المفوضية الى التوقف الكامل عن دعم تكاليف الاستشفاء للاجئين في حلول نهاية العام 2025. ندرك حجم الضغط الناجم عن هذه التدابير على نظام الرعاية الصحية المثقل في الاصل وعلى صحة وعافية اللاجئين الاكثر حاجة في جميع انحاء البلاد، غير اننا لم نعد نتلقى التمويل اللازم من الجهات المانحة لمواصلة تقديم هذا الدعم. في المقابل، تواجه المجتمعات المضيفة الاكثر حاجة ظروفا قاسية مماثلة. بناء عليه، فان خطة لبنان للاستجابة - وهي خطة متكاملة للاستجابة الانسانية والاستقرار تخضع لإدارة مشتركة بين الحكومة اللبنانية والامم المتحدة، وتحظى بدعم شركاء دوليين ومحليين - تضمن مواصلة البرامج الانسانية والتنموية في لبنان استهداف كل من العائدين واولئك الذين لا يزالون في البلد لفترة مؤقتة، فضلا عن الفئات الاكثر حاجة ضمن المجتمع المضيف. كما يجب ان تبقى خدمات الحماية والرعاية الصحية، التعليم، برامج دعم سبل العيش، المأوى، خدمات المياه والصرف الصحي، النظافة الصحية وغيرها من الخدمات، متاحة للجميع. استمرار توفير الدعم للمجتمعات الاكثر حاجة يبقى امرا اساسيا من اجل الحفاظ على معايير الحماية الدولية، ومنع لجوء الافراد الى آليات تكيف ضارة قد تنشأ نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

نقدم للعائدين الاستشارة، الدعم القانوني، المأوى والمساعدات النقدية

Stay up to date
Follow us
Uro Nephrology and Dialysis Units
Preventive Medecine and Awareness programs
North Oncology Center Including Radiation Therapy
Endoscopy Suite
CHN
Unité Mère Enfant & Fertility Center
Cardiology
Patient - Centered Hospital guided by Performance and founded on Strong Values
Ortho – Traumatology
Diabetes Clinic and Academy
29 years of experience covering all specialties with 180 beds:
All Surgical & Medical Specialties
Diagnostic Services
Emergency Room
CHN@chn.com.lb
06 555 230
70 413 180

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

من الشاه وتيمور بختيار إلى لاريجاني لبنان وإيران: العلاقة البديهيّة والمعقّدة

عمر علاقات لبنان مع ايران تتخطى 100 عام، لكنها لم تتسم بنسق واحد، وحكمتها عوامل تبدلات السلطة والسياسة في بيروت وفي طهران ايضا، وبعناصر المشهد الاقليمي وصراعاته والتي كانت تدفعهما اما الى تقارب وتفاهم وهدوء، واما الى توتر وفتور او قطيعة

عندما حط الامين العام للمجلس الاعلى للامن القومي الايراني علي لاريجاني في بيروت في 13 آب الماضي، في زيارة حظيت باهتمام اعلامي كبير وضجة سياسية واسعة، لم يكن يفتح صفحة جديدة او يطويها مع لبنان، وانما كانت الزيارة تعبيرا رمزيا عن مدى الحضور الايراني في تشعبات الحياة السياسية في لبنان منذ عقود.

ليس سرا ان تمتين علاقات لبنان منذ استقلاله مع دول بعينها، لم تكن في غالب الاحيان تحظى بالاجماع اللبناني، ولا تزال، تثير حفيظة سلطة سياسية ما، او طائفة ما، او حزب ما، وهي ملاحظة يمكن تتبعها في العلاقات مع عواصم مثل دمشق، الرياض، القاهرة، واشنطن، باريس، موسكو، بغداد، اضافة الى طهران التي لم تكن استثناء.

لم يتمكن لبنان من حماية نفسه وتحصينها من عواصف التقلبات والتحالفات المتصارعة والعلاقات الديبلوماسية التي تبدو في لحظة ما، شديدة التماسك، وفي لحظات اخرى، عرضة للتدهور والهشاشة. بالطبع، هي قضية مصالح ورؤى واجندات لبنانية متباينة، واحيانا متصادمة، وتترك اثرها المباشر على العلاقات مع الدول الاخرى.

ايران تشكل نموذجا واضحا لهذه الظاهرة اللبنانية الفريدة، اذ تحكمت بالعلاقة معها عوامل الزمن، طبيعة النظام في البلدين، ومدى ارتباط مصالح كل عاصمة منهما بوقائع الجغرافيا السياسية والنفوذ الاقليمي والدولي في المنطقة.

صحيح ان علاقات ايران بلبنان تعود رسميا الى العام 1927 من خلال القنصلية العامة لايران التي كانت تشمل سوريا وفلسطين ولبنان، لكن التمثيل الديبلوماسي لم يتحقق سوى بعد استقلال لبنان، وتحديدا في نيسان العام 1945 عندما افتتحت ايران سفارتها الاولى في لبنان، بينما افتتح اللبنانيون سفارتهم الاولى في طهران في شباط العام 1946.

هذا النشوء المتطور بهدوء للعلاقات، سيدخل بعد ذلك مرحلة متأثرة بالتجاذبات والنفوذ والصراع. سيأتي شاه ايران الى بيروت في العام 1957، تعبيرا عن علاقات آخذة في التطور تتعدى التقارب البحت مع الرئيس كميل شمعون، لأن طهران وقتها ارادت التأكيد على ان حكم شمعون يدور في فلك مشروع "حلف بغداد" (ايران الشاه، العراق الملكية، تركيا، باكستان وبريطانيا)، في مواجهة التيار الناصري الصاعد في المنطقة من خلال حكم جمال عبدالناصر في مصر.

شاه ايران كان حريصا على تأكيد زعامته الاقليمية، ولم يجد مانعا من اظهار بيروت، بما كانت تتمتع به وقتها من صورة مشعة اقليميا، وكأنها منخرطة في هذا التحالف السياسي - العسكري، رغم ان لبنان لم يكن عضوا في الحلف.

لكن الشاه كان يدرك ايضا ان الرئيس شمعون، يستشعر التحدي الذي باتت تمثله القومية العربية المتمددة شعبيا لا في لبنان وحده، بل في انحاء العالم العربي، بما حملته من افكار تحرر وتنمية بعناوين اشتراكية، سرعان من تلقفها الغرب، وخصوصا بريطانيا، بالتعاون مع حلفها (حلف بغداد) لتصويرها كأنها خطر شيوعي مصدره الاتحاد السوفياتي وقتها.

لم تساهم زيارة شاه ايران الى لبنان، في تهدئة الساحة اللبنانية، بل ساهمت في تأجيج المخاوف في شوارع المعارضة لحكم الرئيس شمعون الذي كان رفض قبلها ضغوط القوى الاسلامية والعروبية التي كان يمثلها الرئيسان عبدالله اليافي وصائب سلام لقطع العلاقات مع الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا تحديدا) التي شاركت الى جانب اسرائيل، المنشأة حديثا، في شن ما عرف باسم "العدوان الثلاثي" على مصر.

لهذا، فان تقارب شمعون مع الشاه، واستطرادا من "حلف بغداد"، دفع الشارع اللبناني الى انقسام وتقاتل، مما اثار "ميني" حرب اهلية بعد شهور قليلة من زيارة الشاه التاريخية، وتحديدا في العام 1958، بينما استنجد الرئيس شمعون الذي من المعتقد انه حصل على شحنات سلاح ممولة من الشاه، لمواجهة المعارضة المسلحة ضده، بالرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور، فحصل اول تدخل عسكري اميركي في لبنان، بانزال قوات "المارينز".

هكذا وجد لبنان نفسه في مهب عواصف الصراعات الاقليمية، وبالكاد خرج منها معافى بصعوبة، بعدما وضعت الحرب الاهلية اوزارها سريعا.

لكن لبنان سيجد نفسه عرضة للتقلبات الايرانية الداخلية، التي تسببت في قطع العلاقات بين طهران وبيروت، بعدما استقبل لبنان على اراضيه تيمور بختيار، وهو اول رئيس لجهاز "السافاك" الايراني، الذي عرف ببطشه ودمويته ومؤامرة الانقلاب على رئيس الوزراء محمد مصدق، ويمكن وصفه ايضا بأنه "عراب" علاقات الشاه مع الاسرائيليين، وتحديدا مع جهاز الموساد.

لكن بعد اقالته في العام 1961 لأسباب من بينها محاولة التواطؤ مع الاميركيين لتنظيم انقلاب على الشاه نفسه، لجأ الى اوروبا والعراق، ووقع معتقلا في بيروت في اواخر الستينات بينما كان يحاول تهريب اسلحة لتمويل حركة تمرد ايرانية تتمركز على الاراضي العراقي ضد نظام الشاه.

ولأن بيروت، تحت رئاسة الرئيس شارل حلو، رفضت في العام 1969 طلب الشاه تسليم بختيار باعتبار انه طلب اللجوء السياسي ولأنه كان سيتعرض للاعدام، وهي قضية تدخل فيها البطريرك مار بطرس بولس المعوشي معارضا تسليمه، فقد انتهت القضية بالطلب منه مغادرة الاراضي اللبنانية، لكنه اغتيل لاحقا في العراق العام 1970.

لم تستمر القطيعة اللبنانية - الايرانية طويلا، ذلك ان الرئيس سليمان فرنجية نجح في اعادة ترميمها سريعا، وزار بدعوة من نظام الشاه، طهران برفقة الرئيس السابق شمعون، فاستعيدت العلاقات الديبلوماسية مجددا من خلال السفير اللبناني خليل الخليل، وظلت على هذ الحال، حتى بعد اندلاع الحرب الاهلية في لبنان العام 1975.

مجددا، فان زلزالا ايرانيا هائلا تمثل في الثورة الاسلامية بقيادة السيد الخميني، ضد نظام الشاه الشديد الصلة بالاميركيين والاسرائيليين، وكان وقتها فؤاد الترك سفيرا للبنان في طهران (1979) سيدخل العلاقات اللبنانية -الايرانية في بداية حقبة جديدة، سترتسم معالمها تدريجا.

لن يكون لبنان وحده من سيتأثر بهذا الزلزال الايراني، اذ اختلت موازين القوى والنفوذ في انحاء الشرق الاوسط الاوسع. مصالح الولايات المتحدة اصيبت في الصميم، واسرائيل خسرت "اعترافا" من دولة وازنة في الاقليم، سرعان ما اشهرت عداءها لـ "الشيطان الاكبر" والكيان الاسرائيلي، ومنحت سفارته في طهران للفلسطينيين فورا، في وقت كانت الفصائل الفلسطينية تخوض اكثر مراحل كفاحها المسلح خطورة، وكانت الساحة اللبنانية غارقة في الاقتتال الاهلي، وصراع القوى السياسية والمسلحة بالوكالة عن القوى الاقليمية المتعددة.

لكن ايران كانت لا تزال خارج مشهد الاحتراب اللبناني. مع ذلك، فان بيروت ستتفاعل بالتاكيد مع ارتدادات الزلزال الايراني، وستتخذ منحى جذريا يحمل دلالات كثيرة مع الغزو الاسرائيلي للبنان واحتلال عاصمته بيروت، بينما شعرت شريحة كبيرة من اللبنانيين بالخذلان من الدول العربية التي لم تفعل شيئا يذكر لوقف العدوان، لا عسكريا ولا سياسيا، بينما قررت ايران في المقابل القيام بشيء. رغم انهماك الايرانيين بالحرب القاسية والمدمرة مع نظام صدام حسين الذي غزا اراضيهم، فانهم قرروا ◄

بين خاتمي ونجاد

كان الرئيس الايراني محمد خاتمي الذي كان يمثل ما يسمى التيار الاصلاحي اول رئيس ايراني بعد الثورة الاسلامية منذ العام 1979 يزور بيروت، وذلك بعد اسابيع قليلة على احتلال الاميركيين بغداد واسقاط نظام صدام حسين. وقد التقى وقتها الرؤساء اميل لحود ونبيه بري ورفيق الحريري. وجاءت الزيارة ردا على زيارة الرئيس لحود الى طهران في العام 2000. الزيارة الثانية لرئيس ايراني والتي اثارت جدلا كبيرا في لبنان، كانت للرئيس محمود احمدي نجاد في العام 2010، حيث التقى الرؤساء ميشال سليمان ونبيه بري وسعد الحريري. وكانت طهران ساهمت بفعالية في جهود اعادة الاعمار بعد الحرب الاسرائيلية في العام 2006.

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

"العلاقات عمرها نحو 100 سنة واول سفارة ايرانية العام 1945"

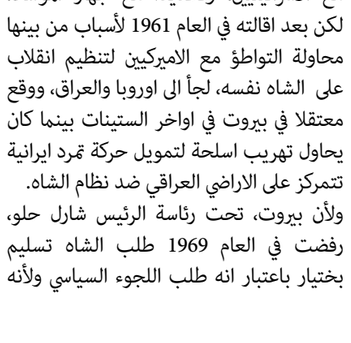

ارسال مجموعات من المتطوعين الايرانيين، ثم مجموعة من قادة وعناصر الحرس الثوري الايراني، لتدريب مجموعات من المقاومين. لم يكن حزب الله موجودا في ذلك الوقت، لكن الخلايا الاولى للمقاومة المدربة ايرانية، بدأت تتشكل في العام 1983. ومن المعتقد ان الايرانيين بحثوا امكان ارسال قوات اكبر الى لبنان ليتم نقلهم عبر الاراضي السورية، لكن تقول مصادر ان الرغبة الايرانية هذه اصطدمت باعتراض من نظام الرئيس السوري حافظ الاسد وقتها.

الوجود الايراني اثار قطيعة ديبلوماسية جديدة مع بيروت حيث طلب رئيس الوزراء وقتها شفيق الوزان، عندما كان امين الجميل رئيسا للجمهورية، من ايران سحب متطوعيها، لكن طهران رفضت فقطعت العلاقات العام 1984 لمدة سنة قبل استعادتها. قبل ذلك، تعرض فريق من الديبلوماسيين الايرانيين الى الخطف على ايدي من يعتقد انهم ميليشيا مسلحة بينما كانوا على الطريق الساحلية آتين الى بيروت عبر الشمال، واختفوا منذ ذلك الوقت.

تحول حزب الله تدريجا الى لاعب لبناني واقليمي يحسب له حساب، وسينتقد من بعض خصومه مرارا على انه "وكيل" لايران، رغم ان قادة الحزب اكدوا مرارا انهم يعملون باستقلالية عن طهران حتى وان كانت تمول الحزب. حتى ان مسؤولين ايرانيين قالوا ايضا انهم لا يوجهون الحزب لبنانيا، وانما يستمعون منه لرشدهم في الطرقات الوعرة والشائكة للسياسة اللبنانية.

من دون فهم هذه الخلفية، قد يكون من الصعب الالمام بشكل متوازن بدوافع الامين العام للمجلس الاعلى للامن القومي الايراني علي لاريجاني، بعد ايام فقط على تعيين السيد علي خامنئي له في منصبه، للمجيء الى بيروت في زيارته الاخيرة، وبعد 5 ايام فقط على قرار الحكومة حصر السلاح في يد الدولة.

ولاريجاني، المعروف بقربه من السيد علي خامنئي، جاء الى بيروت قادما من بغداد التي جرى خلالها التوقيع على اتفاق امني جديد، في وقت تشهد نقاشا ساخنا تحت ظلال الضغط الاميركي، في ما يتعلق بمصير قانون الحشد الشعبي ودوره في المستقبل الامني والسياسي للعراق. وهو يدرك ان تطورات المشهد اللبناني -والعراقي طبعا - تعني انه يتحتم على طهران ان ترسم حدا فاصلا امام درجة التنازلات او المساومات الاقليمية التي يمكن ان تقبل بها، بعدما خاضت مع اسرائيل حربا قاسية ومؤذية، اظهرت ان قواعد الصراع مع اسرائيل قد تبدلت بغير رجعة، خصوصا وان واشنطن دونالد ترامب انضمت اليها.

لكن رسالة لاريجاني، بخلاف محاولة ترطيب الاجواء الديبلوماسية مع حكومة لبنان التي تحاول اظهار النأي بالنفس عن المحور الايراني، وهي تسعى الى مخاطبة ود ادارة ترامب، لم تكن تحتمل الالتباس: صحيح ان قرار لبنان المتعلق بحصر السلاح هو شأن لبناني داخلي، لكن طهران تقول ضمنيا انها لا تعتزم ان تترك حزب الله وحده ليطوق من الداخل والخارج.

هناك نقطة تصادم واضحة تلوح في الافق، لأن الاسرائيلي كما يبدو يريد استغلال مرحلة ما بعد حرب الاسناد، وحرب غزة، لاعادة فرض قواعد اشتباك جديدة ليس على لا لبنان وحده، (فرضها في سوريا كما يبدو) وانما في انحاء المنطقة وصولا الى ايران نفسها، مما ينذر بالاشتباك الاكبر، او تكرار سيناريو حرب الايام الـ12 بين طهران وتل ابيب.

هكذا يجد لبنان نفسه مجددا اسيرا امام التحولات الاقليمية وصراعاتها، ما لم يحسن ادارة الازمة الحالية المتعلقة بحصر السلاح، حتى لا يكون هناك تكرار لا للحرب الاهلية المصغرة في العام 1958، ولا لتجربة الصدام المسلح خلال حكم الرئيس امين الجميل في النصف الاول من الثمانينات والذي تسبب في تمزيق الجيش تدريجا، ولا لكارثة غزو 1982 او العدوان الاخير عام 2024، المتواصل بشكل او بآخر حتى الآن.

من الواضح ان لا لبنان ولا ايران، رغم العقود الطويلة من العلاقة بينهما والتي اهتزت كثيرا، لم يتمكنا من بناء علاقة راسخة ومتوازنة لا تحكمها التقلبات الداخلية والاقليمية.

بالتاكيد، لم ينجح لبنان – ربما لم يحاول اساسا او لم تجرؤ السلطة السياسية - على الاستفادة من المقترحات والعروض الكثيرة التي قدمها الايرانيون لدعم لبنان في المجالات الاقتصادية والكهربائية والطاقة وحتى في المجال العسكري لدعم القوات المسلحة اللبنانية النظامية، وهي عروض والحق يقال، كان في امكانها ان تعبر عن رغبة طهران في عدم الاقتصار بعلاقاته اللبنانية الوثيقة مع حزب الله وحركة امل وحدهما، وانما نقلها على الفضاء اللبناني الاوسع والاكثر نظامية.

الامام الصدر

يقول مؤرخون ان مجيء السيد موسى الصدر، الايراني المولد، الى لبنان خلال الخمسينات من القرن الماضي شكل انفتاحا ايرانيا مغايرا على الساحة السياسية والدينية اللبنانية، وهو من خلال تمثيله للمكون الشيعي، مع انفتاحه على القوى الدينية والطائفية الاخرى في لبنان، واثارته ما سمي "حركة المحرومين" ودفاعه عن حقوقهم المعيشية والسياسية، اكسبه الكثير من المؤيدين العابرين للطوائف، وايضا الكثير من الخصوم في الداخل والخارج.

شيعة لبنان وايران

ما يعكس عمق ارتباط ايران بلبنان، وتحديدا مع الطائفة الشيعية، يتداوله مؤرخون يقولون ان تحول ايران الى اعتناق المذهب الاثنى عشري الشيعي قبل نحو 500 عام، جاء بعد انتشار التصوف الذي جمع بين المعتقدات الشافعية السنية وبين حب آل البيت وخصوصا الامام علي، وهو ما سهل انتشار التشيع تدريجا في بعض مدنها ومناطقها. لكن في خلال عهد الشاه اسماعيل، تحولت الدولة الصفوية الى التشيع بالكامل. كما يقول مؤرخون ان الشيعة من جبل عامل الذي مثل معظم مناطق الجنوب اللبناني ساهموا بفعالية في نشر التشيع في ايران.

واشارت دراسة عن اعداد كبيرة من الطلاب الايرانيين في جامعات لبنان خلال الخمسينات من القرن الماضي، اضافة الى ان آلاف الطلاب اللبنانيين التحقوا في العقود الاربعة الماضية بجامعات ايران، وهناك الاف اللبنانيين المستقرين اجتماعيا ومعيشيا في مدن ايران. كما ان العديد من العائلات الايرانية التي هاجرت الى لبنان وتحديدا الى جبل عامل منذ بدايات القرن 20، ومن المعتقد انهم ساهموا في نقل تراث طقوس عاشوراء الى مناطق النبطية وجوارها.

تقرير

شوقي عشقوتي

الشرع إلى موسكو في أول قمّة روسيّة ـ عربيّة
روسيا ـ سوريا: مستقبل العلاقات والوجود العسكري

لم تخرج روسيا من سوريا مثلما حصل مع ايران بعد سقوط نظام الاسد الحليف. نفوذها التاريخي تهمش وتهشم، لكن يبدو انها تستعيد دورا يحتاج اليه الحكم الجديد في دمشق، وانها في صدد تثبيت موقعها على الخارطة الجيوسياسية السورية الى جانب دول اخرى

من زيارة ميخائيل بوغدانوف الى دمشق في شباط الماضي، الى زيارة اسعد الشيباني الى موسكو في اب الماضي، وصولا الى زيارة احمد الشرع المرتقبة الى موسكو، شريط من الاتصالات واللقاءات والمفاوضات الصعبة والمعقدة التي تبحث في ملفات عدة، اولها مستقبل الوجود العسكري الروسي في سوريا.

التواصل الرسمي الاول بين موسكو والقيادة السورية الجديدة بعد سقوط نظام بشار الاسد، حصل مع نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس فلاديمير بوتين الى الشرق الاوسط ميخائيل بوغدانوف (يرافقه مبعوث بوتين الخاص الى سوريا الكسندر لافرنتييف) بزيارة الى دمشق، حيث التقى الشرع وبحث معه في القضايا والملفات المشتركة، خصوصا ما يتعلق بالعلاقات الثنائية التاريخية والمصالح الروسية في سوريا، خصوصا ما يتعلق بالقاعدتين العسكريتين (الجوية في حميميم والبحرية في طرطوس).

وشكلت زيارة بوغدانوف الى سوريا نقطة تحول مهمة في النظرة الروسية الى الملف السوري، اذ حمل شكلها رسالة تفيد ان اهتمام موسكو في سوريا لا يزال قائما.

وافادت تقارير ومعلومات ان الشرع اظهر ليونة شكلية في موضوع الوجود العسكري الروسي في سوريا والرغبة في استمرار هذا الوجود، لكن استعداده الايجابي جاء مرفقا بجملة شروط غير مقبولة من موسكو:

-1 تواجد أمني للسلطات السورية في محيط القواعد الروسية.

-2 تسليم موسكو رجال النظام الذين

لجأوا اليها او الى مناطق نفوذ روسية في ليبيا، او اولئك الموجودين حاليا في قاعدة حميميم وهم من كبار الضباط في الامن والاستخبارات الذين لجأوا الى القاعدة طلبا للحماية.

-3 مصادرة موسكو للاموال التي في حوزة رجال النظام المخلوع والموجودة في المصارف والشركات والاستثمارات الروسية واعادتها الى الدولة السورية.

لم يبت مصير الوجود العسكري الروسي في الساحل السوري في زيارة بوغدانوف. فهذه المسألة تحديدا ستكون محل نقاش تركي ـ روسي، خصوصا وان المانيا وفرنسا طلبتا من الشرع ان يطلب من روسيا اقفال قواعدها في اللاذقية وطرطوس وجبلة. لكن الخلافات السياسية بين تركيا مع كل من المانيا وفرنسا ودعمهما لقوات سوريا الديموقراطية ذات الغالبية الكردية، جعلت انقرة تميل الى بقاء الوجود العسكري الروسي بشكله الحالي وحتى اشعار آخر. في وقت بدأت تخطط لإقامة قاعدتين عسكريتين داخل سوريا، الاولى في تدمر والثانية في مطار تي فور العسكري في ريف حماة.

تنظر انقرة الى تقاطع مصالحها مع روسيا كورقة سياسية مهمة لدعم موقفها من بعض نقاط الملف السوري مثل المسالة الكردية. فموسكو لها اتصالات مفتوحة مع فصائل كردية في شمال شرق سوريا، وهذا يساعد انقرة في تعزيز نفوذها وحسم الورقة الكردية التي تقلق حكومة الرئيس رجب طيب اردوغان.

في مؤشر واضح على كسر الجليد بين البلدين جاءت زيارة وزير الخارجية السوري اسعد الشيباني الى موسكو، بعد اتصال هاتفي اجراه الرئيس الروسي مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكد فيه على ضرورة الحفاظ على وحدة اراضي سوريا، بعد اسبوع على تدخل اسرائيل عسكريا في جنوب البلاد.

اضافة الى كونها الزيارة الاولى من نوعها لوفد رفيع المستوى من الادارة السورية الجديدة الى روسيا، يحمل توقيت هذه الزيارة وطبيعة الوفد الذي شارك فيها، رسائل عدة حول محاولة الادارة ايجاد التوازن في الملف السوري الذي يعيش أحد اعقد ايامه على وقع التوغل الاسرائيلي من جهة، والمطبات العديدة التي اوقعت دمشق نفسها فيها من جهة اخرى. ضم الوفد السوري، الذي ترأسه الشيباني وزير الدفاع مرهف ابو

قصرة ورئيس الاستخبارات حسين السلامة ومسؤولين آخرين، ومن خلف الستار ماهر الشرع شقيق الرئيس السوري احمد الشرع الذي يشغل منصب الامين العام لرئاسة الجمهورية، وسط تسريبات عن دور اداه الرجل الذي يتقن الروسية في التوسط بين هيئة تحرير الشام وموسكو في المدة الماضية (حتى قبل سقوط نظام الاسد).

استقبل الرئيس الروسي الشيباني، فيما وجهت موسكو دعوة الى الشرع لزيارتها، والمشاركة في القمة الاولى الروسية ـ العربية المقرر عقدها في تشرين الاول المقبل.

ويعني ذلك ان الشرع، الذي من المنتظر ان يسافر الى الولايات المتحدة في ايلول الجاري للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة، قد يزور روسيا بعد زيارته اميركا مباشرة، الامر الذي قد يساعد الادارة الجديدة على رسم ملامح التوازن الذي تسعى له.

يدرك الشرع جيدا ان علاقات التعاون المتزنة مع موسكو تشكل ركيزة استراتيجية لتعزيز الموقف السوري، وخلق توازن ما في العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية. واذ تستحضر تجربة نظام الاسد الأب الذي ارتكز على الدعم العسكري السوفياتي، ثم اضطر بعد انهيار المعسكر الشرقي الى انفتاح حذر على الغرب للحفاظ على المصالح وسط تحولات النظام الدولي، فان الادارة الحالية تسعى الى تجنب تكرار السيناريو ذاته عبر تبني نهج ديبلوماسي اكثر توازنا وانفتاحا على الجميع.

وتلمح قراءة نهج الشرع الى تشابه لافت مع سياسات اردوغان في ادارة علاقات بلاده الخارجية، حيث يتبنى سياسة تحالفات متعددة المحاور تسمح بالتعاون مع روسيا والغرب في آن واحد. يضاف الى ذلك العامل الجوهري المتمثل في العضوية الدائمة لروسيا في مجلس الامن الدولي، ما يحول التعاون معها الى رافعة ديبلوماسية تمنح دمشق ادوات فعالة لمواجهة التحديات والضغوط الغربية المستقبلية. هذا المسار يوفر للحكومة السورية هامشا اوسع

> **الشرع تراجع عن شروطه الاولية لموسكو ومهتم بتعديل الاتفاقات الموقعة مع نظام الاسد**

للمناورة في الساحة الدولية، مع واقع وجود مشكلات داخلية عالقة ومعقدة قد يطول حلها.

لكن هناك حالة من عدم الرضى لدى السلطات الجديدة عن الاتفاقات الموقعة سابقا مع موسكو، لكن عدم الرضى شيء ومراجعة تلك الاتفاقات شيء آخر، اذ ليس امام دمشق سوى احد خيارين: اما فتح حوار مباشر مع موسكو بغية اعادة النظر في المشاريع المشتركة، وهو ما سيكون ضمن ترتيب اوسع لعلاقات البلدين، واما اللجوء الى المحاكم الدولية لنقض هذه المشاريع ومحاولة الغائها او تعديلها، وبالتالي الدخول في خصومة علنية مع دولة كبرى لا تزال تملك الكثير من الاوراق المؤثرة في الوضع الداخلي السوري، الامر الذي لا ترى دمشق ان وقته اليوم او حتى غدا، لاعتبارات كثيرة متعلقة في جزء كبير منها في حاجة الادارة الى دعم روسيا في كثير من الملفات الداخلية والخارجية. لذلك، يظل الخيار الاول هو الافضل والاسلم للحكومة الانتقالية في المرحلة الحالية.

يلاحَظ من تركيبة الوفد الذي زار موسكو، وضم اربع شخصيات محورية في النظام الجديد، ان الاولوية هي لتحديد مسار العلاقات السياسية الثنائية والموقف من ملفات اساسية ضاغطة اليوم (العلاقة مع اسرائيل، قسد، الوضع في الساحل...)، ومراجعة الاتفاقات العسكرية وبحث اوجه التعاون، لا سيما لجهة تحديث سلاح الجيش السوري ودعمه بتجهيزات عسكرية جديدة، ثم تأتي لاحقا الاتفاقات الاقتصادية التي على اهميتها، الا ان معظمها تعثر تنفيذه لاسباب عدة. ولعل من اهم الاتفاقات التي ستكون قيد المراجعة قريبا، اتفاق عام 2015، الذي نظم وجود القوات الروسية في سوريا، ونص وفق النسخة المتداولة منه على امكانية انهاء العمل بأحكامه بناء على رغبة أحد الجانبين وابلاغه الجانب الآخر خطيا بذلك، ليتم انهاء الاتفاق بعد مرور عام على تلقي الاشعار الخطي.

لكن يبدو ان الامر ليس بتلك السهولة. فاذا كانت الغاية من تدخل القوات الروسية قد انتفت مع سقوط نظام الاسد، فان وجود القاعدتين العسكريتين في حميميم وطرطوس، والذي تنظمه برتوكولات خاصة، لا يزال يشكل اهمية استراتيجية كبرى لموسكو. وبالتالي، ان التفاوض سيكون قائما على بندين اساسيين:

الاول، محددات عمل القاعدتين اذ لا يتسبب للادارة الجديدة في أي اضرار سياسية او عسكرية مع الغرب.

الثاني، المقابل الذي سوف تحصل عليه دمشق من جراء سماحها باستمرار وجود القاعدتين على اراضيها، سواء في صورة تعويضات مالية او تجهيزات ودعم عسكري وسياسي.

لم يخف قادة عسكريون ان الوجود ◄

◄ العسكري في سوريا يعد ركيزة اساسية للوجود الروسي الحربي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا كلها، وان مهمات السفن الحربية والبوارج الروسية تعتمد كثيرا على القواعد في سوريا التي باتت تشكل اهمية خاصة لرفد التحركات البحرية في المحيطات. على هذا الاساس، فان الوجود العسكري في سوريا يشكل تطبيقا للحلم الروسي القديم بالاقامة في المياه الدافئة.

يقول مسؤولون عسكريون روس ان مهام قاعدتي حميميم وطرطوس تجاوزتا بشكل واسع الجغرافيا السورية خصوصا بعد تثبيت وقف اطلاق النار في هذا البلد، وباتت لهما مهمات استراتيجية واسعة للتحركات العسكرية الروسية في منطقة البحر المتوسط وشمال افريقيا. ويعكس هذا درجة الاهمية التي توليها موسكو للتوصل الى توافقات نهائية تكرس الوجود الدائم لروسيا في هذه المنطقة، رغم ان بوتين كان قد المح أكثر من مرة في السابق الى ان بلاده مستعدة لإنهاء هذا الوجود في أقصر وقت، اذا دعت الحاجة لذلك.

وفقا لكبير الباحثين في مركز دراسات الشرق الاوسط التابع لجامعة الاقتصاد العالمي والعلوم السياسية نيكولاي كوزانوف

> **تركيا تلعب دور الوسيط بين دمشق وموسكو**

ان "من بين جميع الجوانب الاقتصادية المرتبطة بتطورات سوريا، فان الاكثر حساسية بالنسبة الى موسكو هو الحاجة الى ايجاد طرق جديدة للحفاظ على الوجود الروسي في افريقيا. والحقيقة هي انه كان هناك تدفق للبضائع ذات الطبيعة المدنية والعسكرية التقنية عبر حميميم. علاوة على ذلك، نحن نتحدث في المقام الاول عن شمال ووسط افريقيا، وبشكل أكثر تحديدا عن ليبيا ومالي والنيجر والسودان وجمهورية افريقيا الوسطى". وزاد ان هناك طرقا بديلة تم استخدامها لكنها صعبة للغاية. ويرى هذا الخبير ان موسكو تراهن حاليا على اطالة امد الوجود العسكري في سوريا بقدر المستطاع، مع الشعور بأنه سيكون عليها عاجلا او اجلا مغادرة الاراضي السورية. ويؤكد ان فقدان هذا الوجود، خصوصا في سياق العلاقات الصعبة مع الغرب، والعمل العسكري المستمر في اوكرانيا، يشكل إضعافا كبيرا للمواقف الروسية، ليس فقط في سوريا، ولا في منطقة الشرق الاوسط، لكن على وجه التحديد في ما يتعلق بالاستراتيجية الروسية في افريقيا.

في النتيجة، قد تكون موسكو مستعدة للتعامل مع واحد من 3 سيناريوهات محتملة:

- الاول، وهو الاقرب لضمان مصالح روسيا، ان تنجح موسكو في ترتيب توافقات مع السلطات الجديدة لإبقاء الوجود العسكري لفترة زمنية محددة، بمعنى استبدال اتفاقات الـ49 سنة باتفاقية تنظم انسحابا روسيا في خمس سنوات مثلا. وهذا قد يسهل على السلطة الجديدة في سوريا آليات التعامل مع الضغوط الغربية لقطع كل اشكال التعاون مع موسكو.
- الثاني، يقوم على الاستغناء عن القاعدة الجوية في حميميم، في مقابل الابقاء على وجود مهم في طرطوس، في استعادة للاتفاقات السابقة منذ عام 1972 التي كانت تنظم استخداما للمركز اللوجيستي البحري من جانب السفن الروسية في المتوسط. هذا السيناريو يحافظ على مصالح روسيا ويمكن ان يضمن تقليص الضغط الغربي المحتمل الى حد بعيد على دمشق.
- الثالث، ينطلق من اضطرار روسيا للانسحاب نهائيا من القاعدتين، على ان تسعى لاحقا لترتيب توافقات جديدة تقوم على ابرام اتفاقات لاستخدام متبادل للموانىء الجوية والبحرية اسوة باتفاقات مماثلة موقعة مع بلدان كثيرة في المنطقة وخارجها، وهي لا تثير حفيظة الغرب.

مهما تكن طبيعة التطورات المحتملة، فمن المؤكد ان الكرملين لم يقم بعد بوضع استراتيجيا للتعامل مع الوضع الناشئ في سوريا، وما حولها. فالاسئلة المطروحة كثيرة، وعلى رأسها الوضع المتعلق بتقليص نفوذ ايران الاقليمي، تعاظم الدورين التركي والاسرائيلي في سوريا، والرؤية المستقبلية لإقامة توازن جديد في العلاقات الاقليمية يضمن الحد الادنى من مصالح روسيا.

زوان حبّت الزيتون

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

تشريد المشرَّد وتجويع المجوَّع "إسرائيل الكبرى" بعد غزو غزة؟

بعد مضي 23 شهرا تذهب اسرائيل - نتنياهو الى جولات جديدة من القتال بمسميات وذرائع جديدة، وتعيد في هذا الاطار احتضان فكرة "اسرائيل الكبرى". وبينما قد يحمل ايلول 2025، موعدا لاعتراف عشرات الدول بالدولة الفلسطينية، تعلن اسرائيل عن غزو غزة بالكامل، وضم الضفة الغربية للقضاء نهائيا على خيار "حل الدولتين"

ما كان يبدو مشهدا سوداويا قبل شهور، جعلته اسرائيل الآن اكثر قتامة. بنيامين نتنياهو مطلق اليدين مع عصابته الحكومية، وادارة اميركية لا تبدو مستعدة لممارسة أي شكل من اشكال الضغط عليها، بل ان ادارة دونالد ترامب تتصرف، مثلما تظهر وقائع مشهد الاحتراق الاقليمي، انها تتبنى وتتفهم - واحيانا تساند بقوة - السلوك الاسرائيلي الذي يقود المنطقة الى جحيم.

وردا على دعوات متزايدة واعترافات متتالية بالدولة الفلسطينية، وهي خطوة ستحظى، بعد تحركات ديبلوماسية سعودية وفرنسية مشتركة، بزخم كبير بعد 9 ايلول 2025 مع انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة. وفيما تراوح العمليات العسكرية الاسرائيلية في غزة مكانها، في دائرة التدمير والخراب والقتل والتجويع الذي لم يسبق له مثيل في الحروب، وتواصل اعتداءاتها على لبنان وسوريا، لجات حكومة نتنياهو الى الهروب للامام.

في 12 آب الماضي، كشف نتنياهو عن مكنونات افكاره غير المعلنة. ففي مقابلة مع قناة "اي 24" الاسرائيلية، سأله الصحافي عما اذا كان يتبنى "رؤية اسرائيل الكبرى"، عارضا عليه "خارطة الارض الموعودة"، فرد نتنياهو مرتين: "بالتأكيد". ووصف الخارطة قائلا: "انها اسرائيل الكبرى"، مضيفا "غالبا ما افكر بوالدي، بجيل آبائنا الذي كان عليه تأسيس الدولة، وجيلنا، جيلي. علينا ضمان استمرار وجودها، وارى في ذلك مهمة عظيمة".

لقد اثارت تصريحاته هذه عاصفة من الردود المنددة. فما يسمى "اسرائيل الكبرى" هو خرافة يدعي الاسرائيليون، وخصوصا من اليمين المتطرف، انها توراتية من زمن الملك سليمان. لكن ان يؤكد عليها رئيس الحكومة الاسرائيلي الآن، وفي ظل هذه الظروف، والاوضاع الاقليمية الملتهبة، وحربه التي كان يدعي بداية انها ضد حركة حماس وتحولت تدريجا الى حرب اقليمية، اثار الكثير من القلق والتوتر في القاهرة وبيروت والرياض وعمان وبغداد وطهران وابوظبي وغيرها.

صحيح ان فكرة "اسرائيل الكبرى" طرحت سياسيا في اطار حكومي منذ ايام حكم الليكود في العام 1977، لكنها مرتبطة بمعتقدات دينية غير مثبتة باصول هذه الدولة، الا ان الحركة الصهيونية تبنتها منذ نشأتها قبل اكثر من 100 سنة. ومن المفترض ان هذه الدولة تتضمن كل اراضي فلسطين التاريخية، ولبنان وسوريا والاردن والعراق، وجزء من مصر والسعودية بما في ذلك مدينتا مكة والمدينة.

ليس من الممكن الركون الى فكرة ان تصريحات نتنياهو هي مجرد كلام دعائي لـ"شد العصب" الداخلي، ذلك ان الوقائع على الارض تشير الى انه لا يكتفي بمسايرة حليفه وزير المال المتطرف بتسالئيل سموتريتش، وانما يسير على النهج الذي يتبناه.

فبعد يومين فقط على تصريحات نتنياهو حول "اسرائيل الكبرى"، قال سموتريتش ان "الضفة الغربية جزء من اسرائيل بوعد الهي، ونتنياهو يدعمني في ما يتعلق بالضفة الغربية.. وسنصادر الاف الدونمات ونستثمر المليارات لادخال مليون مستوطن الى الضفة الغربية.. لقد تأخرنا 20 سنة، ونعلن بشكل واضح انطلاق برنامج ربط (مستوطنة) معاليه ادوميم بالقدس". واضاف: "الدولة الفلسطينية تشكل خطرا على اسرائيل، الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، وسنواصل البناء للقضاء على حلم الدولة الفلسطينية وانهاء فكرة تقسيم اسرائيل الى الابد".

مخطط ربط مستوطنة معاليه ادوميم، كبرى المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، بالقدس التي يعتبرها الفلسطينيون والعرب جزءا من الحق الفلسطيني وعاصمة للدولة الفلسطينية، يعني عمليا فصل القدس عن الضفة بالكامل، واستكمال تهويدها لاحقا، ونهاية فكرة الدولة الخاصة بالفلسطينيين والمترابطة جغرافيا.

سموتريتش نفسه، معروف بأنه من المنادين بما يعتبره امثاله من المتطرفين بضرورة تحقيق "الحلم الصهيوني من النيل الى الفرات". وزير الامن القومي ايتمار بن غفير من جهته يقول، وهو من المتحمسين لمشروع ضم الضفة الغربية والقدس نهائيا، ان كل هذه الخطوات تتم بمباركة من الرئيس الاميركي ترامب.

صحيح ان فكرة ضم الضفة الغربية والقدس هي في اساس حلم الصهاينة والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، الا ان القضم والضم كان يجري تدريجا تحت مسميات توسيع للمستوطنات، ولا يواجه عربيا وعالميا، سوى بأصوات التنديد او الاحتجاج. كما انه من البديهي الافتراض، ان حكومة نتنياهو ترى ان الفرصة سانحة امامها لتسريع هذه الخطوات في الضفة الغربية، بعدما واصلت طوال 23 شهرا تدمير غزة بشكل شبه كامل، ونقلت آلتها التدميرية الى مدن ومخيمات الضفة، ولم تواجه بأي شكل من اشكال الاعتراض الجدي على مستوى العالم.

لهذا، فانها ليست صدفة ان تتخذ حكومة نتنياهو قرارها الاخير بوضع خطة الغزو الشامل لغزة واحتلالها بالكامل، حيث وضع 5 مبادئ لهذه الحرب الجديدة، اعتبر انها ما سيضمن امن اسرائيل، والذي هو معنى كلمة "انتصار" بحسب تعبيره في شريط مصور اصدره لاحقا:

- نزع سلاح حركة حماس.
- اعادة جميع المحتجزين (الاسرى) الاحياء منهم والقتلى على حد سواء. نحن لا نتخلى عن احد.
- تجريد قطاع غزة من السلاح وليس فقط نزع سلاح حماس، بل ضمان عدم انتاج السلاح في القطاع وعدم تهريبه اليه.
- سيطرة امنية اسرائيلية على قطاع غزة، ويشمل ذلك المحيط الامني.
- ادارة مدنية بديلة لا تكون حماس ولا السلطة الفلسطينية، بل اشخاص لا يربون ابناءهم على الارهاب، ولا يمولون الارهاب، ولا يرسلون ارهابيين.

تثير الحرب الجديدة لنتنياهو الكثير من الجدال الداخلي في الكيان الاسرائيلي، ما بين مَن يعتبرها غير كافية، وبين مَن يرى احتمالات فشلها، سواء في الحسم الميداني ضد مسلحي حماس الذين سيقاتلون متحصنين من بين الركام والانفاق باعتبارها مواجهة فاصلة، وبين من يخشى من التدمير النهائي لصورة اسرائيل على الساحة العالمية بعدما شاهد مئات ملايين الناس حول العالم صور التجويع والاطفال الذين يتحولون الى هياكل عظمية تحتضر.

بحسب قناة "كان" الاسرائيلية فان الخطة تدريجية، وهي تستهدف مدينة غزة ذاتها للسيطرة عليها، واخلاء جميع سكانها، (نحو مليون فلسطيني) في اتجاه مخيمات الوسط ومناطق اخرى حتى تاريخ

7 تشرين الاول 2025 (اي في ذكرى مرور عامين على عملية طوفان الاقصى).

اما بحسب صحيفة "هارتس"، فان الخلاف بين نتنياهو ورئيس الاركان ايال زامير حول استمرار الحرب، اخطر مما سربته وسائل الاعلام مؤخرا، حيث ان زامير يرى ان احتلال غزة سيكون مأساة بالنسبة الى اسرائيل، ولهذا طالب بازالة بند "تحرير المخطوفين" من بين الاهداف الـ5، لأن العملية العسكرية الواسعة ستقود حتما الى مقتلهم.

كما نقل موقع "واللا" الاسرائيلي عن مسؤولين عسكريين قولهم ان السيطرة على مدينة غزة قد تتحول الى خطر وفخ تكتيكي ضد عدد كبير من الجنود، كما ان الجيش حذر من حالة الارهاق بين الجنود ومن حالة الاليات الثقيلة والدبابات بسبب الحرب المستمرة.

وبحسب "يديعوت احرونوت"، فان قرار حكومة نتنياهو لم يستخدم كلمة "احتلال"، بل استبدلها بكلمة "سيطرة"، وذلك لاسباب قانونية تتعلق بالمسؤولية عن السكان المدنيين تحت سلطة الاحتلال، فيما اكد مسؤول اسرائيلي كبير ان "السيطرة" هو التعريف الرسمي فقط، بينما في الواقع، فان النية هي احتلال غزة، ومن المتوقع ان توجه اسرائيل انذارا نهائيا لحماس للاستسلام بعد تطويق غزة، واذا لم توافق، فان اسرائيل ستدخل المدينة.

مع ذلك، فان صحيفة "نيويورك تايمز" تقول ان الجيش الاسرائيلي يقدر ان احتلال الاجزاء المتبقية من قطاع غزة التي لم تخضع بعد للسيطرة الاسرائيلية سيستغرق شهورا، الا ان اقامة نظام مشابه لاحتلال الجيش للضفة الغربية، سيتطلب ما يصل الى 5 سنوات من القتال.

الاكثر خطورة هو ما لفتت اليه صحيفة "معاريف" التي أفادت "ظاهريا، الى ان خطوة نتنياهو هي للضغط، ولكن مع فتح طرق للخروج"، مشيرة بذلك ضمنيا الى ان الاحتلال سيحاول دفع مئات آلاف المدنيين المنكوبين الى الخروج من غزة، مع اثارة السلطات الاسرائيلية الى تحركات واتصالات تقوم بها تل ابيب، مع دول عدة، لاستقبال الفلسطينيين "الراغبين" (اي المرغمين في ظل القصف والقتل والجوع) على الخروج.

وكانت صحيفة "يديعوت احرونوت" اكثر ◄

وضوحا حول مَن يتحمل مسؤولية تعثر المفاوضات، بقولها انه "بالنظر الى الحقائق، فان مَن انتهك الاتفاقات، ومَن بدأ باطلاق النار منذ اذار الماضي، ومن رفض الدخول في مفاوضات في معظم الاحيان، كانت اسرائيل.. وذلك بعد عراقيل نتنياهو التي ادخلت الى المفاوضات من دون اي مبرر امني". وتابعت قائلة ان اسرائيل "تواصل التصرف كالمقامر الذي يضع المزيد والمزيد من النقود في آلة القمار ولا يفهم ان الكازينو هو الذي يربح دائما"، محذرة من ان الاستمرار في هذا الطريق، يعني احتمالا كبيرا بأن يموت الاسرى.

كان من الواضح ان قرار نتنياهو نقل حربه على غزة واهلها، الى مرحلة جديدة اكثر اجراما، مدفوعا اولا بالغطاء الاميركي الواسع للعمل العسكري ومن دون تحفظات تذكر، ولكن وربما الاكثر اهمية ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يريد الاطاحة بكل التحركات الدولية والاعترافات التي نالتها او ستنالها الدولة الفلسطينية، خصوصا بعد بدء اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في 9 ايلول الجاري، والتي ستتحول الى جلسات على مستوى القادة والرؤساء وكبار المسؤولين في 23 من الشهر نفسه.

وكان بيان صدر في ختام مؤتمر وزاري عقد في نهاية تموز الماضي، في نيويورك برعاية فرنسا والسعودية، بهدف احياء حل الدولتين لايجاد تسوية للقضية الفلسطينية، حيث اعلن وزير الخارجية الفرنسي جون نويل بارو ان 15 دولة وجهت نداء جماعيا تعتزم فيه الاعتراف بدولة فلسطين، و"ندعو الذين لم يفعلوا ذلك حتى الان الى الانضمام الينا".

الى جانب فرنسا، انضمت كندا واستراليا، العضوان في "مجموعة العشرين" الى هذا النداء المشترك. كما وقعت دول اخرى على الدعوة، وهي اندورا وفنلندا وايسلندا وايرلندا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسان مارينو وسلوفينيا واسبانيا. وسبق لبعض هذه الدول ان اعترفت او اعلنت نيتها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ومن بينها اسبانيا وايرلندا وسلوفينيا والنرويج وفرنسا ومالطا، بعدما كان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون قد اعلن عزمه الاعتراف بدولة فلسطين خلال اجتماعات الجمعية العامة.

بينما قال رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر ان لندن ستعترف رسميا بدولة فلسطين في حلول ايلول ما لم تتخذ اسرائيل خطوات ملموسة للسماح بدخول المساعدات الى قطاع غزة، وتلتزم حل الدولتين، وتمتنع عن ضم الضفة الغربية.

لعل من بين اكثر ما يختصر ما يجري في قطاع غزة منذ 23 شهرا، ما خلصت اليه مجلة "ايكونوميست" البريطانية، اذ قالت ان حجم الدمار الذي خلفته الحرب الاسرائيلية يجعلها واحدة من اكثر الحروب تدميرا في التاريخ الحديث، مشيرة الى ان مساحات واسعة من القطاع تبدو من الجو وكأنها سويت بالارض، في حين لا يزال العدد الفعلي للضحايا غير مؤكد.

وبحسب بيانات الوكالة التابعة للامم المتحدة "UNOSAT"، فقد تضرر اكثر من 190 الف مبنى في غزة بحلول نيسان، اي نحو 70% من الهياكل القائمة قبل الحرب، من بينها 102 الف مبنى دمر بالكامل، مما يعني فقدان قرابة 300 الف منزل، بينها 77% من المباني السكنية. وهناك 53.5 مليون طن من الانقاض، بزيادة بلغت 133% خلال 15 شهرا.

وفق التقرير، ان الحرب اجبرت سكان غزة، الذين بلغ عددهم قرابة مليوني نسمة، نصفهم من الاطفال، الى الانحسار في 12.7% فقط من مساحة القطاع بسبب القصف والنزوح، حيث يعيش كثيرون اليوم في خيام وسط واحدة من اكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، بينما قتل عشرات الالاف (ما بين 60 الف شخص و90 الفا اكثر من نصفهم من النساء والاطفال او كبار السن فوق سن 65)، مع انهيار خدمات الرعاية الصحية والصرف الصحي ونقص الغذاء والذي تسبب بوفاة ما بين 4500 و12.5 الف شخص لاسباب غير مباشرة حتى كانون الثاني. كما يشير التقرير الى ان ما نسبته ما بين 4-5% من اجمالي سكان غزة قبل الحرب، قد قتلوا. اما بالنسبة الى الناجين، فانهم يواجهون مستقبلا قاتما، بينما قدرت كلفة اعادة الاعمار في شباط بـ53 مليار دولار، اي اكثر من ضعف الناتج المحلي الاجمالي لغزة والضفة الغربية قبل الحرب.

الحاجة الى نكبة!

رأى رئيس شعبة الاستخبارات السابق اهارون هاليفا ان وجود 50 الف قتيل في غزة هو امر اراه ضروريا من اجل الاجيال المقبلة، في مقابل كل اسرائيلي قتل في 7 تشرين الاول، يجب ان يقتل 50 فلسطينيا، لا يهم اذا كانوا اطفالا ام غير ذلك، انا لا اتكلم بدافع الانتقام، بل اقول ذلك كرسالة للاجيال المقبلة، هم في حاجة من حين الى آخر الى نكبة، كي يشعروا بالثمن.

تقرير

شوقي عشقوتي

بوتين يسجّل نصرًا ديبلوماسيًا وترامب يطمح إلى "نوبل للسلام" قمّة ألاسكا التاريخيّة: بداية نهاية حرب أوكرانيا

القمة التي جمعت الرئيسين الاميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين في "الاسكا" اكتسبت اهمية سياسية ورمزية. هذه القمة عقدت في ولاية الاسكا الاميركية، وهي الولاية التي باعتها الامبراطورية الروسية للولايات المتحدة حين كان القيصر الكسندر الثاني يرزح تحت ديون الحرب

اللقاء كان الاول بين الرئيسين الاميركي والروسي منذ العام 2019، والاهم ان معيار النجاح او الفشل في هذه القمة سينعكس على مسار الحرب الروسية ـ الاوكرانية التي مر عليها ثلاثة اعوام ونصف عام. فإما تكون هذه القمة بداية لخفض التصعيد وصولا الى وقف النار، واما تسلك الاحداث مسارا اكثر حدة.

اضافة الى اهميتها ومعانيها السياسية، ينظر الى قمة الاسكا على انها "قمة تاريخية"، وتصنف في فئة القمم التي تشكل نقطة تحول في التاريخ وفي الخارطة الجيوسياسية. لكن هذا "التصنيف التاريخي" يختلف بين الاميركيين والاوروبيين:

- الاميركيون في فريق ترامب يشبهون قمة الاسكا بـ"قمة يالطا" التي انعقدت في ختام الحرب العالمية الثانية، وضمت قادة اميركا (روزفلت) وروسيا (ستالين) وبريطانيا (تشرشل)، ووضعت اسس اوروبا ما بعد الحرب.

- الاوروبيون، القلقون من قمة ترد الاعتبار الى بوتين وتهديه نصرا مجانيا، يشبهون قمة الاسكا بقمة ميونيخ عام 1938 عشية الحرب العالمية الثانية. حينها، اعتقد قادة فرنسا وايطاليا وبريطانيا ان ارضاء ادولف هتلر ببعض من تشيكوسلوفاكيا يلبي طموحاته ويتيح ابرام صفقة سلم معه. لكن هتلر فسر العرض الاوروبي ضعفا، مما شجعه على خوض مغامرة اجتياح اوروبا واطلاق الحرب العالمية الثانية بعد 6 اشهر فقط على ابرام اتفاقيات ميونيخ.

الرئيس الاميركي متحمس لمهمة انهاء حرب اوكرانيا. اولا، انفاذا لوعد قطعه خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحرب في اوكرانيا. ثانيا، لوقف التمويل الاميركي للحرب بمليارات الدولارات. اما اذا اراد الاوروبيون شراء الاسلحة الاميركية لإرسالها الى اوكرانيا، فلا مانع لدى ترامب. ثالثا، لأن الرجل يسعى الى جائزة نوبل للسلام، ويريد ان يتوج انجازاته لهذا العام بالانجاز الاهم في اوكرانيا بعدما تأخر وتعذر عليه وقف الحرب في غزة. آخر ما انجزه ترامب كان ابرام اتفاق سلام بين ارمينيا وأذربيجان، وقبل ذلك وقف حرب مفاجئة بين باكستان والهند وبين كمبوديا وتايلاند، اضافة الى مساهمة ترامب من طريق القوة بوقف حرب الـ12 يوما بين اسرائيل وايران.

ولأن بوتين يعرف تلهف ترامب الى انجاز رئيسي في السياسة الخارجية، فقد فضل الانحناء، ولو مرحليا، امام عاصفة الضغوط الاميركية. ليس هذا فحسب، بل يأمل في استمالة ترامب الى جانبه وابعاده مجددا عن الرئيس الاوكراني زيلينسكي والحلفاء الاوروبيين. بوتين ذهب الى القمة على امل الفوز بمكسب جيوسياسي من ترامب، قد لا يتوافر ولو استمرت الحرب لسنوات. من المرجح انه كرر في اللقاء مع ترامب مطالبه ذاتها: اعتبار شرق اوكرانيا جزءا من روسيا، منع انضمام اوكرانيا الى حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وقف توسع الحلف في اراضي الاتحاد السوفياتي السابق، تقييد حجم الجيش الاوكراني، وضمان ان تكون حكومة اوكرانيا ودودة تجاه موسكو. من المحتمل ان يستخدم بوتين القمة تكتيكا للمماطلة، اضافة الى محاولة تحسين العلاقات المتوترة مع واشنطن.

على نطاق اوسع، تنسجم القمة مع رؤية بوتين للعالم، التي ترى ان القوى العظمى يجب ان تحدد مناطق نفوذها، تماما كما اجتمع ستالين مع روزفلت وتشرشل في يالطا عام 1945 لتحديد معالم اوروبا بعد الحرب.

ان عقد قمة بين القائدين الروسي والاميركي يعكس تغيرا ملحوظا في السياسة الاميركية. فقد عامل الغرب بوتين، الى حد كبير، بوصفه قائدا منبوذا منذ غزوه اوكرانيا عام 2022، وهو الغزو الذي تسبب في مقتل مئات الالاف وخلف دمارا واسعا في كلا البلدين. يرى الكرملين مجرد استعداد رئيس اميركي للقاء ببوتين نصرا ديبلوماسيا، وان مصلحة بوتين تكمن في اعطاء شيء ما لترامب لإبقائه

الى جانبه، ولتحميل اوكرانيا مسؤولية الفشل اذا اصرت على رفض التنازل عن بعض اراضيها. التصور الارجح ان يقبل بوتين سحب قواته من مساحات محددة في مقاطعتي زابوريجيا وخيرسون في مقابل سيطرته التامة على لوغانسك ودونيتسك، مما سيوفر لترامب امكان الحديث عن تبادل للاراضي.

القمة لم تنتج اتفاقا ينهي الحرب في اوكرانيا، ومع ذلك يسعى ترامب الى تسويقها كخطوة على طريق صياغة معادلة جديدة: شراكة اميركية - روسية تعيد رسم التوازنات وتخدم اجندة "اميركا اولا". صحيح ان روسيا المنهكة بالحرب والمعزولة دوليا قد تكتفي بمكسب رمزي هو الجلوس على قدم المساواة مع واشنطن، الا ان ترامب هو من يراهن على عائدات أكبر: الحد من صعود الصين، توسيع نفوذ الولايات المتحدة، وجني فوائد تجارية واستثمارية.

غير ان هذا الطموح قد تكون له ارتدادات عكسية. فالتقارب مع موسكو قد يثير قلق اوروبا الشرقية التي ترى في روسيا تهديدا وجوديا، ويضعف الثقة داخل الناتو. وقد تفسر استمالة بوتين، الذي يواجه عزلة غير مسبوقة، كاسترضاء على حساب المبادئ التي طالما دافعت عنها واشنطن. ما بين الطموح والتهور، يبقى رهان ترامب مقامرة كبرى: اما ان ينجح في اعادة تموضع استراتيجي يعيد للولايات المتحدة زمام المبادرة، او ان يفتح الباب لشرخ جديد في التحالفات الغربية ينعكس سلبا على النظام الدولي. اي تسوية تقوم على "الارض مقابل السلام" قد تفتح جرحا جديدا في الناتو وتضعف وحدة اوروبا.

لم تكن قمة الاسكا نقطة النهاية للنزاع الاوكراني، لكنها ربما كانت بداية لرهان أكبر: هل يمكن لشراكة اميركية ـ روسية ان تعيد رسم خارطة العالم، خصوصا ان ترامب لا يزال في بداية ولايته الثانية، ام هي مقامرة جديدة قد تفتح صدعا أعمق في النظام الدولي؟

في الواقع، تلقى الاوروبيون بكثير من الريبة والقلق خبر اللقاء بين ترامب وبوتين، واسباب ومصادر القلق كثيرة:

- اولا: قمة الاسكا ثنائية تبحث في مصير ومستقبل اوكرانيا في غياب الاوكرانيين، وايضا في غياب الاوروبيين المعنيين بهذه الحرب التي لها انعكاس مباشر على مجمل امن اوروبا ومستقبلها.

- ثانيا: الثقة الاوروبية شبه منعدمة بالرئيس ترامب وما قد يقرره لجهة اعطاء بوتين ما يريد وتلبية شروطه، خصوصا لجهة الاعتراف الرسمي من كييف بضم اربع مناطق اوكرانية. وجاء تصريح ترامب بشأن تبادل للاراضي ليعزز قلق اوكرانيا واوروبا، خصوصا ان اوكرانيا لم تعد تسيطر على اراض روسية للمقايضة بها.

- ثالثا: يرى الاوروبيون انه لا يمكن اجراء مفاوضات جادة الا في سياق وقف لاطلاق النار، وعلى اساس المبدأ القائل بأن الحدود الدولية لا يجوز تغييرها بالقوة، وينبغي ان يكون خط التماس الحالي هو نقطة الانطلاق لأي مفاوضات. كذلك يتمسك الاوروبيون بشرط توفير ضمانات امنية صلبة لكييف من طريق نشر قوات اوروبية على الاراضي الاوكرانية في اطار اي اتفاق لانهاء النزاع. غير ان هناك صعوبتين رئيسيتين، الاولى: رفض موسكو مرابطة قوات اوروبية على حدودها. والثانية: تمسك كييف وكثير من العواصم الاوروبية التي شكلت، بقيادة بريطانية - فرنسية، ما سمي "تحالف الراغبين" المستعدين لتوفير وحدات عسكرية لهذه المهمة، بالحصول على ضمانات اميركية لنشر هذه القوة. ان واشنطن لم تقل مطلقا انها مستعدة لتوفير هذه الحماية، مخافة ان تفضي الى مواجهة مباشرة مع القوات الروسية. الاوروبيون، الذين اسرعوا الى البيت الابيض دعما للرئيس الاوكراني زيلينسكي، يدركون ان غالبية الاوراق موجودة اليوم في حوزة الرئيس الاميركي. من هنا، يأتي حرصهم على كتم تحفظاتهم الكثيرة عن مبادرته بدعوة فلاديمير بوتين الى ولاية الاسكا. يريد الاوروبيون ركوب القطار الاميركي الذي انطلق بقوة لتحقيق الهدف النهائي، الذي هو وضع حد للحرب الدائرة منذ 42 شهرا بين روسيا واوكرانيا، وردم الهوة التي تفصل مقاربتهم عن مقاربة ترامب.

ما حصل في الاسكا جاء مثابة خيبة امل بالنسبة اليهم، اذ ان ترامب تبنى حرفيا مقاربة بوتين وسرديته. وكتب، بعد عودته الى واشنطن، على منصته "تروث سوشال"، ما حرفيته: "قرر الجميع ان أفضل طريقة لانهاء الحرب المروعة بين روسيا واوكرانيا، هي الذهاب مباشرة الى اتفاق سلام من شأنه ان ينهي الحرب، وليس مجرد اتفاق لوقف اطلاق النار لا يصمد في كثير من الاحيان".

يذكر الاوروبيون بأن بوتين عارض دوما وقفا لإطلاق النار، سبق لترامب ان طلبه قبل اشهر عدة، ووافقت عليه كييف. كذلك يصر الرئيس الروسي على معالجة "جذور الحرب"، وعلى المطالب التي يتعين على كييف قبولها من اجل التوصل الى السلام، منها حياد اوكرانيا، الامتناع عن المطالبة بالانضمام للحلف الاطلسي (الناتو)، رفض وجود قوات اوروبية - اطلسية على اراضيها، تحجيم الجيش الاوكراني، توقف المساعدات العسكرية الغربية، فضلا عن قبول كييف التنازل عن شبه جزيرة القرم و4 مناطق شرق وجنوب البلاد تحتل القوات الروسية غالبية اراضيها، وسبق لموسكو ان ضمتها رسميا عام 2022. كذلك يريد بوتين كذلك بحث "هندسة امنية جديدة في اوروبا".

نبذة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الأمن العام في عيده الثمانين: من وحدة تابعة للشرطة إلى مؤسّسة امنية تضطلع بدور حماية الاستقرار

في عيده الثمانين، احتفل الامن العام بتخليد تاريخه الحافل بالانجازات والتحديات والتطور المؤسسي، تزامنا مع مرحلة جديدة في مساره بقيادة اللواء حسن شقير، الذي تسلم مهامه في 13 آذار المنصرم، حاملا معه رؤية تحديثية تجلت بخطوة نوعية تمثلت في تحويل المديرية العامة نحو التحول الرقمي والمكننة، ما شكل هديته الاولى للمناسبة

رغم مرور عقود على تأسيسه، لم يكن للامن العام اللبناني تقليد سنوي رسمي يحتفل من خلاله بعيده، الى ان بادر المدير العام السابق اللواء عباس ابراهيم، في عام 2013 الى تحديد يوم 27 آب موعدا سنويا للاحتفال. هذا القرار لم يكن رمزيا فحسب، بل استند الى حدث تاريخي مفصلي، اذ في 27 آب 1945 صدر المرسوم رقم 3845 الذي قضى بانشاء "مديرية الامن العام" كجهاز تابع لوزارة الداخلية مقره بيروت، ويرتبط مباشرة بالوزير، ويرأسه مدير يعين رسميا.

وترافق قرار الاحتفال، مع قرار ثان يقضي بتشييد نصب تذكاري لشهداء الامن العام، تم وضعه في باحة المبنى رقم 3 في المتحف، وذلك تكريما وتخليدا لذكرى من قدموا ارواحهم وسفكوا دماءهم في سبيل اداء الواجب الوطني.

جاء المرسوم بعد فترة من التأسيس والمخاض الاداري، ليشكل نقطة انطلاق رسمية لتحويل الامن العام الى مؤسسة بهيكلية واضحة ومهام محددة، واصبح هذا التاريخ يحمل رمزية خاصة، لا باعتباره لحظة ادارية فقط، بل محطة تأسيسية في تاريخ الدولة اللبنانية الحديثة.

رسخت هذه المبادرة عيد الامن العام ضمن الروزنامة الوطنية، الى جانب عيد الجيش في الاول من آب، الذي يرمز الى تسلم القيادة من سلطات الانتداب الفرنسي بقيادة اللواء فؤاد شهاب، وعيد قوى الامن الداخلي في 9 حزيران، المرتبط بتأسيس جهاز الدرك اللبناني عام 1861.

وهكذا تحول 27 آب الى مناسبة وطنية تستعاد فيها محطات طبعت مسيرة الامن العام، وساهمت في ترسيخ دوره كاحد اعمدة الامن والاستقرار في البلد.

في خضم عملية تنظيم الادارات والمؤسسات اللبنانية في ظل الانتداب الفرنسي، بدأت ملامح النواة الاولى للامن العام اللبناني تتبلور مع التركيز على مهام التحري وجمع المعلومات، وفي 8 تشرين الثاني 1920، اتخذ قرار بفصل ادارة البوليس عن دائرة الداخلية، ما شكل نقطة الانطلاق لظهور جهاز امني مستقل.

وتعزز هذا التوجه في 19 تشرين الثاني من العام نفسه، حين وضعت الشرطة اللبنانية، بمختلف دوائرها وعلى رأسها التحري نواة الامن العام، تحت اشراف المندوبية العامة لحاكم لبنان الكبير، لتشكل عمليا البنية التأسيسية لما سيعرف لاحقا بالامن العام اللبناني.

وفي 5 كانون الثاني 1921، اي مطلع العام التالي، اعيد تنظيم جهاز البوليس بموجب القرار رقم 1061، حيث تم وضع دوائره تحت ادارة موظف لبناني يحمل صفة "رئيس دوائر البوليس"، يعاونه مستشار فرنسي، في اطار ثنائي يجمع بين الادارة المحلية والاشراف الاجنبي. وتكونت الادارة المركزية لدوائر البوليس آنذاك من مكتبين، في خطوة اولى نحو بناء جهاز امني منظم يتولى مهام حفظ الامن والاستقرار في البلاد:

- "المكتب الاول" عُهد اليه في "الامن العام والبوليس القضائي والمطبوعات والاعلانات والجمعيات والاجتماعات ونشر الدعوة الشيوعية والعصابات والمهرّبات والبارود والاسلحة والمواد المتفجرة ومراقبة الاجانب والقوم الرُحل والنزل والمساكن المفروشة والسهر على الاداب".

- "المكتب الثاني" وقد كُلف "البوليس الاداري والبلدي والبورصة والبوليس الصحي العام ونظام السير واسعار المواد الغذائية والاسواق ومحلات المشروبات والمسارح وقهوات الرقص واماكن اللهو وهيئة المستخدمين واللوازم والملابس والحسابات وحفظ الاوراق وقلم الترجمة والتدخل اداريا بما فيه مصلحة العائلات".

وفي 19 شباط 1923، شهد لبنان محطة مفصلية في مسار تنظيم الاجهزة الامنية، حيث اعيد هيكلة جهاز البوليس بموجب القرار رقم 1768 ليقسم الى ثلاث دوائر رئيسية: دائرة البوليس البلدي، دائرة البوليس العدلي والامن العام، والدائرة الادارية. ووضعت هذه الدوائر تحت اشراف مرجع واحد هو رئيس دوائر البوليس، ما شكل للمرة الاولى بنية تنظيمية واضحة تحدد الصلاحيات والاختصاصات، بما في ذلك مهام الامن العام، منذ اعلان دولة لبنان الكبير، اذ ان انشاء دائرة البوليس العدلي والامن العام شكل خطوة متقدمة باتجاه ترسيخ دور هذا الجهاز، وقد أوكلت الى هذه الدائرة الجديدة مهام اساسية تمس الحياة العامة مباشرة، ابرزها مراقبة الصحافة والاعلانات والنشاطات الجمعية والاجانب والفنادق والاداب العامة، وهو ما مثّل للمرة الاولى مقاربة مباشرة نحو الصلاحيات التي من المفترض ان يتولاها جهاز الامن العام.

معبر حدودي للامن العام في الخمسينات.

> **20 موظفا شكلوا النواة الفعلية للامن العام المستقل**

المحفوظات والارشيف.

ومع هذه التطورات، بدأ يتبلور الدور الاستخباراتي للامن العام من خلال جمع المعلومات والتحري والاستقصاء على نطاق واسع يشمل كل الانشطة العامة وذلك تحت اشراف ومراقبة مباشرة من سلطات الانتداب الفرنسي.

ويمكن اعتبار اعادة التنظيم التي جرت في عام 1923 اللبنة الاساسية في بناء الامن العام بشكله الحديث، اذ مهدت هذه المرحلة الطريق امام استقلاليته المستقبلية، ورسخت مفهوم الامن كجهاز رقابي ومعلوماتي في قلب الدولة اللبنانية الناشئة.

وفي 23 أيار 1926، مع صدور اول دستور لدولة لبنان الكبير، بدأت الدولة تسلم مؤسساتها، وفي 19 أيار 1928 تم وضع نظام عام لدوائر الشرطة التي اصبحت تحت سلطة وزير الداخلية، ونظم هذا النظام الجديد الشرطة الى اقسام: الشرطة العدلية، الشرطة الادارية والبلدية، ومدرسة الشرطة، ومن خلال مديرية الشرطة تم تشكيل مفوضي الامن ومفتشيه ليكونوا اللبنة الاساسية في بناء الامن العام في لبنان، حيث تم تكليفهم بمهام مزدوجة تجمع بين صلاحيات الشرطة والامن العام، شملت جمع المعلومات، اضافة الى مؤازرة الدرك في تنفيذ مهامه.

استمرت الاجراءات المتلاحقة لاستعادة الدولة اللبنانية استقلال مؤسساتها واجهزتها من سلطة الانتداب الفرنسي، حتى جاء قرار السكرتير العام للمندوبية العامة للحكومة المؤقتة في الشرق جان بينوش، في 4 آذار 1944، الذي قضى بوضع عدد من موظفي امن الجيوش الذين عملوا في ظل الامن العام الفرنسي تحت تصرف الحكومة اللبنانية اعتبارا من 25 تموز 1944، هؤلاء الموظفون الذين بلغ عددهم 20 موظفا من مختلف الرتب، شكلوا النواة الفعلية للامن العام المستقل، وجرى استردادهم من السلطة اللبنانية ليصبحوا في أمرتها.

هذه المرحلة من تاريخ لبنان عكست التحولات الكبرى التي شهدها الامن العام في لبنان، وتوضح مسار استعادة الدولة لمؤسساتها من سلطة الانتداب، والملفت في هذه المرحلة ان استعادة السيادة اللبنانية كانت عملية تدريجية تطلبت اعادة تنظيم المؤسسات الامنية وتحقيق استقلاليتها الفعالة، وهو ما يتضح من دور مفوضي الامن في تأسيس الامن العام اللبناني، كما برزت ايضا في هذه المرحلة اهمية العمل المنظم والقدرة على بناء مؤسسات مستقلة تعكس هوية الدولة وتدعم استقلالها في مواجهة التحديات.

وفي سياق اعادة هيكلة هذه الاجهزة من جديد، قررت الحكومة اللبنانية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، فصل مصلحتي الشرطة والامن العام، تمهيدا لانشاء ادارة مستقلة تعنى بشؤون الامن العام، ◄

وذلك تنفيذا لبروتوكول 7 تموز 1944 الذي وقعه عن الجانب اللبناني رئيس الحكومة رياض الصلح، وعن الجانب الفرنسي المندوب غاتينيو.

وجاءت الخطوة التأسيسية الاولى عبر اصدار رئيس الجمهورية بشارة الخوري، بتاريخ 26 تموز 1945 المرسوم رقم 3653، والذي وقعه كل من رئيس الحكومة عبد الحميد كرامي ووزير الداخلية وديع نعيم، وبموجب هذا المرسوم، تم انشاء "مصلحة الامن العام" ضمن وزارة الداخلية، للمرة الاولى في تاريخ لبنان،

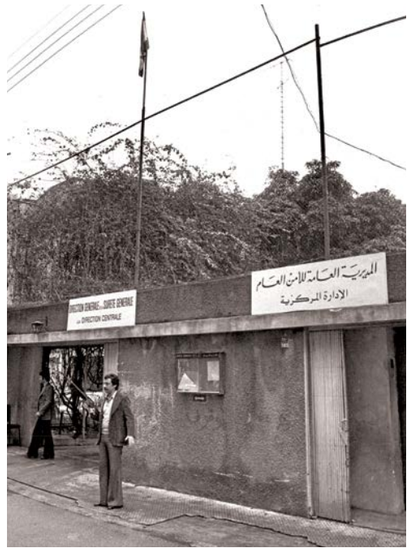

مقر الامن العام قبل الحرب.

مع تحديد صلاحيات واضحة ومستقلة لها، وتعيين ادوار ابو جودة رئيسا لهذه المصلحة.

لم يلبث هذا التطور الاداري ان ترسخ، حتى صدر في 27 آب من العام نفسه المرسوم رقم 3845، الذي نقل الامن العام من كونه مجرد مصلحة ضمن الوزارة الى "مديرية عامة للامن العام"، تتمتع بكيان مستقل وترتبط مباشرة بوزير الداخلية، ويرأسها موظف من الفئة الاولى يحمل

> **الامن العام تحول من اداة ضبط الى ضامن للحريات ضمن القانون**

صفة "مدير عام". وقد شكل هذا المرسوم نقطة تحول اساسية في تاريخ الامن العام اللبناني، حيث بات للمرة الاولى جهازا منظما يتمتع بهيكلية ادارية واضحة ومهام محددة، ما ارسى دعائم المؤسسة كما نعرفها اليوم.

بعد نيل لبنان استقلاله عام 1943، شهد الامن العام نقلة نوعية في بنيته ومهامه، وغدا يتمتع بوزارة خاصة به، وتوسع نطاق صلاحياته ليشمل مهام امنية واستراتيجية اوسع من السابق، ومع تطور التحديات التي تواجه البلاد اخذت هذه المهام تتوسع تدريجيا خلال العقود التالية، لتشمل مكافحة الارهاب، وملاحقة شبكات الجريمة المنظمة، ومراقبة الحدود، وتنظيم شؤون الهجرة والجوازات، اضافة الى تعزيز التعاون الامني مع الاجهزة المحلية والدولية.

ولم يقتصر التطور على المهام فقط، بل مرّ الامن العام بمراحل متقدمة من التحديث والتأهيل لمواكبة التحولات الامنية والتقنية المتسارعة، فقد عملت المديرية العامة للامن العام على تطوير قدراتها البشرية والتقنية، من خلال الاستثمار في الكفاءات، واعتماد انظمة حديثة في المراقبة والتتبع والتحقيق، بما يضمن جهوزيتها في مواجهة التهديدات المتزايدة.

وهكذا يمكن القول ان الامن العام اللبناني خاض رحلة طويلة ومستمرة، انتقل خلالها من مجرد وحدة تابعة لجهاز الشرطة الى مؤسسة امنية مركزية تضطلع بدور محوري في حماية الاستقرار والسلم الاهلي، وتشكل اليوم احد اعمدة الدولة في حفظ الامن الوطني والقومي.

والمفارقة ايضا كانت في التحول النوعي في مفهوم الرقابة او المراقبة، حيث اصبح الامن العام من اداة ضبط الى ضامن للحريات ضمن القانون، فبعدما كان يخوّل سابقا صلاحيات واسعة في مراقبة حرية الرأي والتفكير والنشر، تغير هذا الدور بشكل جذري ليصبح محصورا في اطار التحقق من مدى احترام القوانين، دون مس جوهر الحريات.

هذا التحول عكس تطورا في فهم مبدأ حرية التعبير، المستند الى المادة 13 من الدستور اللبناني التي أقرت ضمن دستور عام 1926 والمعدلة بعد الاستقلال، وتنص على ان "حرية ابداء الرأي قولا وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأسيس الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون". هذا النص يتقاطع مع التزامات لبنان الدولية، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضم اليه لبنان عام 1972، ويضمن حرية الرأي والتعبير كحق غير قابل للانتقاص.

ومن ابرز تجليات هذا التحول في الممارسة، تطوير دور مكتب شؤون الاعلام في المديرية العامة للامن العام، الذي بات يعتبر نموذجا في المهنية والانفتاح، ما اكسبه احتراما وتقديرا من قبل وسائل الاعلام والمنظمات الحقوقية، من الداخل والخارج، واسهم هذا المكتب في تسهيل العلاقة بين الامن العام ومختلف وسائل الاعلام، وتطبيق القانون باسلوب يراعي التوازن بين الامن وحرية التعبير.

وفي سياق موازٍ، برزت دائرة المطبوعات في الامن العام بدور ثقافي رائد، من خلال مبادرة ارشفة الاعمال الفنية، ولا سيما المسرحية والسينمائية والتلفزيونية، بدءا من ستينات القرن الماضي، وهي فترة شهدت ازدهارا فنيا في لبنان وصف بـ"العصر الذهبي"، وذلك في اطار مشروع يهدف الى حماية الذاكرة الثقافية وتعزيز القيم الوطنية.

قضيّة

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

80 سنة من الخدمة والتضحية والصمود والإنجازات: الأمن العام يعاود إطلاق مسيرة التطوير رغم التحدّيات

تأسست "مديرية الامن العام" بموجب المرسوم رقم 3845 الصادر في 27 اب 1945، بعد ان تشكلت نواتها عام 1921 تحت اسم "المكتب الاول". على مدى 80 عاما، ورغم كل الحروب والازمات، بقيت المديرية العامة للامن العام درعا حاميا لكيان الدولة وصمام امان للمواطنين. اليوم، رغم الظروف الاقتصادية وكل التحديات، تعاود المديرية اطلاق مسيرة تطوير وتحديث قدراتها.

من الناحية القانونية تعد مديرية الامن العام التي اصبحت مديرية عامة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 139 في 12 حزيران 1959 من اشخاص الضابطة العدلية الذين يتولون اختصاص وصلاحية ضبط المخالفات وتنفيذ الاستنابات القضائية وتقصي الجرائم والتحري عنها، بهدف اكتشاف المجرمين وملاحقتهم وتوقيفهم وتسليمهم الى الجهة القضائية المختصة تمهيدا لمحاكمتهم محاكمة عادلة.

ما هي حدود صلاحيات المديرية العامة للامن العام كضابطة عدلية؟ ما هي ابرز مهامها في سائر المجالات الادارية، الاعلامية، التعاطي مع الاجانب، حقوق الانسان، وسواها؟ ماذا عن ابرز تفاصيل معاودة اطلاقها مسيرة التطوير والتحديث رغم كل التحديات؟

مهام الامن العام واسعة، متشعبة، وتشمل مختلف الميادين الامنية، العدلية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الاعلامية وسواها من المجالات التي تعني اللبنانيين والاجانب على السواء. من ابرزها نذكر الاتي:

ضابطة عدلية باختصاص شامل

بحسب احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية الصادر تحت الرقم 328 في 2001/8/2 وقانوني تنظيم المديرية العامة للامن العام الصادرين تحت الرقمين 139 و2873 عام 1959، تعد المديرية العامة للامن العام ضابطة عدلية ذات اختصاص نوعي عام يشمل ملاحقة كل انواع الجرائم، المشهودة وغير المشهودة، من دون استثناء. كل ذلك تحت اشراف وتوجيهات وتعليمات القضاء المختص، خطوة بخطوة اذا جاز التعبير.

في هذا السياق ،لا بد من الاشارة الى ان قانون اصول المحاكمات الجزائية ميز بين نوعين من موظفي الضابطة العدلية فيما خص نطاق صلاحياتهم في ملاحقة الجرائم، هما:

- الاول: يشمل موظفي الضابطة العدلية الذين يتمتعون باختصاص نوعي محصور ومحدد، بحيث يشمل اختصاصهم ملاحقة جرائم محددة بالذات، وهم بحسب المادة 39 من قانون اصول المحاكمات الجزائية: نواطير القرى، الحراس الليليون، موظفو المراقبة في وزارة الصحة، مراقبو الاحراج وحماية المستهلك، مفتشو العمل لضبط مخالفات قانون العمل، الموظفون المختصون بالرقابة في الجمارك وادارة حصر التبغ والتنباك وفي المرافئ والمطارات وفي وزارة السياحة، الذين يضبطون كل في حدود اختصاصه ووفق الانظمة المنوط به تطبيقها، المخالفات ويثبتونها في محاضر منظمة اصولا ويودعونها القاضي المنفرد المختص.

- الثاني: يشمل موظفي الضابطة العدلية الذين يتمتعون باختصاص نوعي عام وشامل، بحيث يشمل اختصاصهم ملاحقة كل انواع الجرائم من دون استثناء. وهم بحسب المادة 38 من قانون اصول المحاكمات الجزائية: النواب العامون والمحامون العامون الذين يقومون بوظائف الضابطة العدلية تحت اشراف النائب العام لدى محكمة التمييز. ويساعدهم ويعمل تحت اشرافهم في اجراء وظائف الضابطة العدلية، كل في حدود اختصاصه المنصوص عليه في قانون اصول المحاكمات الجزائية وفي القوانين الخاصة به، الاتي ذكرهم:

1- المحافظون والقائمقامون.
2- ....
3- مدير عام الامن العام وضباط الامن العام ورتباء التحقيق في الامن العام.
4...5...6 الخ

بالتالي في الاستنتاج، الامن العام ضابطة عدلية ذات اختصاص نوعي عام وشامل، بحيث يشمل اختصاصه ملاحقة كل انواع الجرائم، المشهودة وغير المشهودة، من دون اي استثناء، تحت اشراف القضاء المختص.

على الصعيد الامني

- جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة.
- تقييم كافة المعلومات في شتى الميادين وتحليلها واستثمارها.
- المساهمة في التحقيقات العدلية ضمن حدود المخالفات المرتكبة ضد امن الدولة الداخلي والخارجي.
- مكافحة كل ما يمس الامن بمراقبة وملاحقة اعمال التخريب ودعاة الفوضى ومروجي الاشاعات المضرة بالامن.
- مكافحة الاحزاب المنحلة والجمعيات السرية والممنوعة.

التدقيق القانوني - الاعلامي

- التدقيق في مدى انطباق ما تبثه وسائل البث المرئي والمسموع و ما تتضمنه اشرطة التسجيل السينمائية مع النصوص القانونية النافذة.
- اعداد الدراسات حول تنظيم اعمال التدقيق القانوني في مدى تطابق مضمون المطبوعات والتسجيلات وما تبثه سائر وسائل الاعلام مع النصوص القانونية النافذة.
- السهر على حسن تطبيق أحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون الإعلام، ضمن حدود ما تعطيه القوانين للمديرية من صلاحيات.

التعاطي مع الاجانب

- تقديم التسهيلات التي تطلبها الجهات الخارجية حول الوفود والبعثات والدعوات والاجتماعات للزوار العرب والاجانب.
- مراقبة الاجانب في كل ما يتعلق بدخولهم إلى لبنان واقامتهم فيه وخروجهم منه ومراقبة تنقلاتهم والسهر على حمايتهم.
- مراقبة الاجانب على الاراضي اللبنانية.
- اعداد المراسلات لجهة متابعة شؤون ابعاد الاجانب والحوادث المخلة بالامن.
- متابعة شؤون اقامة الاجانب.
- تنسيق العلاقات مع البعثات الاجنبية في لبنان.
- القيام بجميع مهام الاتصال والارتباط بين السفارات والبعثات الديبلوماسية العربية والاجنبية والمنظمات الدولية والعربية في مجالات التدريب والدورات الدراسية في الخارج.
- ضبط حركة المسافرين القادمين والمغادرين من كافة الجنسيات وتسهيل ذلك.
- مرافقة رجال الدولة الاجانب القادمين الى لبنان والمحافظة عليهم في اثناء انتقالهم داخل الاراضي اللبنانية.

المهام الإدارية - التقنية

- اعطاء جوازات مرور.
- اصدار جوازات السفر اللبنانية.
- منح بطاقات الاقامة المؤقتة والدائمة.
- تنظيم واصدار وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان او الواردة من الخارج.
- منح سمات الدخول.
- الاشراف على كافة المعاملات العائدة الى طلبات التجنس والاحوال الشخصية.

حقوق الانسان

انطلاقا من قناعة ثابتة وراسخة لدى المديرية العامة للامن العام مفادها ان القيمة الحضارية والانسانية لاي مؤسسة عسكرية او امنية او حتى مدنية، لا تقاس الا بمدى احترامها حقوق الانسان وتوفيرها الضمانات العملانية لها. وبأن مستوى ذاك الاحترام وتلك الضمانات لا يقاس بكمية الشعارات والاقوال والخطابات في الاحتفالات، بل حصرا بكمية ونوعية الأفعال العملانية التي تجعلهما واقعا ملموسا. قامت المديرية عام 2016 باستحداث دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، التي تتبع اداريا الى مكتب شؤون الجنسية والجوازات والأجانب. تعنى الدائرة بمعالجة ملفات حقوق الانسان ومتابعتها، الهجرة غير الشرعية واللجوء، مكافحة الاتجار بالبشر، عمالة الاطفال غير القانونية، التعامل مع التقارير الدولية الخاصة بحقوق الانسان وسواها من الملفات. وذلك بشكل مباشر او من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات المحلية والدولية، ومع المؤسسات الرسمية المعنية. وقد بينت الاحصاءات ان الدائرة تستقبل وتتابع وتعالج مئات الحالات الإنسانية التي تتصل بعملها شهريا. وبأنها اصبحت تتعاون مع اكثر من 300 منظمة وهيئة وجمعية، محلية ودولية، تعنى بكافة أنواع ملفات حقوق الانسان.

تطوير وتحديث

المديرية العامة للامن العام هي من المؤسسات الرسمية القليلة في لبنان التي تنص تعليماتها الداخلية، التي تعد مكملة ◄

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

مشروع التحول الرقمي والمكننة سيبصر النور بعد سنة تقريبا

للقانون ولنظامها الداخلي، على ضرورة وواجب كل مكتب او دائرة او مركز فيها السعي الى تطوير قدراته بشكل متواصل، تحت اشراف الرؤساء التسلسليين، وذلك سواء من خلال الامكانات الخاصة او عبر التعاون مع ادارات رسمية او قوى المجتمع المدني المحلية والدولية. ما حصل اعتبارا من عام 2019-2020 ان الازمة الاقتصادية الحادة وغير المسبوقة في تاريخ لبنان، مضافا اليها انهيار قيمة النقد الوطني في مقابل الدولار الاميركي بشكل دراماتيكي وجائحة كورونا ومن ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان وسواها من الاوضاع الاستثنائية الصعبة الاخرى التي يعرفها كافة اللبنانيين، فرضت كلها بشكل قسري والى حد كبير فرملة هذا المسار التطويري بحيث انصبت كل الجهود انذاك على تعزيز صمود المؤسسة وتحسين رواتب العسكريين والتقديمات الاجتماعية والطبابة لهم ولعائلاتهم.

اليوم، في موازاة الجهود التي لا تزال مستمرة من اجل تحسين اوضاع العسكريين، ورغم كل الصعوبات والتحديات، تعاود المديرية

> **تحديث معدات وتقنيات دائرة امن عام مرفأ بيروت**

العامة للامن العام اطلاق مسيرة التطوير والتحديث لمجمل قدراتها بما يحاكي مواجهة الاعباء الادارية والامنية المتزايدة. كل ذلك من خلال التعاون مع هيئات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بشكل أساسي. في هذا السياق، سنتوقف عند امثلة عن بعض وجوه التطوير التي ابصرت النور او تلك التي هي قاب قوسين او ادنى من ذلك، كالاتي:

- تجهيز دائرة امن عام مرفأ بيروت بمعدات وتقنيات وبرمجيات حديثة جدا في مجالي امن الدخول والخروج من والى المرفأ، اضافة الى سواها من تقنيات وبرامج العمل الاخرى ضمن الدائرة، بما يحاكي المعايير الامنية المعتمدة في اهم دول العالم. وقد تم ذلك من خلال هبة مقدمة من مشروع ادارة الكوارث واصلاح الموانئ من اجل الانتعاش الاقتصادي الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من الـUNDP.
- نقل مقر دائرة امن عام بيروت من السوديكو، حيث كان اجمالي مساحة مقر الدائرة هناك 1200 متر مربع، الى مقر اكبر واوسع ومجهز بتقنيات ومعدات احدث هو كائن على أوتوستراد الكرنتينا، تقارب مساحته الاجمالية 3 الاف متر. وقد تم ذلك بشكل اساسي من خلال هبة قدمتها المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، كما تم تأمين قسم من تجهيزات المقر من خلال دعم بعض الفعاليات البيروتية.
- بدء المديرية العامة للامن العام الاعمال التحضيرية اللازمة لاطلاقها مشروع التحول الرقمي والمكننة ضمنها، بحيث سيتم انشاء هوية رقمية لكل لبناني تتضمن صورته وبصمته وهويته الشخصية الكاملة من خلال منصة للامن العام تتمتع بمزايا الحفاظ على بيانات اللبنانيين ليكون لكل لبناني هوية رقمية يختار من خلالها الخدمات المتوافرة في الامن العام كجواز سفر او إفادة دخول وخروج او إقامة او تأشيرة مثلا ويرسل مستنداته اللازمة عبر طريقة (Scan) إلى الامن العام الذي يدرسها من خلال قواعد بياناته ويتأكد منها ويقوم باعادتها إلى المواطن بعد قيامه بالدفع بطريقة إلكترونية.
- عملانيا، يتوقع إطلاق هذا المشروع النوعي بعد مدة تقارب السنة، ما لم يحصل اي طارئ له طابع القوة القاهرة في البلد لا سمح الله. يأتي كل ذلك تطبيقا لمسار التطوير والتحديث الذي اصبح يعد جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي ضمن المديرية العامة للامن العام، كما مثابة ترجمة لما اكد ويؤكد عليه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير خلال لقاءاته مع العسكريين والإعلاميين عبر قوله ما مفاده "ان تطوير القدرات الامنية والخدماتية والبشرية للمديرية العامة للامن العام، تماما كما تحسين اوضاع العسكريين، هي في اعلى سلم اولوياتنا و اهتماماتنا القصوى يوما بيوم وساعة بساعة".

Dima
HEALTHCARE
DIMA HEALTHCARE S.A.R.L. - Commercial Registry 42323 - Baabda - P.O.Box: 45-308 Hazmieh - Lebanon
Zoghzoghi Bldg. - Damascus International Road - Hazmieh - Tel: 961 5 453900 - Fax: 961 5 454650/1
www.dhc.com.lb / admin@dhc.com.lb

نشاطات

بالشراكة مع جمعيتيْ "إنقاذ الطفل" و"حماية" الأمن العام يعزّز المعايير الدوليّة لحماية الأطفال

تضع المديرية العامة للامن العام موضوع حقوق الانسان في اعلى سلم اهتماماتها، لأنها تعتبره واجبا انسانيا واخلاقيا قبل ان يكون واجبا قانونيا. لذلك تولي الفئات الاجتماعية الضعيفة، وتحديدا الاطفال، اهتماما ومتابعة استثنائيين سواء كانوا ضحايا او كانوا مرتكبين لأفعال جرمية تستوجب التحقيق معهم في اشراف القضاء.

في خلال تموز وآب الفائتين، نظمت دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للامن العام، بالتعاون والتنسيق مع جمعيتي "انقاذ الطفل" الدولية و"حماية"، دورتين تدريبيتين بعنوان الاطر القانونية وكيفية التحقيق مع الاطفال. جرت الاولى في فندق مسابكي - شتورا والثانية في فندق جية مارينا، شارك فيهما عسكريون من مختلف مكاتب المديرية العامة للامن العام ودوائرها ومراكزها، وتحديدا من مراكز خدمتهم ضمن نطاق محافظات الجنوب، النبطية، البقاع، وبعلبك - الهرمل.

"الامن العام" التقت رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للامن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

■ كيف تعرفنا بمختلف الملفات التي تعنى بها دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة؟

□ تضطلع دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، التي تتبع اداريا الى مكتب شؤون الجنسية والجوازات والاجانب، بمهام واسعة ومتنوعة، ابرزها:

• التنسيق والتعاون مع مختلف المنظمات والجمعيات المحلية والدولية التي تعنى بمختلف مجالات حقوق الانسان، بما يساهم في تعزيز احترام تلك الحقوق، ومساعدة ضحايا الجرائم ذات الصلة، وملاحقة مرتكبيها في اشراف القضاء المختص.

• متابعة ومعالجة ملفات طالبي اللجوء واللاجئين الموقوفين، بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR وما يلزم من مكاتب الامن العام ودوائره.

• متابعة معاملات إعادة التوطين وانجاز جوازات المرور بالتنسيق مع دائرة الفئات الخاصة، وانجاز تصاريح التجول المؤقتة للاجئين وطالبي اللجوء بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمة الدولية للهجرة IOM والسفارات المعنية.

• تلقي الإخبارات والشكاوى المتعلقة بقضايا الإتجار بالبشر والشؤون الانسانية، ومتابعة معالجتها بالتنسيق مع المكاتب والدوائر المختصة في المديرية والجمعيات والمنظمات ذات الصلة.

كما تتعاون الدائرة وتنسق مع العديد من جمعيات ومنظمات وهيئات المجتمع المدني، المحلية والدولية، في مختلف مجالات حقوق الانسان وسائر المواضيع الحقوقية – الانسانية، كمواضيع مكافحة جرائم المخدرات، الإتجار بالبشر، مناهضة التعذيب ومساعدة الفئات الضعيفة، تسول الاطفال على الطرقات، انتهاك حقوق المرأة، انتهاك حقوق الطفل، وسواها.

■ ما هي ابرز الجمعيات والمنظمات والهيئات التي تتعاونون معها؟

□ عددها يفوق 300 جمعية ومنظمة وهيئة، تخدم قضايا انسانية او حقوقية او اجتماعية، تستحق كل الشكر والتقدير وبأن ننوه بجهودها. لكن بما ان العدد كبير جدا سنتوقف عند ذكر بعضها: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، المنظمة الدولية للهجرة IOM، المفوضية السامية لحقوق الانسان، مكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة، منظمة رابطة كاريتاس لبنان، جمعية كفى، جمعية ابعاد، المجلس الاعلى للطفولة، الصليب الاحمر اللبناني، اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، الاغاثة الاسلامية، المعهد الاوروبي للتعاون والتنمية، اطباء بلا حدود - بلجيكا. اضافة الى جمعيتي انقاذ الطفل الدولية وحماية اللتين نتشارك معهما قضايا حماية حقوق الطفل عملانيا على الارض، وتثقيفيا وتدريبيا من خلال محاضرات ودورات تدريبية مشتركة، كان آخرها سلسلة دورات نظمت معهما، تمحورت على موضوع كيفية التحقيق مع الاطفال.

■ ماذا تفيدنا عن تلك الدورات التي تمحورت على كيفية التحقيق مع الاطفال؟

□ خلال عام 2024 انجزنا بالتعاون والتنسيق مع جمعيتي انقاذ الطفل الدولية وحماية دورات تدريبية عدة، بعنوان الاطر القانونية وكيفية التحقيق مع الاطفال، شملت عددا كبيرا من عسكريي المديرية العامة للامن العام الذين كانت مراكز خدمتهم ضمن محافظات بيروت، جبل لبنان، الشمال، وعكار. خلال تموز وآب من العام الجاري، استكملنا انجاز الدورات نفسها لعدد كبير من العسكريين المتمركزين في محافظات الجنوب، النبطية، البقاع، وبعلبك الهرمل. بذلك، شملت هذه الدورات عددا كبيرا من عسكريي المديرية العامة للامن العام المنتشرين في جميع المحافظات اللبنانية. استطرادا، يعمل هؤلاء المتدربون بدورهم على تلك الملفات، كذلك على تعميم المعلومات ضمن نطاق المكاتب والدوائر والمراكز التي يتبعون لها اداريا، مما يعمم ويرسخ اكثر فأكثر ثقافة احترام ونشر وتطبيق ارقى المعايير الدولية والقوانين المحلية والدولية ذات الصلة في موضوع التحقيق مع الاطفال، في اشراف القضاء المختص، من اجل تأمين افضل حماية نفسية ومعنوية وجسدية لهم.

■ ما هي العناوين العريضة للمواضيع التي تشملها كل دورة؟

□ تنقسم كل دورة تدريبية الى محاور عدة. يتضمن كل محور جلسات تعالج كل منها موضوعا معينا بشكل مسهب. من ابرز العناوين العريضة التي تمحورت حولها الدورة، نذكر تعريف الطفل وهنا نوضح بأن المقصود بالطفل كل مَن هو دون 18 سنة، حاجات الطفل، خصائص الطفل خلال مختلف مراحل نموه، نظرة الى دماغ المراهق، تعريف هشاشة وضع الطفل، الاطفال ضحية العنف والاستغلال، الاطفال غير المصحوبين او المنفصلين عن ذويهم، الاطفال المخالفين للقانون والمشاركين في النزاعات المسلحة، استعراض وشرح كل الاطر القانونية الدولية واللبنانية لتأمين حماية الطفل في لبنان، استعراض دور عناصر المديرية العامة للامن العام وصلاحياتها عموما، دور المحقق والسلوكيات القانونية الواجبة عليه، اهمية دور المندوب الاجتماعي ومسؤولياته خلال التحقيق الاولي مع الطفل، اهم الارشادات عن التواصل مع الطفل خلال التحقيق الاولي معه، العوامل التي تؤثر على الطفل خلال التحقيق الاولي معه، تقنيات استجواب الطفل بطرق تضمن حمايته نفسيا ومعنويا. كذلك استعراض تفاصيل ما يعرف بنموذج peace المعتمد عالميا في كل خطوات التحقيق الاولي مع الاطفال.

رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للامن العام العقيد الدكتور رواد سليقة.

> التحضر يقاس بمدى احترام حقوق الانسان

■ ما ابرز القوانين التي تضمن حماية حقوق الطفل؟

□ هناك العديد من القوانين اللبنانية والدولية التي تضمن حماية حقوق الطفل. على الصعيد اللبناني، نذكر على سبيل المثال قانون حماية الاحداث المخالفين للقانون او المعرضين للخطر الصادر تحت الرقم 422 عام 2002، قانون معاقبة الاتجار بالبشر الصادر تحت الرقم 164 عام 2014، قانون حماية النساء وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري الصادر تحت الرقم 293 عام 2014، قانون مناهضة التعذيب الصادر تحت الرقم 65 عام 2017. على الصعيد الدولي، نذكر الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 باعتباره يشكل القاعدة الاساسية التي قام عليها مبدأ حقوق الانسان، اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل عام 1949، وقد تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1989، التي وحدت تعريف الطفل وضمنت اعتراف العالم بحقوقه على الرغم من الاختلافات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية.

■ هل من دورات تنظمها دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في مجالات اخرى؟

□ بالتأكيد، احد ابرز الاهداف التي نعمل عليها ضمن دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، يوما بيوم وساعة بساعة اذا جاز التعبير، في موازاة المهام والواجبات اليومية التي تضطلع بها الدائرة، هو السعي الى تطوير قدرات ورفع مستوى كفاءة ضباط المديرية العامة للامن العام وعناصرها في مختلف المجالات، وذلك عبر كل الوسائل المتاحة امامنا، والتي من ابرزها الدورات التدريبية كونها تساهم في رفع مستوى الثقافة والكفاءة والاداء العملاني للضباط والعسكريين على السواء. في هذا السياق، نذكر من الدورات المنجزة قبل مدة قصيرة، دورة في مجال القانون الدولي الانساني انجزناها بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ودورات اعداد مدربين في مجال الهجرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. كما نتحضر لانجاز دورات في مجال اصول التحقيق والتعاطي مع قضايا الاتجار البشر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وسواها من الدورات الاخرى التي تخدم قضايا حقوق الانسان بشكل خاص، وتساهم في مساعدة الضحايا والفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة. كل ذلك انطلاقا من قناعة راسخة لدى المديرية العامة للامن العام، يؤكد عليها دائما المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير خلال لقاءاته مع العسكريين، ومفادها ان القيمة الحضارية والانسانية والاخلاقية لأي مؤسسة عسكرية او امنية او مدنية لا تقاس الا بمدى احترامها حقوق الانسان وتوفيرها الضمانات العملانية لها. هذا ما تفعله المديرية العامة للامن العام بكل امكاناتها وقدراتها، وذلك عبر التعاون الوثيق مع اكثر من 300 جمعية من المجتمع المدني، محلية ودولية.

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2025/07/15 لغاية 2025/08/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	21
اردنية	6
اندونيسية	1
اوزباكستانية	1
بنغلادشية	11
تركية	2
تونسية	1
جزائرية	2
جورجية	1
سودانية	25
سورية	551

الجنسية	العدد
سويدية	1
سيراليونية	8
سري لانكية	1
عراقية	13
فلسطينية	1
فلسطينية من دون اوراق	1
فلسطينية سورية	11
فلسطينية سويدية	1
فلسطينية لاجئة	34
فيليبينية	12
كاميرونية	3

الجنسية	العدد
كندية	7
لبنانية	165
مصرية	12
مغربية	2
مكتوم القيد	12
نيجيرية	1
هندية	1
هولندية	1
العدد الاجمالي	**909**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2025/07/15 لغاية 2025/08/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	18
اردنية	6
المانية	1
اندونيسية	1
اوكرانية	1
بنغلادشية	8
تركية	4
توغولية	1
تونسية	1
جزائرية	3
جورجية	1

الجنسية	العدد
سودانية	18
سورية	531
سيراليونية	6
سري لانكية	1
عراقية	18
فلسطينية	1
فلسطينية من دون اوراق	1
فلسطينية سورية	9
فلسطينية سويدية	1
فلسطينية لاجئة	34
فيليبينية	8

الجنسية	العدد
كينية	8
لبنانية	148
مصرية	12
مغربية	129
مكتوم القيد	11
نيجيرية	1
هولندية	1
يمنية	1
العدد الاجمالي	**856**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب اعتبارا من 2025/07/15 لغاية 2025/08/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	265001	240826	213583	719410
مغادرة	272149	262848	190998	725995
المجموع	537150	503674	404581	1445405

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب بين 2025/07/16 لغاية 2025/08/15

الدولة	العدد
اردنية	4
إماراتية	1
بحرينية	1
تونسية	14
جزائرية	25
سودانية	1

الدولة	العدد
سورية	10
عراقية	26
فلسطينية 48	1
مصرية	125
مغربية	3
المجموع	**211**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2025/07/16 لغاية 2025/08/15

الدولة	العدد
اثيوبية	3843
اذربيجانية	1
اسبانية	2
افريقيا ج.	2
المانية	4
اميركية	15
اوزباكستان	20
اوكرانية	6
إيطالية	10
باكستانية	28
برتغالية	1
بريطانية	3
بلجيكية	3
بلغارية	1
بنغلادشية	517
بنينية	181
بوركينابية	11
بوسنية	1

الدولة	العدد
بيلاروسيا	5
تركمانستان	1
تركية	3
تشادية	1
توغولية	57
جزر الموريس	1
روسية	19
زامبية	1
زيمبابوية	1
سنغالية	5
سويدية	2
سويسرية	4
سيراليونية	2
سري لانكية	49
طاجيكستان	3
غامنبية	8
غينيا بيساو	2
فرنسية	19

الدولة	العدد
فلبينية	226
كزاخستان	6
كاميرون	55
كندية	6
كوريا ج	1
كولومبيا	2
كيرغزية	5
كينية	617
ملغاشية	7
منغولية	1
مولدوفية	3
نيبالية	8
نيجيرية	1
هندية	39
هولندية	2
المجموع	**5811**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: تموز 2025

	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	8				24	7	39
بلجيكا		1			8		9
المانيا		3					3
فرنسا				1	2		3
سويسرا					3		3
المجموع	8	4	0	1	37	7	57

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: تموز 2025

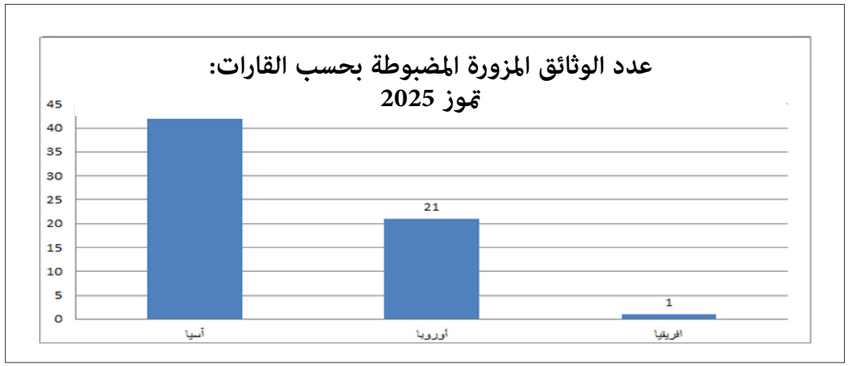

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال تموز 2025	عدد المسافرين من بداية 2025	عدد المسافرين خلال تموز 2024	عدد المسافرين من بداية 2024
المراكز الحدودية البرية	472,624.00	2,380,501.00	642,401.00	3,448,482.00
المطار	818,064.00	3,715,040.00	761,803.00	3,642,860.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر تموز 2024 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة تموز 2024	حاملو وثائق مزورة تموز 2025	نسبة الارتفاع أو الانخفاض	مؤشر
المطار	49	18		
مرفأ طرابلس	5	1		
المصنع	12	4		
مرفأ بيروت	0	3		
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	1	%100	↖
العريضة	0	0		
العبودية	0	0		

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: تموز 2025

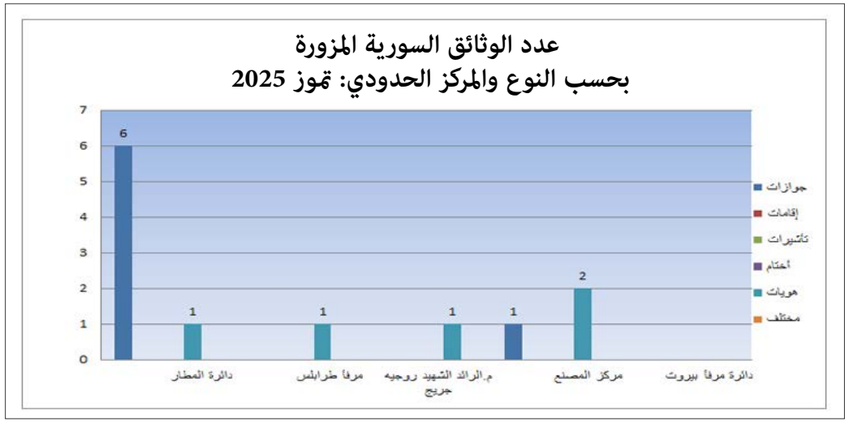

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة أيار 2025	حاملو وثائق مزورة حزيران 2025	حاملو وثائق مزورة تموز 2025
المطار	28	51	18
مرفأ طرابلس	0	0	1
المصنع	15	10	4
مرفأ بيروت	0	9	3
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	1
العبودية	0	0	0
المجموع	43	70	27

حين يصبح الإصلاح الإداري بوّابة إلى إنقاذ الاقتصاد
مكّي: الإدارة الحديثة مدخل إلى استعادة ثقة المستثمر

في زمن تتقاذفه الازمات وتتراجع فيه ثقة المواطن بدولته الى ادنى مستوياتها، تبدو الحاجة الى مشروع وطني يعيد الى الادارة العامة دورها الطبيعي اكثر الحاحا من اي وقت مضى. فهي ليست مجرد جهاز بيروقراطي لإنجاز المعاملات، بل المرآة التي تعكس صورة الدولة في اعين مواطنيها والمستثمرين على السواء

وزير التنمية الادارية فادي مكي.

حين تكون الادارة متعثرة، بطيئة ومثقلة بالتعقيدات، فإنها تتحول الى عبء على الاقتصاد، وعائق امام اي اصلاح او نمو. اما حين تتجدد وتبنى على اسس من الكفاية والشفافية والحوكمة، تصبح قاطرة تنقل البلاد نحو مستقبل اكثر استقرارا وازدهارا. من هنا، يطرح الاصلاح الاداري بوصفه حجر الزاوية، لا مجرد تفصيل تقني او تنظيمي. فهو البداية الحقيقية لأي عملية انقاذ اقتصادي، والشرط الاولي لإرساء مناخ جاذب للاستثمار، ولمحاربة الفساد الذي نخر في جسد الدولة. والتحول الرقمي، بما يحمله من وعود بتبسيط المعاملات وتقصير دورة القرار وتخفيف الكلفة، لا يعد ترفا بل ضرورة ملحة، اذ يفتح الباب امام علاقة جديدة بين المواطن والادارة، قائمة على السرعة والشفافية والثقة.
هذه الرؤية التي تنطلق من قناعة بأن التغيير ممكن مهما تعاظمت التحديات، يعبر عنها وزير التنمية الادارية فادي مكي في حديثه الى "الامن العام".

■ ما هو التصور الاستراتيجي الذي تنطلق منه وزارتكم في الربط بين اصلاح الادارة العامة وتحفيز النمو الاقتصادي في لبنان؟
□ يرتكز التصور الاستراتيجي الذي نقوده في وزارة التنمية الادارية على ثلاث ركائز مترابطة تشكل العمود الفقري لعملنا: الاصلاح الاداري، التحول الرقمي، ومكافحة الفساد. الإصلاح الاداري هو المدخل لتحديث البنى التنظيمية وتحسين فعالية الادارة العامة، فيما يشكل التحول الرقمي

> **الاصلاح الاداري والتحول الرقمي ثلاثية مستقبل الادارة**

الاداة العملية التي تترجم هذا الاصلاح عبر تبسيط المعاملات وتسريع الاجراءات وخدمة المواطن مباشرة. اما مكافحة الفساد فهي الوسيلة لضمان الشفافية والمساءلة، بما يعزز الثقة بالمؤسسات العامة ويحفز بيئة الاعمال والاستثمار. هدفنا من خلال هذا التصور ان نسهل معاملات المواطن، نعزز الثقة بين المواطن والدولة، ونحفز النمو الاقتصادي عبر ادارة عامة اكثر كفاية واستجابة.

■ الى اي مدى تعتبرون ان ضعف الاداء الاداري والبيروقراطية يشكلان عائقا مباشرا امام بيئة الاستثمار، وماذا فعلت الوزارة لمعالجة ذلك؟
□ لا شك ان ضعف الاداء الاداري والبيروقراطية يشكلان عائقا مباشرا امام الاستثمار في لبنان، اذ يؤديان الى بطء انجاز المعاملات وتعقيد الاجراءات وضعف الشفافية، مما ينعكس سلبا على ثقة المستثمرين المحليين والاجانب. من هذا المنطلق، وضعت الوزارة هذا الملف في صلب اولوياتها، عبر مسارين متوازيين:
• المسار الاستراتيجي: اطلاق العمل على المخطط التوجيهي لإعادة هيكلة القطاع العام، في ظل غياب خطة شاملة منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب.
• المسار العملي: تطبيق اصلاحات ملموسة من بينها اعتماد آلية التعيينات الادارية التي اقرها مجلس الوزراء في 2025/5/29، والتي تهدف الى تعيين كفايات في وظائف الفئة الاولى.
كذلك نعمل على الخطوات الآيلة الى اعتماد الهوية الرقمية (Unique ID)، والتوقيع الالكتروني كمدخل اساسي للتحول الرقمي، وعلى تحويل بعض الخدمات العامة الى خدمات الكترونية تجريبية تمنح المواطن والمستثمر الثقة بأن الانجاز بدأ فعليا. بهذه المقاربة المزدوجة - بين اعادة الهيكلة العميقة وتنفيذ الاصلاحات العملية - نهدف الى تقليص البيروقراطية وخلق بيئة مؤسسية أكثر شفافية وجاذبة للاستثمار.

■ ما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتبسيط المعاملات الادارية وتقصير دورة القرار، وهل يمكننا قياس نتائج هذه الخطوات اقتصاديا؟
□ تعتبر الوزارة ان تبسيط الاجراءات الادارية يشكل المدخل الاساسي قبل اي عملية تحول رقمي. لذلك، سنعمل اولا على اعادة هندسة المعاملات وتقصير دورة القرار من خلال مراجعة الخطوات غير الضرورية وحذفها، توحيد المستندات المطلوبة، واعتماد نماذج موحدة على مستوى الادارات. هذه العملية ستسبق الرقمنة وتضمن ان اي خدمة ندخلها الى المنصات الرقمية تكون أكثر بساطة وفعالية. بالتأكيد يمكن قياس نتائج تبسيط الاجراءات اقتصاديا، فعندما نقلص ◄

تعافي الاقتصاد الكلّي بين الأمل والهشاشة

منذ سنوات والاقتصاد اللبناني يعيش بين مطرقة الانهيار وسندان محاولات الانقاذ. مشهد متداخل من التحديات البنيوية والاصلاحات الموعودة، جعل من التعافي الاقتصادي مسارا محفوفا بالمخاطر والرهانات. لكن، وسط هذه الظلمة، تلوح اشارات اولية على عودة النمو، وان كانت خجولة، تستدعي تأملا عميقا في طبيعتها ومداها، وامكان تحولها الى مسار مستدام. وفق تقارير البنك الدولي، يتوقع ان يسجل لبنان في العام 2025 نموا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تقارب 4.7%، بعد سنوات من الانكماش العميق الذي افرغ خزائن الدولة وافقر الطبقة الوسطى واربك النظام المصرفي. هذا النمو ليس وليد طفرة انتاجية او قفزة استثمارية، بل نتيجة مزيج من الدعم الخارجي، والتحويلات المالية الضخمة التي يرسلها المغتربون، وبعض الاصلاحات الجزئية التي بدأت تظهر في قطاعات اساسية كالكهرباء والطاقة.

من ابرز ركائز هذا التعافي الموقت، تحويلات المغتربين اللبنانيين التي تواصل التدفق بمليارات الدولارات سنويا، لتصبح مثابة شريان حياة للاقتصاد المحلي. هذه الاموال لا تقتصر على دعم الاسر فقط، بل تؤمن سيولة نقدية بالدولار للاسواق، وتساعد على ضبط نسبي لسعر الصرف. وفق تقرير حديث، باتت تحويلات المغتربين تشكل أحد اعمدة الاقتصاد وسط شح مصادر التمويل الرسمية. لكن هذا الاعتماد المفرط على الخارج يعكس هشاشة البنية الداخلية، اكثر مما يعكس متانة اقتصادية ذاتية.

خطوة لافتة قام بها مصرف لبنان المركزي في تموز 2025، حين منع التعامل مع مؤسسات مالية غير خاضعة للرقابة الرسمية مثل "القرض الحسن"، في محاولة لإرساء قواعد الشفافية واعادة هيكلة القطاع المالي المتهالك. هذا القرار جزء من حزمة اصلاحات يسعى لبنان الى تقديمها للمجتمع الدولي وصندوق النقد، في سبيل استعادة الثقة المفقودة وجذب التمويل الخارجي.

على صعيد البنى التحتية، حصل لبنان على قرض بقيمة 250 مليون دولار من البنك الدولي مخصص لاصلاح قطاع الكهرباء والاستثمار في الطاقة الشمسية، مما يؤمن وفرا متوقعا بنحو 40 مليون دولار سنويا من كلفة الاستيراد. هذه الخطوة، وان بدت متواضعة، الا انها تحمل رمزية مهمة: الاقتصاد لا يتعافى بلا كهرباء، ولا يستعيد الثقة بلا خدمات عامة فاعلة.

لكن، هل تكفي هذه المؤشرات لإعلان ولادة جديدة للاقتصاد اللبناني؟

الاجابة لا تزال سلبية. فالنمو المتوقع هش يعتمد على عوامل خارجية أكثر مما يعتمد على اصلاحات جذرية داخلية. الدين العام لا يزال يثقل كاهل الدولة، والقطاع المصرفي لم يخرج بعد من حالة الشلل، فيما الثقة الشعبية بالنظام المالي مفقودة الى حد بعيد. التصنيف الائتماني، الذي رفعته وكالة S&P الى درجة "CCC" مع نظرة مستقرة، يبقى ضعيفا جدا في المقاييس العالمية، مما يحد من قدرة لبنان على جذب الإستثمارات .

ان الحديث عن تعافي الاقتصاد الكلي في لبنان اشبه بقراءة في كتاب مفتوح على احتمالات متناقضة. نعم، ثمة نمو ايجابي يلوح في الافق، وثمة مشاريع اصلاحية بدأت تخرج من دائرة الوعود. لكن الاقتصاد اللبناني لا يزال في منطقة الخطر، متوقفا عند مفترق طرق: اما ان تتحول هذه الاشارات الى مسار اصلاحي طويل النفس، يرمم البنية ويعيد الثقة، واما ان يبقى التعافي مجرد ومضة عابرة، تتبدد امام اول ازمة سياسية او مالية.

عصام شلهوب

◄ عدد المستندات المطلوبة ونقصر دورة القرار، فاننا نخفض كلفة انجاز المعاملة على الدولة من جهة، وعلى المواطن او صاحب العمل من جهة اخرى. هذه الكلفة لا تقاس فقط بالمصاريف المباشرة مثل الطباعة والنقل، بل ايضا الوقت الضائع في الانتظار وتعطيل الاعمال. تجارب دول عدة اثبتت ان كل يوم يتم توفيره في دورة المعاملة الإدارية، ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد، سواء عبر تسريع استثمارات او عبر تخفيف كلفة الامتثال على المواطنين والشركات.

■ كيف تساهم مشاريع التحول الرقمي التي تشرف عليها الوزارة في خفض كلفة الخدمات العامة ورفع كفاية الانفاق العام؟ وهل من تقديرات مالية لذلك؟

□ التحول الرقمي الذي نقوده يحقق وفرا كبيرا للدولة من خلال:

• ضبط الدعم والتحويلات النقدية المباشرة للمستفيدين من برامج المساعدات الاجتماعية بحيث تصل الى المستحقين فقط. هذا الامر يقلل بشكل كبير من ظاهرة "المستفيدين الوهميين" او تكرار الاستفادة.

• الضرائب الفوترة الالكترونية والاقرارات الرقمية ترفع التحصيل الضريبي وتغلق فجوات الامتثال.

• الخدمات اليومية: التوقيع والمراسلات الرقمية تختصر الطباعة والنقل وتوفر الملايين سنويا.

ان التحول الرقمي ليس مجرد تحديث تقني، بل اداة استراتيجية لضبط المال العام وتوجيهه بكفاية نحو الاولويات.

اما بالنسبة الى التقديرات المالية، فمن المبكر تحديد ارقام دقيقة للتوفير، لكن التجارب الدولية تشير الى ان كلفة المعاملة الكترونيا قد تنخفض بما يتراوح بين 50% و80% مقارنة بالطرق التقليدية.

■ هل لدى وزارتكم مؤشرات محددة لقياس الاثر الاقتصادي لإصلاح الادارة، خصوصا لجهة تحسين موقع لبنان في مؤشرات الحوكمة والشفافية وسهولة ممارسة الاعمال؟

□ حتى الآن لم نعتمد بعد آلية محددة لاحتساب الاثر الاقتصادي المباشر لإصلاح الادارة، غير ان المؤشرات الدولية والتجارب المقارنة تؤكد ان اي تقدم في مجالات التحول الرقمي، تعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، ينعكس تلقائيا على تحسين موقع لبنان في مؤشرات الشفافية وسهولة ممارسة الاعمال، بما يعزز التنافسية ويزيد من جاذبية بيئة الاستثمار. تتضمن الاستراتيجيا الوطنية لمكافحة الفساد 2020-2025 اطارا متكاملا للمتابعة والتقييم، يقوم على تحديد المخرجات والنتائج ومجالات العمل بشكل واضح، مع رصد دوري للتقدم واصدار تقارير سنوية. هذا الإطار لا يقتصر على قياس التقدم محليا، بل يوفر ايضا بيانات دقيقة وموثوق بها تغذي المؤشرات العالمية مثل مؤشرات الحوكمة ومؤشر مدركات الفساد، مما يتيح تقييما موضوعيا لأثر الاصلاحات على صورة لبنان، اقتصاديا وماليا.

■ في ظل التحديات المالية، كيف تقيمون قدرة الادارة اللبنانية على مواكبة متطلبات الاصلاح الاقتصادي المنصوص عليها في برامج التمويل الدولية؟

□ نعتمد في وزارة التنمية الادارية على ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل. اولها التطوع والدعم المجاني، حيث نستقطب متطوعين ومتدربين من الجامعات، مما ساعدنا في تعزيز قدراتنا البشرية من دون تكاليف اضافية. اما المصدر الثاني فهو المنح الدولية، اذ نحصل على دعم من جهات مانحة مثل الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، مما مكننا من تمويل مشاريع محددة وذات اولوية. اما المصدر الثالث فهو القروض الاستثمارية الميسرة، التي نعتمد عليها لتمويل مشاريع التحول الرقمي، منها القرض الممول من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ 2006 لمشروع التطوير الإداري، اضافة الى القرض المزمع الحصول عليه من البنك الدولي. نعمل في الوقت نفسه على اعادة هيكلة الوزارة، الامر الذي سيعزز من قدرتها على جذب المزيد من الدعم الدولي.

■ هل لديكم خطة متكاملة لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الادارة العامة، بما يخدم التنمية الاقتصادية؟

□ نحن في الوزارة وضعنا خطة واضحة لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لأننا نؤمن ان الاصلاح الاداري والتنمية الاقتصادية لا يمكن ان يتحققا من دون اشراك كل المكونات الفاعلة في المجتمع. لهذا الغرض، قمنا بتنظيم حلقات تشاورية جمعت ممثلين عن القطاع الخاص، المجتمع المدني، الجامعات، وحتى الطاقات اللبنانية في الاغتراب، بهدف تطوير خطة عمل مشتركة تعكس الاولويات الوطنية. كما عقدنا لقاء عبر تقنية "زووم" مع مؤسسة Life Lebanon لبحث مساهمة المغتربين في مسار التحول الرقمي، خصوصا في مجالات الذكاء الاصطناعي، الابتكار، والامن السيبراني. هذه المبادرات ليست مجرد حوارات، بل خطوة عملية نحو بناء شراكات مستدامة تتيح للإدارة العامة الاستفادة من خبرات وقدرات القطاع الخاص والمغتربين معا، بما يدعم التحول الرقمي ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في لبنان.

■ ما هو التنسيق القائم اليوم بين وزارتكم وسائر الوزارات ذات الصلة بالقطاعات الانتاجية، كوزارة الاقتصاد، الصناعة، والمال؟

□ الوزارة لا تعمل في معزل عن باقي الوزارات والمؤسسات، بل تنسق بشكل دائم مع جميع الجهات المعنية، وخصوصا الوزارات الانتاجية وفي طليعتها وزارة المال، نظرا الى دورها المحوري في عملية التحول الرقمي. نحن نعتبر ان نجاح اي خطة نضعها يتوقف على التعاون والتكامل مع مختلف الوزارات والهيئات ذات العلاقة، لأن الاصلاح الاداري والتحول الرقمي ليسا مسؤولية وزارة واحدة، بل يشكلان مشروعا وطنيا شاملا يحتاج الى رؤية مشتركة وتضافر الجهود.

■ الى اي حد تعتقدون ان تحديث الادارة العامة يمكن ان يكون مدخلا لتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن من جهة، وبين الدولة والمستثمرين من جهة ثانية؟

□ اعتقد ان تحديث الادارة العامة ليس مجرد عملية تقنية او تنظيمية، بل هو في جوهره مدخل اساسي لإعادة بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطن من جهة، وبين الدولة والمستثمرين من جهة ثانية. فنحن في الوزارة نعمل على تحقيق اهداف واضحة تقوم على جعل الادارة أكثر شفافية، اكثر كفاية، واكثر فاعلية في خدمة الناس. هذا النهج ضروري لإقناع المواطن بأن الدولة تعمل لمصلحته، وتدير المال العام بجدية ومسؤولية. الاهم من ذلك، ان اعادة توطيد هذه الثقة يفتح الباب امام بيئة استثمارية اكثر استقرارا وجاذبية، حيث يدرك المستثمرون ان هناك مؤسسات قادرة على العمل بفعالية، وفق قواعد واضحة وشفافة. هذا بدوره يعزز العلاقة بين الدولة والمواطن والقطاع الخاص، ويخلق حلقة ايجابية من التعاون والتنمية.

■ ما هي العوائق الاساسية التي تحول دون تسريع تنفيذ الاصلاح الاداري في لبنان؟ وهل انتم قادرون على تجاوز هذه العوائق ضمن الصلاحيات المتاحة؟

□ لا شك في ان الاصلاح الاداري في لبنان يواجه مجموعة من العوائق البنيوية.

عوائق الاصلاح: نقص الكفايات والفراغ التشريعي

اولها ضعف القدرات البشرية والمادية داخل الادارة العامة، في ظل غياب التوظيف منذ سنوات طويلة، مما افقد الدولة فرصة ضخ دم جديد من الكفاءات الشابة. الى ذلك، فان الرواتب المعمول بها في القطاع العام لم تعد قادرة على جذب اصحاب الاختصاص والخبرة، مما يفاقم مشكلة النزف البشري نحو الخارج او الى القطاع الخاص. الى جانب ذلك، هناك العديد من القوانين الاصلاحية التي اقرت في مجلس النواب، لكنها لا تزال عالقة في انتظار صدور المراسيم التطبيقية. كما ان غياب البنى التحتية التشريعية والتقنية الاساسية، مثل التوقيع الالكتروني والهوية الرقمية الموحدة، يعرقل اي محاولة جدية للانتقال الى ادارة رقمية متكاملة. مع ذلك، فاننا لا نتعامل في الوزارة مع هذه العوائق كأسباب للتراجع، بل كدافع لتكريس نهج مبتكر لتعبئة الموارد وبناء القدرات من جديد. لذلك نعمل على تطوير شراكات مع مؤسسات دولية مانحة، ونبحث عن حلول سريعة تعزز الثقة وتسرع الانجاز ضمن الصلاحيات المتاحة لنا.

■ هل يمكنكم تقديم امثلة عملية وملموسة من مشاريع نفذتها الوزارة وحققت اثرا اقتصاديا مباشرا او غير مباشر على المواطنين او المؤسسات؟

□ من ابرز المشاريع التي نفذتها الوزارة حتى الان وكان لها اثر مباشر وغير مباشر على المواطنين والمؤسسات، هو وضع الية شفافة للتعيينات في المراكز العليا في الدولة. عمليا، شكلت هذه الالية خطوة اصلاحية جوهرية لأنها سمحت بخلق بيئة اكثر تنافسية وعدالة في شغل الوظائف العامة، مما اعطى اشارة ايجابية للمواطن وللقطاع الخاص على حد سواء بأن الدولة جادة في اعتماد معايير حديثة للادارة الرشيدة.

ع. ش

إقتصاد

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

ورش وزارة الأشغال... برّا بحرًا وجوًّا
رسامني: أطلقنا مشروع "لبنان على السكة"

منذ تشكيل حكومة الانقاذ والإصلاح أطلقت كل الوزارات لا سيما الخدماتية منها، ورش عمل لمعالجة لمشكلات المتراكمة منذ سنوات، وتمكنت من خوض معركة الاصلاحات والتعيينات محققة انجازات كبيرة. هكذا كان حال وزارة الاشغال العامة والنقل، التي عملت على معالجة المشكلات والقطاعات التي تغطيها، لا سيما في مطار رفيق الحريري الدولي، وفي مرفأي بيروت وطرابلس

يشمل عمل وزارة الاشغال العامة والنقل الاهتمام بكل الطرقات والجسور، النقل العام والخاص، السلامة المرورية، ادارة مرافىء العبور البرية والجوية والبحرية وتنظيمها، تأهيل البنى التحتية، المباني والتنظيم المدني، شبكات المياه، تنظيم الاملاك البحرية وادارتها، ومنح تراخيص العمل للمهندسين.

لعل ابرز ما قامت به الوزارة هو تعيين الهيئة الناظمة للطيران لتفعيل عملها بعد سنوات من صدور قرار تشكيلها، الى جانب اطلاق مركز سلامة الطيران المدني في مطار بيروت بعد سنوات من التوقف، وتأهيله مع مرفأي بيروت وطرابلس واجراء اصلاح هيكلي فيهما. وقد تم العمل على استقدام بواخر ترفع ايرادات مرفأ صيدا من خلال استيراد المواد الغذائية وتصديرها، اضافة الى بدء العمل على تشغيل مطار القليعات في عكار.

كذلك باشرت الوزارة اجتماعات مع الحكومة السورية بعد وقف الحرب، حيث تم انجاز تفاهمات حول تنظيم النقل البري بين لبنان وسوريا. تمثل ابرز التفاهمات والقرارات في دراسة اعفاء الشاحنات ومركبات النقل العام من رسوم الدخول والخروج، والالتزام باتفاقية تنظيم انتقال الاشخاص ونقل البضائع الموقعة بين البلدين عام 1993. كما تضمنت ايضا دراسة تمكين الشاحنات اللبنانية من الوصول الى اسواق لا تغطيها الشاحنات السورية، توحيد الرسوم، ضبط حركة سيارات النقل العام عبر مراكز الانطلاق المعتمدة في كلا البلدين، وغيرها من اجراءات تتعلق بالجمارك، وذلك بهدف تقليص التكاليف التشغيلية وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للجانبين. نفذت ورش الوزارة على مراحل تعزيل وتنظيف مجاري تصريف مياه الامطار

وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني.

على جميع الاوتوسترادات والمناطق التي تقع ضمن نطاق صلاحياتها، وذلك من اطراف مدينة بيروت نحو الجنوب والبقاع والشمال وصولا الى جبل لبنان، في اطار جهودها المستمرة للحد من حوادث السير وتأمين السلامة المرورية. كما باشرت تنفيذ اعمال صيانة عدد من الطرق واصلاحها في مختلف المناطق.

يدور نقاش حاليا حول موضوع تمويل الدراسة لمشروع اوتوستراد ونفق بيروت البقاع نظرا الى أهمية هذا المشروع الحيوي والمهم للبنان، وهذا ما تم بحثه مع رئيسي الجمهورية والحكومة ووزير الاشغال وعدد من نواب المتن الاعلى.

كذلك برزت امام الوزارة مشكلة تراكم النفايات بشكل يومي ومستمر على طرقات البلدات الداخلية، وفي تلك التي تكون مرتفعة جغرافيا عن الاوتوسترادات، فأوعز وزير الاشغال فايز رسامني بضرورة قيام البلديات برفعها كي لا تجرفها السيول نحو المصبات على الاوتوسترادات مما يؤدي الى انسدادها. كذلك الامر بالنسبة الى شركات رفع النفايات التي وقعت عقودا مع الدولة اللبنانية، فطلب منها رفع النفايات عن الاوتوسترادات وعن غيرها من الطرقات، داعيا الى ضرورة رفعها بشكل متواصل منعا لجرفها نحو مصبات المياه أيضا. كما طلب من كل الوزارات والجهات المعنية ضرورة قيام الجميع بمسؤولياتهم ضمن اطار تكاملي.

"الامن العام" التقت وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني.

■ ما هي ابرز المشاريع التي تقوم بها حاليا وزارة الاشغال العامة؟ ماذا انجز وماذا تبقى؟

□ نقود في وزارة الاشغال العامة والنقل ورشة وطنية كبرى تتوزع بين مشاريع انجزت بالكامل، واخرى قيد التنفيذ، وثالثة في طور الدراسة في انتظار استكمال شروطها الفنية والادارية. على صعيد البنى التحتية يتقدم تنفيذ مشروع "لبنان على السكة" لإعادة تأهيل الطرق والجسور وصيانتها بوتيرة متسارعة، فيما يشهد مطار رفيق الحريري الدولي اعمال تطوير شاملة تشمل تحسينات داخلية وخارجية، ويجري العمل على اعادة تشغيل مطار القليعات في الشمال بهدف تفعيله في اقرب وقت ممكن. في قطاع النقل، نعمل بالتعاون مع القطاع الخاص على توسيع شبكة النقل المشترك وزيادة عدد الحافلات لتغطية وجهات جديدة، اضافة الى اعادة تأهيل المعابر الحدودية المتضررة من القصف الاسرائيلي. اما في المرافئ، فقد أطلقنا مشروع اجهزة المسح الضوئي للحاويات في مرفأي بيروت وطرابلس لتعزيز الرقابة ومنع التهريب، وهو قيد التنفيذ، كما حققنا خطوات متقدمة في تنظيم الاملاك البحرية وادارتها بين ما انجز وما هو قيد الانجاز. على المستوى المؤسسي، سجلنا انجازا بارزا بإعادة تفعيل الهيئة الناظمة للطيران المدني للمرة الاولى منذ اكثر من عقدين، الى جانب اطلاق مركز سلامة الطيران المدني في مطار بيروت بعد سنوات من التوقف.

بدء تنفيذ مشروع "لبنان على السكة" لاعادة تأهيل الطرق والجسور وصيانتها

■ بالنسبة الى مرفأ بيروت، كيف تم تطوير الخدمات فيه وتسريع التفريغ واجراءات التفتيش؟ هل تعمل اجهزة الكشف (Scanners) وهل تم ضبط المخالفات؟

□ من اهم القرارات التي اتخذناها إطلاق اجهزة المسح الضوئي للحاويات في مرفأي بيروت وطرابلس بموجب قرار من مجلس الوزراء، وبالتنسيق مع وزارة المال، على ان يتم تنفيذه عبر عقد مع شركة خاصة. هذه الاجهزة التي ستركب خلال الاشهر القليلة المقبلة وتعمل باشراف الجمارك اللبنانية، قادرة على مسح نحو 100 حاوية في الساعة وكشف ادق المخالفات، مما يرفع من مستوى الشفافية ويعزز ثقة المجتمع الدولي بمرافئنا. كما نعمل على اصلاح هيكلي من خلال اختيار لجنة ادارية موقتة للمرفأ، تضم خبرات متخصصة لدعم الوزارة في ادارته بكفاءة وشفافية. في الاطار نفسه، نضع استراتيجيا بحرية وطنية على غرار ما تحقق في قطاع الطيران، تشمل انشاء هيئة ناظمة مستقلة لكل المرافئ اللبنانية، وسنطلق مشاريع اخرى في القريب العاجل بهدف تحسين الحوكمة، وازالة تراكمات الفساد، وتحديد دور كل مرفأ وفق موقعه ووظيفته الاستراتيجية.

■ هل انجزت الوزارة ما عليها من متطلبات في مطار رفيق الحريري الدولي؟

□ نعمل على تأهيل شامل لمطار رفيق الحريري الدولي عبر تعبيد الطريق المؤدية اليه وتركيب انارة حديثة في الشوارع، الى جانب تحسينات داخلية ترفع مستوى تجربة المسافرين. على الصعيد التقني قمنا بتركيب وتشغيل 30 بوابة الكترونية (E-Gates) بتمويل دولي بلغت قيمته 1.1 مليون دولار، مما سرع اجراءات السفر وعزز الامن عبر استخدام أحدث التقنيات. كما اعدنا تفعيل مركز سلامة الطيران، واطلقنا برنامجا تدريبيا للمراقبين الجويين بالتعاون مع منظمة "ايكاو". اداريا، جرى تعيين مجلس ادارة الهيئة الناظمة للطيران المدني للمرة الاولى منذ 23 عاما، في خطوة اصلاحية اساسية تمت وفق آليات شفافة. اما على مستوى الخدمات، فهناك مشاريع قيد التنفيذ تشمل تحديث صالات VIP، انشاء مسارات Fast Track، تجديد المرافق الصحية، اضافة الى خطط لتوسعة المطار قيد الدراسة.

■ ماذا عن مطار القليعات في الشمال؟

□ اعادة تشغيل مطار رينيه معوض في القليعات تمثل ركيزة اساسية لتحفيز الحركة التجارية والسياحية في الشمال. انجزت دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمطار، والمشروع في انتظار الخطوات التنفيذية لإعادة تشغيله. زرت مطار القليعات وصار لدي قناعة راسخة بأنه سيغير وجه المنطقة. هذا هو ما نقصده عندما ◄

إقتصاد

◄ نتحدث عن الانماء المتوازن، فالمطار قريب من مرفأ طرابلس (نحو عشرين دقيقة فقط) وهناك العديد من المستثمرين المهتمين به. نحن الان نتحدث ايضا عن الطرق المؤدية اليه، وطلبنا من المتعهد المباشرة في اعادة تأهيل المعابر الحدودية الثلاثة، العبودية - العريضة - ووادي خالد، في اطار تنمية منطقة عكار.

■ مع اقتراب فصل الشتاء، هل باشرت الوزارة تنظيف مجاري مياه الامطار؟

□ سوف نباشر في مطلع ايلول حملة تنظيف شاملة لمجاري مياه الامطار في مختلف المناطق التي تقع ضمن صلاحيات الوزارة، مع التركيز على النقاط التي شهدت تجمعات للمياه في السنوات الماضية. في موازاة ذلك، سنطلق حملة توعية وطنية للحد من رمي النفايات، بهدف اشراك المواطنين في الحفاظ على نظافة شبكات تصريف المياه ومنع انسدادها، لأن الحل المستدام يبدأ من وعي المجتمع وسلوكه.

■ كيف تقيمون عمل باصات النقل العام منذ تشغيلها؟ وهل هناك نية لزيادة عددها؟

> **اجهزة المسح الضوئي في المرافىء للحاويات قادرة على مسح 100 حاوية في الساعة**

□ التقييم الاولي ايجابي، فقد شهد القطاع نقلة نوعية منذ اعادة تشغيل الحافلات عام 2024 بالشراكة مع القطاع الخاص. لدينا حاليا 11 خطا قيد التشغيل، منها 5 في بيروت و6 في مناطق اخرى، تنقل يوميا بين 5500 و6000 راكب عبر 93 حافلة. في خلال المرحلة المقبلة، ووفق اتفاقيات موقعة، سنضيف الى الاسطول اكثر من 130 حافلة لتوسيع الخطوط والوصول الى مناطق جديدة، لا سيما تلك التي لم تكن مشمولة بالخدمة. علما اننا نخضع القطاع لتقييم دوري بهدف تطويره بما يلبي حاجات المواطنين. في لبنان اكثر من مليون سيارة، منها 300 الف في بيروت وحدها. لكن لا يوجد نقل عام منظم، ولا سياسة واضحة لادارة قطاع السيارات. من دون نقل عام فعال، سنبقى في فوضى السيارات والتلوث والحوادث.

■ ماذا عن حل مشاكل السير والزحمة على الطرقات وتزايد حوادث السير؟

□ اطلقنا حملة وطنية "لبنان على السكة" لصيانة الطرق والجسور وتأهيلها، وهي خطوة اساسية لكنها ترافقت مع ازدحام اضافي فوق الزحمة المعتادة في فصل الصيف. نحن ننسق بشكل يومي مع قوى الامن الداخلي لتنظيم السير واصدار تنبيهات للمواطنين. وضعت الوزارة ايضا خططا لمعالجة الواقع المروري والطرقات، واشدد هنا على ان المسؤولية مشتركة، والحل يتطلب تمويلا ضخما وارادة سياسية جادة. لا يمكن وضع خطة عمل من دون معرفة الاسباب. فالمشاكل متعددة، من الانارة المفقودة، الى مناهل الصرف الصحي المسروقة، وصولا الى سوء الادارة والمعالجات العشوائية السابقة. كل ذلك جعل الطرقات اكثر خطورة على حياة الناس. ارتفعت مؤخرا نسبة الحوادث بشكل مرعب، من ابرز اسبابها: السرعة الزائدة، استخدام الهاتف الخليوي في اثناء القيادة، الحفر المفاجئة والمطبات غير المدروسة، غياب اشارات المرور والتنظيم. علما ان معالجة الحفر او المطبات هي مجرد ردود فعل، وليست حلا حقيقيا. نحن نعمل على خطة شاملة للسلامة الطرقية، لكن المسؤولية لا تقع على وزارة الاشغال فقط، بل على وزارة الداخلية والبلديات، وكل جهة تتحمل جزءا من الاعباء. في المقابل، تتركز اولويات الوزارة اليوم على الانارة خصوصا داخل الانفاق، واعادة تأهيل جسور المشاة، حيث يحتاج لبنان الى 120 جسرا جديدا، ومعالجة الحفر والمطبات العشوائية. الوزارة وضعت خطة لتغطية 80 في المئة من انارة الانفاق خلال السنوات الثلاث المقبلة ضمن مشاريع استراتيجية.

■ ما هي المعوقات التي تواجه عمل الوزارة؟

□ طلبنا من مجلس الوزراء ميزانية تصل الى 800 مليون دولار، وهي كلفة تقديرية لإعادة تأهيل الطرق الرئيسية. لكن الدولة وحدها لا تستطيع تغطية هذا المبلغ، واذا لم يساعدنا احد سنحتاج الى 6 سنوات على الاقل لتأمين التمويل. اهم مشروعين حاليا لدى الوزارة هما اعادة تأهيل طريق بيروت - المصنع، واعادة تأهيل طريق بيروت - طرابلس - الحدود الشمالية، والطرقات الداخلية والمطبات العشوائية، خاصة في البقاعين الاوسط والغربي.

■ هل من دول تقدم مساعدات او هبات؟

□ هناك دول تساعد، ولقد أثرنا مع السفير الصيني موضوع الهبة الصينية المتمثلة بمئة باص مخصصة لدعم قطاع النقل العام في لبنان، وعن موعد وصولها الى لبنان من اجل ادخالها حيز الخدمة في اقرب وقت ممكن. عرض السفير الصيني مجموعة من المبادرات التي تعكس التزام بلاده دعم لبنان بهبات اضافية تتعلق بمشاريع البنى التحتية والطرقات، الى جانب دعوة وفود لبنانية للمشاركة في دورات تدريبية متخصصة في الصين لبناء القدرات وتعزيز الكفايات الفنية.

منكن وفيكن
من الـ 1953
لبنانيي
أباً عن جدّ
Le Charcutier

تربية

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

التعليم نحو مستقبل أفضل للأجيال المقبلة
يرق: نعمل على نظام مميّز لتحقيق العدالة

تعد الامتحانات الرسمية في لبنان محطة مفصلية في المسار الاكاديمي فهي لا تقتصر على تقييم التحصيل العلمي، بل تشكل معيارا وطنيا لقياس مستوى التعليم وجودته. تكمن اهميتها في دورها في ضبط العملية التعليمية، وضمان العدالة بين الطلاب من مختلف المناطق والمدارس، كما تعد شرطا اساسيا للانتقال الى التعليم العالي

تلعب المسابقات دورا محوريا في تحديد المستقبل الاكاديمي والمهني للطلاب، وتنظم الامتحانات من وزارة التربية والتعليم العالي، على ان تطبق بشكل موحد على جميع الطلاب في مختلف المناطق اللبنانية، مما يجعلها اداة فعالة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية او نوع المدارس التي يدرسون فيها، سواء كانت رسمية او خاصة. وتظهر الاهمية في كونها شرطا اساسيا للانتقال من مرحلة دراسية الى اخرى، اذ تسمح للوزارة بتحليل نتائج الطلاب ومقارنتها بين المناطق والمدارس، مما يساهم في اكتشاف مكامن الخلل في النظام التعليمي، وبالتالي اتخاذ قرارات لتطوير المناهج وتدريب المعلمين وتحسين الاداء التربوي بشكل عام. كما انها تعزز روح المسؤولية والانضباط لدى الطالب، وتدفعه الى المثابرة، والالتزام في الدراسة، وهي مهارات اساسية يحتاجها في الحياة الجامعية والمهنية لاحقا. من الناحية النفسية والتربوية، تساعد الامتحانات الرسمية على اعداد التلميذ لمواجهة الضغوط والتحديات مما يقوي ثقته بنفسه، ويجعله اكثر قدرة على التعامل مع المواقف المصيرية. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الامتحانات بدءا من ازمات اقتصادية وضعف في البنى التحتية، وصعوبات تقنية وادارية، الا انها ما زالت تشكل رمزا للثبات التربوي، وتحظى بمكانة مهمة لدى الطلاب والاهالي، والمؤسسات التعليمية. من هنا، فان اهمية الامتحانات الرسمية لا تقتصر على كونها مرحلة انتقالية في حياة التلامذة، بل هي جزء اساسي من بناء نظام تعليمي وطني متماسك، يضمن الجودة والشفافية والمساواة.

"الامن العام" التقت المدير العام لوزارة التربية الدكتور فادي يرق.

■ كيف تقيمون سير الامتحانات الرسمية لهذا العام من حيث التنظيم والمستوى؟

□ على الرغم من الازمات التي مر فيها لبنان، نحاول باستمرار ترسيخ استقرار عملية الامتحانات، وقد اتخذنا سلسلة اجراءات بعد التحديات المتنوعة التي عاشتها البلاد من كورونا الى الازمات الاقتصادية والنقدية والامنية. بالتالي، اجرينا هذه السنة اختبارات كاملة، فانتقلنا من الاسئلة والمواد الاختيارية الى الدراسية كافة، ضمن التنسيق مع المركز التربوي للبحوث والانماء الذي اجرى دراسة عن الدروس المنفذة في المناطق، وتم الاخذ في الاعتبار المدارس التي تتعرض للعدوان الاسرائيلي بصورة شبه مستمرة. وكانت توجيهات معالي وزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة ريما كرامي بأن تكون الاسئلة مدروسة ومطابقة للمنهاج المطلوب. اعطينا توجيهات لرؤساء المناطق لاختيار المراكز الاكثر تجهيزا وخصوصا في الاماكن التي تأثرت بالاعتداءات الاسرائيلية، وذلك بصورة تضمن سلامة انتقال المرشحين والأساتذة، فيما كانت لدينا خطة بديلة في حال حصول اي طارئ. تم اختيار مراكز للمرشحين ذوي الاحتياجات الخاصة والصعوبات التعليمية، مجهزة لاستقبالهم، ووضعنا في تصرف اصحاب الصعوبات اساتذة لمواكبتهم ودعمهم. بناء على ما تقدم، تمت الامتحانات بسلاسة ويسر وكانت الامور منظمة وهادئة، وجرى تدارك اي امر قد يؤثر على حسن سيرها لجهة تأمين المراقبين والتجهيزات اللازمة للمراكز. وقد كان لتعاون قوى الامن الداخلي معنا لجهة ايصال المسابقات في الاوقات المناسبة اثر ايجابي، اضافة الى مهامهم بتأمين المراكز التي بلغ عددها 229 مركزا، اضافة الى نحو 10 مراكز تصحيح كانت موزعة على مختلف محافظات لبنان. كذلك ننوه بالجهد الذي قام به الجيش اللبناني لجهة تأمين المراكز وخصوصا مركز وضع اسئلة الامتحانات، حيث اتخذ كل الاجراءات التقنية والامنية لمنع اي تسريب الكتروني او ورقي. وعلى الرغم من ان تعويضات الامتحانات لم تعد مجزية كما كانت عليه سابقا، مما ادى تراجع نسبة المشاركين في المراقبة والتصحيح والاعمال الادارية، الا ان عددا من افراد الهيئة التعليمية كانوا حرصاء على المشاركة في مختلف الاعمال، وكان لهم الجهد الاكبر في انجاز هذا الاستحقاق الوطني. كما قام عدد من الجهات المانحة بتأمين القرطاسية وعدد من اللوازم والتجهيزات اللوجستية الضرورية لاجراء الامتحانات. اما من حيث المضمون، فقد عادت الامتحانات الى ما كانت عليه قبل كورونا والازمة الاقتصادية، اي اعتمدت المواد من دون اي تعديل وتم الغاء تقليص مدة المسابقة، مما اسهم في تنويع الاسئلة وطرحها من مختلف محاور المنهاج المطلوب. اننا نقوم راهنا بدراسات تحليلية للنتائج وكلفنا معاوني رئيس اللجان الفاحصة من رؤساء المصالح والوحدات في الوزارة، اجراء دراسات تحليلية لنتائج الامتحانات، بغية التخطيط التربوي للعام المقبل وتطوير الآليات الاجرائية للامتحانات.

■ هل واجهتم تحديات لوجستية او امنية خلال فترة الامتحانات، وكيف تم التعامل معها؟

المدير العام لوزارة التربية الدكتور فادي يرق.

□ كالعادة، قبيل كل استحقاق تربوي، قمت شخصيا بزيارات الى المديرية العامة للامن الداخلي والتنسيق مع قيادة الجيش مديرية المخابرات، وذلك من اجل حماية مركز وضع الاسئلة وعزله عن كل امكانات التواصل مع الخارج. كما ان الوزيرة كرامي كانت قد اجتمعت مع وزيري الداخلية والدفاع الوطني في هذا الخصوص. في الخلاصة، قامت قوى الامن مشكورة بحماية مراكز الامتحانات ونقل الاسئلة، وقام الجيش اللبناني بتكليف دوريات للمحافظة على الامن في محيط مراكز الامتحانات في المناطق كافة. اما التحديات فقد تمثلت في العدوان الاسرائيلي الذي تعرضت له منطقة بعلبك الهرمل، حيث سقط زجاج الممرات في مركز الامتحانات في شمسطار ولم يصب اي مرشح او استاذ بأذى. لقد كنا نتابع لحظة بلحظة مع المعنيين، الاوضاع الامنية باستمرار لتأمين سلامة الامتحانات والعاملين في اطارها. لقد واجهنا تحديات امنية، خصوصا لجهة العدوان الاسرائيلي المتكرر على عدد من المناطق اللبنانية، الذي اجبرنا على تغيير مراكز الامتحانات في عدد من المناطق، اضافة الى اعتماد مراكز احتياطية كخطة بديلة لنقل المرشحين في حال تعرض أي مركز للاضرار نتيجة العدوان المتكرر، وكان آخرها الغارة التي ادت الى تضرر احد مراكز الامتحانات في المنطقة التربوية في بعلبك الهرمل. هنا، لا بد من التنوية بشجاعة المرشحين والمراقبين في هذا المركز الذين بقيوا فيه، واستمروا باجراء الامتحانات ولم تتعطل الامتحانات فيه على الرغم من تكسير الزجاج في المبنى. كما انه تم تسجيل وقوع غارات اسرائيلية على التلال المواجهة لمركز التصحيح في النبطية، وكان للتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية الاثر الكبير في متابعة الامور ذات الطابع الامني، والتمكن من تخطيها وانجاز الامتحانات. اما بالنسبة الى الامور اللوجستية فالتحديات كما هي دائما، اي الحاجة الى عدد من المباني المدرسية المعتمدة، كمراكز الى الصيانة وتأمين الكهرباء في شكل منتظم فيها، اضافة الى شح موارد تأمين التجهيزات حيث اضطرت الوزارات الى طلب توفير هذه اللوازم من جهة مانحة. كما انوه في هذا السياق، بفريق العمل المسؤول عن تنظيم الامتحانات الرسمية الذي كان يتمتع بالحرفية اللازمة على الرغم من قلة عدد افراده.

> **نحرص على تأمين سلامة المرشحين والمراقبين**

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان نزاهة الامتحانات ومنع الغش؟

□ تم تأمين خط ساخن لتلقي الشكاوى ومتابعتها مباشرة، وقد تجاوز عدد الاتصالات المئات، ان كان ذلك للابلاغ عن الشكاوى او الاجابة عن الاستفسارات او الاستيضاحات. في اطار منع الغش، تم وضع آلية جديدة لتوزيع المراقبين للحد من احتمال حصول أي تواطؤ، من خلال اختيار المراقبين من مدارس ومناطق مختلفة. كما جرى تفعيل عمل كاميرات المراقبة في المراكز قبل اجراء الامتحانات، والطلب من رئيس المركز تكليف مراقب خاص لمتابعة كاميرات المركز طوال فترة اجراء الامتحانات. كذلك تم تشكيل فريق عمل مركزي ضمن دائرة الامتحانات لمراقبة المراكز من خلال الشاشات وضبط محاولات الغش وابلاغ رؤساء المراكز بها، وتم اتخاذ اجراءات في حق التلامذة المخالفين لجهة اقصائهم عن الامتحانات. اضافة الى اصدار التعاميم والمذكرات ذات الصلة، التي تبين بوضوح ما هي المخالفات التي على المرشح تجنبها خصوصا لجهة حيازة الهاتف الخلوي او الساعة الذكية ومستندات الغش، اضافة الى التعاون القائم بين القوى الامنية والمراقبين في المراكز لتفتيش المرشحين قبل دخولهم وتنبيههم من ارتكاب اي مخالفة تحت طائلة الاقصاء. في ما يخص التصحيح تم اعتماد رقم وهمي للمسابقة كالمعتاد لمنع اطلاع أي مصحح على اسم المرشح او رقم ◄

◄ ترشيحه، وتصحيح المسابقة من جانب مصححين اثنين من دون اطلاع اي منهما على علامة الآخر. وفي حال التباين لاكثر من علامتين، يتولى المقرر او من يكلفه بت هذه العلامات. كما تمت متابعة التقارير الصادرة عن التطبيق الالكتروني المعتمد للتصحيح، خصوصا لجهة التأكيد على العلامات اللاغية والعلامات القصوى وتطابق العلامات الجزئية، كما تم فتح المجال لاعادة النظر بالنتائج بعد صدوره عبر رابط الكتروني وتم تلقي نحو 5000 طلب. مع الاشارة الى ان اعادة النظر لا تعني اعادة التصحيح وذلك التزاما منا بأحكام المرسوم الناظم للامتحانات الرسمية، لكي يتم التحقق من الرقم الوهمي المعتمد لكل مسابقة من مسابقات المرشح ومطابقة جداول العلامات اليدوية مع تلك المكننة والتحقق من صحة الاحتساب.

■ هل طرأت اي تغييرات على نمط او مضمون الامتحانات مقارنة بالسنوات السابقة؟ ولماذا؟

□ نحن نعتمد التوصيفات التي تتم فيها الامتحانات العادية، وذكرنا بأننا اعتمدنا المواد كافة من دون الاختيارية لجهة الاسئلة والمواد.

■ كيف كانت مشاركة القطاع التربوي الخاص في ورشة الامتحانات الرسمية؟

□ يشارك القطاع التربوي الخاص في وضع الاسئلة والمراقبة والتصحيح، ونحن على تنسيق مع اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة. كما نعمل على وضع دراسة معمقة لمكننة كل جوانب الامتحانات الرسمية وعملنا لهذه الغاية على تأمين التمويل من جهات مانحة لتطوير العملية اللوجستية والتربوية والادارية للامتحانات الرسمية. كذلك عملنا لهذه الغاية على تأمين التمويل من جهات مانحة لتطوير العملية اللوجستية والتربوية والادارية من ترشيح التلامذة الى اختيار المراكز، وتوزيع المرشحين والمراقبين ورؤساء المراكز الى التصحيح في شكل الكتروني. كما نعمل مع متخصصين لتطوير برنامج الكتروني.

■ ما هي نسب النجاح لهذا العام، وما هو تقييمكم للعام الدراسي المنصرم؟

□ العام الدراسي المنصرم شهد العديد من التحديات الامنية والمالية لجهة تأمين التمويل الكافي للانفاق على المدارس وانصاف افراد الهيئة التعليمية. كما نشكر معالي الوزيرة الدكتورة كرامي التي عملت مع وزير المال، وامنت التمويل اللازم للامتحانات الرسمية. اما النسب المئوية للنجاح فهي: الاداب والانسانيات 59,28%، الاجتماع والاقتصاد 85,62%، العلوم العامة 91,92%، علوم الحياة 91,00%.

> **الوزارة اعتمدت آليات صارمة لضمان النزاهة**

■ كيف ستدعم وزارة التربية الطلاب الذين لم يتمكنوا من النجاح في الامتحانات الرسمية؟

□ تقدمت الوزارة بمشروع مرسوم الى مجلس الوزراء الذي وافق مشكورا على اجراء دورة استثنائية للامتحانات الرسمية، مما يشكل فرصة اضافية للتلامذة الذين لم يوفقوا في الدورة العادية، ونتمنى النجاح لجميع المستحقين. المدارس الخاصة ليست كلها بالجودة نفسها وكذلك المدارس الرسمية، لذلك نراهن على تعميم تجربة المدارس الرسمية الناجحة، وذلك من خلال اختيار المدير الجيد والطاقم التعليمي والاداري المتعاون والكفي، لكي تصبح المدرسة الرسمية خيارا نوعيا امام اللبنانيين في كل المناطق. اننا نعمل في هذا السياق، وفقا للاولويات التي حددتها معالي وزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة ريما كرامي، من اجل تحسين المدرسة الرسمية، لا سيما وان الوزارة اجرت التقييم التشخيصي الوطني للمتعلمين في المدارس الرسمية من الصف الثالث الاساسي حتى السادس الأساسي، ونشرت نتائج هذا التشخيص ليكون بين ايدي الباحثين والدارسين والمهتمين. هناك حملة دعم للمدرسة الرسمية، تهدف الى حشد كل الطاقات من اجل دعمها في كل المجالات. ختاما، اود توجيه تحية شكر وتقدير الى المديرية العامة للامن العام ممثلة بحضرة اللواء حسن شقير وفريق عمله، وتحية ايضا الى مجلة "الامن العام" التي تعتبر وسيلة اعلامية قل نظيرها في ايامنا هذه لجهة الدقة في اختيار المواضيع والجدية والصدقية اللتين تتمتع بهما.

مطاحن التـــاج
CROWN FLOUR MILLS

مطاحن التاج:

رحلة الجودة والإبداع في صناعة الطحين

تُجسّد مطاحن التاج، الراسخة في عمق التاريخ اللبناني العريق، نموذجا بارزاً للصناعة الوطنية الرائدة في مجال طحن القمح وإنتاج الدقيق. وقد ارتكزت الشركة، منذ نشأتها، على رؤية استراتيجية طموحة ترمي إلى تحقيق التميّز، عبر دمج الإرث الغني بالتكنولوجيا المتطورة لتقديم منتجات عالية الجودة، تُلبّي شعار «طحين نثق به».

تتمتع مطاحن التاج بطاقة إنتاجية ضخمة تصل إلى ١٥,٠٠٠ طن من القمح المطحون شهرياً، لتغطية احتياجات السوق المحلي وفقا لأعلى معايير الجودة. ويتّسم العمل في مطاحن التاج بالدقة والمهنية العالية، بدءاً من اختيار أفضل أصناف القمح وصولاً إلى مراحل الطحن والتعبئة المتقدمة. نسعى في مطاحن التاج جاهدين لدعم نجاح عملائنا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تعزز قدراتهم وتُمكنهم من بلوغ أعلى مستويات الأداء والجودة، إيمانا منا بأنّ نجاحهم هو ركيزة أساسية في رسالتنا ورؤيتنا المستقبلية. وتبقى مطاحن التاج مصدر فخر للبنان، وشريكا موثوقا في بناء غذاء متوازن ومستقبل مشرق.

صحّة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

القطاع الإستشفائي الخاص في مواجهة تحدّيات يوميّة يارد: نطالب بسياسة صحيّة توفّر الدعم اللازم

تعيش المستشفيات الخاصة في لبنان ازمة حادة تهدد وجودها واستمراريتها، نتيجة الانهيار الاقتصادي وتراجع قيمة الليرة، اضافة الى تراكم المستحقات المتأخرة من الجهات الرسمية وعدم قدرتها على تغطية التكاليف التشغيلية. هذه المحنة ادت الى تقليص الخدمات وتقليل عدد الاسرة وحتى اقفال البعض منها، مما أثر سلبا على جودة الرعاية الصحية

لطالما وفرت هذه المؤسسات الصحية على مدى العقود الماضية خدمات طبية لملايين اللبنانيين، وملأت الفجوة التي خلفها ضعف القطاع العام في الاستشفاء. فهي لم تكن فقط مؤسسات علاجية، بل مراكز طبية متكاملة، تضم أفضل الكوادر التخصصية، واحدث المعدات، وتواكب التطورات العالمية في مجالات الطب والتكنولوجيا، الا ان هذا الواقع بدأ يتغير جذريا مع تفجر الازمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ العام 2019. بدأت اسس هذا القطاع تتصدع، ومن أبرز المشكلات التي تواجه التأخير في دفع المستحقات وتقدر بآلاف المليارات، في موازاة ارتفاع كلفة التشغيل بشكل غير مسبوق. فالكهرباء التي كانت سابقا تؤمن جزئيا من مؤسسة كهرباء لبنان باتت اليوم مفقودة، مما اضطر المستشفيات الى الاعتماد الكامل على المولدات الخاصة. هذه المؤشرات وضعت القطاع برمته امام مفترق طرق خطير، لن يكون الضحية فيه الا المواطن العادي الذي لن يجد بابا يطرق حين يحتاج الى علاج او عملية، او حتى فحص طبي.

ان الحفاظ على المستشفيات الخاصة ليس ترفا، ولا خيارا سياسيا او اقتصاديا، بل هو قضية وطنية وانسانية، تتعلق بصحة اللبنانيين وامنهم الاجتماعي.

"الامن العام" حاورت نقيب اصحاب المستشفيات في لبنان البروفسور بيار يارد.

■ هل استطاعت المستشفيات الخاصة تأمين كل ما هو مطلوب رغم الازمة؟

□ على الرغم من الضغوط المتراكمة على القطاع الصحي الخاص، فقد تمكن من الاستمرار في تأمين معظم الخدمات الطبية المطلوبة، وان بالحد الادنى. هذا الامر لم يكن سهلا، بل جاء نتيجة جهود جبارة من ادارات المستشفيات والطاقم الطبي والتمريضي الذين عملوا في ظروف صعبة، مع تراجع الدعم الحكومي وغياب التمويل الكافي. فقد اعتمدوا خيارات بديلة، كتقنين استخدام المواد، والاعتماد على الاستيراد المباشر، كما ساعدت بعض المبادرات الفردية والدعم الاهلي في ابقاء الاقسام الحيوية قيد التشغيل. رغم ان البنى التحتية تعاني والهجرة الطبية مستمرة، الا ان نسبة كبيرة من اللبنانيين لا تزال تتلقى العلاج داخل البلاد، مما يدل على القدرة على الصمود حتى اللحظة.

■ ما أبرز الصعوبات اليومية التي تواجهونها حاليا؟

□ المشاكل التي تعترضنا اصبحت جزءا من الحياة اليومية. ابرز ما يواجهنا الغلاء الهائل في كلفة المستلزمات الطبية، حيث اصبحت تشترى في معظمها بالدولار، فيما الايرادات لا تزال بالليرة اللبنانية. الازمة لم تتوقف بعد، فالكهرباء شبه غائبة مما يضطرنا الى تشغيل المولدات طوال اليوم، وما يترتب عن ذلك من تكاليف تشغيلية كبيرة جدا. اضافة الى ارتفاع كلفة المحروقات وتراجع الخدمات، كما ان هناك نقصا في الكوادر نتيجة موجات الهجرة الكبيرة للاطباء والممرضين، وعدم القدرة على تقديم حوافز كافية للإبقاء عليهم. كل هذه العوامل مجتمعة تصعب العمل، وتجعل من كل يوم عمل تحديا حقيقيا للبقاء.

■ ما هي اسباب ارتفاع كلفة فاتورة الاستشفاء؟

□ ما نطلبه هو نتيجة طبيعية لتضاعف التكاليف التشغيلية التي تتحملها المستشفيات. فكل جزء من العملية الطبية بات مكلفا بشكل كبير، من القفازات الى الاجهزة المتطورة. كما تشمل ايضا التشغيل الكامل للمولدات لساعات طويلة بسبب انقطاع الكهرباء، وشراء الوقود ودفع رواتب تتناسب مع الواقع المعيشي الجديد. الفاتورة ترتفع والدولة لا يمكنها دعم القطاع بشكل كاف، والجهات الضامنة لا تواكب الغلاء، مما يتركنا في بعض الاحيان نواجه مصيرنا ومضطرين لتحميل المريض جزءا من الكلفة. هذا يخلق مشكلة اخلاقية وانسانية حادة، اذ اننا ندرك معاناة الناس، لكننا لا نستطيع ان نتحمل الخسارة، خصوصا في غياب اي دعم حقيقي.

■ هل ما زلتم تواجهون ازمة دفع من المرضى او من الجهات الضامنة؟

□ غالبية المرضى لم يعودوا قادرين على تغطية تكاليف العلاج بسبب التدهور الكبير في القدرة الشرائية. من جهة اخرى، ان الجهات الضامنة غير قادرة على دفع مستحقاتها في الوقت المناسب، وغالبا ما تدفع وفق تسعيرات قديمة لا تعكس الواقع الفعلي. الضمان الاجتماعي بدأ يغطي بنسبة 90 في المئة، وهذا امر جيد. كما ان القوى الامنية عادت تدفع التكاليف كاملة، والشكر الكبير لرئيس الجمهورية العماد جوزف عون الذي قام بدعم هذا القطاع والوقوف الى جانبنا.

80 عامًا
تصميم. إنجاز. مثابرة

نقيب اصحاب المستشفيات في لبنان البروفسور بيار يارد.

■ هل خطر الاقفال حقيقي، ما نسبته؟

□ تشهد الساحة الصحية يوما بعد يوم حالات اقفال. بالفعل، لقد اجبرت مستشفيات عدة، لا سيما تلك الموجودة في الاطراف او في المناطق التي تعاني من ضعف في الموارد والدعم، على الاقفال الكامل او التوقف المؤقت عن تقديم الخدمات، بسبب عجزها عن تأمين التكاليف التشغيلية الاساسية. في الوقت نفسه، هناك نسبة كبيرة لم تقفل ابوابها بالكامل، لكنها اضطرت الى تقليص قدراتها بشكل لافت. كما تشير التقديرات الى ان ما بين 70 الى 80% خفضت عدد الاسرة المتاحة، واوقفت اقساما كاملة او قلصت عدد العمليات والخدمات التي تقدمها يوميا، في خطوة اضطرارية للمحافظة على نوع من التوازن المالي، في ظل غياب اي دعم فعلي. هذا الانكماش في حجم الخدمات لم يمر من دون اثار سلبية على المواطنين. فالمريض الذي كان يجد سريرا في الطوارئ خلال دقائق، اضطر للانتظار ساعات او الانتقال الى مستشفى آخر. ما اصاب مستشفياتنا لم يصب فقط المؤسسات، بل امتد ليضرب حق الناس في العلاج والرعاية، وهدد مبدأ العدالة في الوصول الى الخدمات الصحية. هذا المسار التصاعدي ادى الى الاقفال او التقليص، والى كارثة صحية وطنية. فالمستشفى الذي اقفل لا يمكن استبداله بسرعة، والكادر الطبي الذي سرح قد لا يعود، لا سيما في ظل الهجرة الواسعة. من هنا، لا يمكن التعامل مع هذا الخطر بخفة او تسويف، بل هو جرس انذار يتطلب تحركا فوريا على مستوى الدولة والمجتمع معا.

> **نعمل على حل مشكلة المستحقات المتأخرة**

■ ما الخطوات التي تقومون بها لمواجهة هذه المشكلة؟

□ نحن لم نقف مكتوفي اليدين امام الذي طالنا، بل بدأنا اولا بخطوات سياسية وادارية، عبر التواصل مع المسؤولين، لشرح الواقع الخطير الذي يهدد القطاع. كان هناك تأكيد من الجهات الرسمية على ضرورة الحفاظ على الطبابة لكل مواطن. في المقابل، نعمل على اعادة تنظيم العمل داخليا عبر تقليص الخدمات غير الاساسية، وترشيد النفقات والتفاوض مع الموردين، لكنها تبقى حلولا محدودة لا يمكن ان تصمد طويلا من دون تدخل فعال لحل الازمة. ان الوضع في تحسن، ونحن متفائلون في العهد الجديد ونعول كثيرا على الدور الذي يقوم به رئيس البلاد ليعود لبنان مستشفى الشرق.

■ هل هناك تفاوت في التغطية بين الجهات الضامنة الرسمية؟

□ التباين بات مسألة حساسة جدا، ويثير الكثير من الجدل في الوسطين الطبي والشعبي. هناك جهات ضامنة تؤمن تغطية شبه كاملة وبشروط مريحة، في حين ان المواطنين العاديين الذين يعتمدون على الضمان او وزارة الصحة، يواجهون مشكلة التأخير في الموافقات والدفع.

■ ما هو واقع المستشفيات الحكومية مقارنة بتلك الخاصة؟

□ تواجه مستشفيات القطاع العام ازمة متفاقمة تتجلى في تدهور مستمر على مستويات متعددة، تبدأ من ضعف التمويل ولا تنتهي عند حدود نقص الكوادر والتجهيزات. فهذه المؤسسات، التي يفترض ان تشكل العمود الفقري لمنظومة الرعاية الصحية للفئات الاكثر فقرا وهشاشة تركت في مواجهة اعباء تفوق قدراتها، من دون ان يقدم لها الحد الادنى من مقومات الصمود. المشكلة لا تنحصر في شح الموارد المالية، بل تتعداها الى منظومة من القوانين والانظمة البيروقراطية التي تكبل العمل، وتمنع الادارة من اتخاذ قرارات سريعة وفعالة. يضاف الى ذلك، تدني الاجور والامتيازات الممنوحة للعاملين في هذه المؤسسات، يدفع الكفايات للهجرة بحثا عن ظروف عمل أفضل. نتيجة لذلك، تجد المستشفيات الحكومية نفسها عاجزة عن الحفاظ على جذب طاقات جديدة، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. في ظل غياب سياسة صحية واضحة وداعمة، تصطدم بشكل لافت ◄

◄ بجدار الاهمال مما يجعل استمراريتها محل شك، ويهدد فعاليتها وجدواها على المدى الطويل ويمتد ليشمل امن المجتمع الصحي بأكمله، وخصوصا تلك التي لا تمتلك القدرة على اللجوء الى البدائل الخاصة ذات التكلفة المرتفعة.

■ ما هو حجم المتأخرات لدى الدولة؟

□ نعاني اليوم من ازمات مالية خانقة، ابرزها يكمن في مشكلة المستحقات المالية المتأخرة التي لم تدفعها الجهات الضامنة الرسمية، وهي متراكمة وتحولت الى عبء ثقيل يهدد الاستمرارية ويقوض القدرة على توفير الخدمات الطبية للمرضى، علما انها تقدر بالاف المليارات، وهي مبالغ ضخمة تتراكم منذ سنوات. بعضها يعود الى ما قبل الانهيار المالي، وتحديدا منذ ثلاث او اربع سنوات او اكثر، لكنها لم تسدد حتى اليوم. في المقابل، فان كلفة العلاج التي كانت تحتسب في تلك الفترات على سعر صرف 1500 ليرة او 3900، باتت اليوم اعلى باضعاف مضاعفة بفعل تحول التسعير الى الدولار او ما يوازيه في سعر السوق. هذا يعني ان هذه المستشفيات قدمت الخدمة يومها بسعر زهيد ولا تزال تنتظر استرداد كلفتها الاصلية، في وقت باتت فيه الاسعار والاسواق والرواتب والمصاريف في مكان آخر كليا. لكن الاخطر ان هذه المستحقات لم تصرف في الوقت المناسب، ما دفع هذا القطاع الى الاستدانة من الموردين، او الاعتماد على خطوط ائتمانية من المصارف لم تعد متوافرة اليوم. ومع انسداد هذا الافق، اصبحنا غير قادرين على شراء المواد الاساسية، او دفع رواتب الموظفين بشكل منتظم. بعض المستشفيات تقف اليوم عاجزة عن التقدم او التخطيط او حتى الصمود، فقط لأنها لم

نشدد على الكفايات الطبية التي نمتلكها

تحصل على اموالها التي هي حق لها مقابل خدمات طبية انجزت بالفعل. وبسبب التأخير المزمن في الدفع، نشأت فجوة ثقة خطيرة بين القطاع الصحي والدولة، مما دفع البعض الى اتخاذ خطوات تصعيدية، كرفض استقبال بعض الحالات، او التعامل بحذر مع الجهات الضامنة، الامر الذي ينعكس سلبا على المواطنين انفسهم. ان استمرار هذا الواقع من دون تسوية جدية ونهائية لموضوع المستحقات المتأخرة لا يعني فقط اضعاف المؤسسات الطبية، بل هو تهديد مباشر لمستقبل القطاع الصحي ككل.

■ على ماذا تعولون اليوم؟

□ نعمل على مجموعة من العوامل التي نراها مدخلا حقيقيا لاستعادة التوازن في القطاع الصحي، وتعزيز دور المستشفيات الخاصة كشريك اساسي في منظومة الرعاية الصحية الوطنية. نعول على وعي الدولة المتزايد بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص، ليس كمكمل للقطاع العام فحسب، بل كجزء فاعل واساسي في تأمين الطبابة للمواطنين، وقد لمسنا في الفترة الاخيرة تحسنا ملحوظا. لذا نشدد على الكفايات الطبية والادارية التي يضمها القطاع الخاص، والتي اثبتت عبر السنوات قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة رغم التحديات. هذه الكوادر تمثل ثروة حقيقية، ونحن نعمل على توفير البيئة الداعمة لها لضمان استمرار عطائها وتطوير مهاراتها. نعول على مبادرات التعاون بين القطاعين العام والخاص، سواء من خلال عقود الشراكة او عبر خطط تأمين صحي موحد تتيح للمواطن الاستفادة من قدرات المستشفيات الخاصة ضمن منظومة صحية أكثر عدالة وشمولية. هناك مشاريع قيد الدرس او قيد التنفيذ تعطي املا حقيقيا بتحقيق هذا الهدف. اخيرا، نؤمن بالشفافية والحوار البناء مع الجهات الرسمية، ونشدد على ضرورة وضع خطة وطنية صحية تراعي توازن الادوار بين القطاعين العام والخاص وتوفر الدعم المطلوب للاستثمار في الصحة، سواء عبر تحفيزات مالية او تشريعية، او من خلال تسهيل الاجراءات الادارية التي تعوق احيانا تطور هذا القطاع.

FMPS HOLDING S.A.L
MECOMED CERTIFIED
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com

ثقافة

المكتبة الوطنيّة "ذاكرة الوطن" النابضة بالثقافة وثائق نادرة وكتب قديمة والتطلّع إلى الرقمنة

في قلب بيروت، وتحديدا في منطقة الصنائع، تقف المكتبة الوطنية اللبنانية شاهدا على ذاكرة وطن وثقافة شعب. هي ليست مجرد مبنى جميل الطراز، بل فضاء معرفي وتاريخي يجسد الطموح لإحياء دور لبنان كمركز فكري وحضاري في المنطقة. هي من دون شك حاضنة لذاكرة جماعية شبه منسية

المديرة التنفيذية للمكتبة الوطنية جلنار عطوي سعد.

تأسست المكتبة الوطنية في اوائل القرن العشرين، لكنها عانت مثل كل مؤسسات الدولة من الاهمال والتدمير، خصوصا خلال الحرب الاهلية، كما تعرضت مجموعاتها الثمينة من كتب ومخطوطات وارشيف للتلف والضياع. اعيد افتتاحها رسميا عام 2018 في مبناها الجديد في الصنائع، بعد مشروع ترميم وتوسيع المبنى بهبة قطرية. لكن خطواتها تعثرت بعد اشهر من افتتاحها بسبب الازمة الاقتصادية وجائحة كورونا، ومن ثم تعرضها الى اضرار من جراء انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020.

تتلمس المكتبة اليوم بدايات الهدوء بعد ان اعيد افتتاحها في اواخر عام 2022 وهي تشكل مركزا ثقافيا عصريا بمواصفات عالمية. تضم كتبا وصحفا ومجلات قديمة ووثائق نادرة.

"الامن العام" التقت المديرة التنفيذية للمكتبة الوطنية جلنار عطوي سعد.

> **في المكتبة الوطنية نشاطات ثقافية والدعوات عمومية**

■ بماذا تتميز المكتبة الوطنية في الصنائع؟

□ في كل بلد في العالم مكتبة وطنية واحدة تكون مهمتها حفظ التراث الفكري الوطني واتاحته مجانا للناس. المكتبة الوطنية في لبنان ليست حديثة وهي من اقدم المكتبات الوطنية في العالم العربي. تم تأسيسها رسميا عام 1921 وهي كانت قد بدأت عام 1919 مع الفيكونت فيليب دي طرازي الذي كان يهوى جمع الكتب. كان مقرها في مبنى البرلمان في وسط بيروت حتى عام 1975 مع اندلاع الحرب الاهلية، فأقفلت المكتبة لصعوبة ارتيادها في تلك الفترة ووضعت مجموعاتها في صناديق كرتون، بعضها فقد او احترق او سرق نتيجة الحرب. انتقلت هذه الصناديق من مكان الى آخر مرات حتى عام 2000 حين بدأنا العمل على مشروع تأهيل المكتبة الوطنية في عهد الوزير غسان سلامة عندما كان وزيرا للثقافة وذلك بتمويل من الاتحاد الاوروبي والدولة اللبنانية. عملنا على صناديق المجموعة القديمة للمكتبة الوطنية، فقد تم فرز ما تبقى منها وقمنا بجردة الكترونية قبل ان نقوم بترميمها. عام 2003 بدأ العمل بالمشروع، وكان المركز الموقت في المرفأ لأننا كنا نحتاج الى مساحات واسعة. فقرر مجلس الوزراء اعطاء مبنى كلية الحقوق في الصنائع الى المكتبة الوطنية، ومن ثم تلقينا هبة قطرية لتوسيع وترميم المبنى المعد للمكتبة الوطنية. فعملنا على تأهيل المجموعات والعمل العلمي والتقني، وتأهيل المكان. افتتحنا المكتبة في كانون الاول 2018 بعد الانتهاء من تأهيل المبنى. ثم نقلنا مجموعات المكتبة وما تم اقتناؤه في الفترة التي كنا نعمل فيها على المشروع الى المبنى الجديد.

■ ماذا يتضمن مبنى المكتبة؟

□ المكتبة الوطنية ليست كالمكتبات العامة، كونها تحفظ التراث الذي يصبح جزءا من ممتلكات الدولة واتاحته للناس. لا توجد هذه المجموعات على الرفوف امام الناس للاطلاع عليها، بل تحفظ في مخازن وتتاح للجمهور على الطلب من دون اعارتها كونها من ضمن التراث الفكري. يتم في المكتبة الوطنية، كما في اي بلد، الايداع القانوني لكل الانتاج الفكري الصادر فيه او ما يكتب عن البلد او ما كتبه ابن البلد واتاحته مجانا الى الناس. لذا، على دور النشر ارسال نسختين الى المكتبة الوطنية من كل ما تصدره في كل عام، ووظيفة المكتبة القيام بالبيبلوغرافيا الوطنية سنويا. يوجد في المكتبة الوطنية مخازن لـ3 طوابق تحت الارض، اعدت وفق الخطة لاستقبال الاصدارات على امتداد 20 عاما. يتضمن المبنى مكاتب للشأنين العلمي والتقني، وقاعة المطالعة العامة التي يزورها الناس ويجدون فيها ما يريدونه. كما ان للمكتبة مهمتين اساسيتين: حافظة للتراث الفكري ومركز ثقافي بموقعها الكائن في بيروت، لذلك نعمل على اجندة ثقافية متكاملة كمركز ثقافي يتوجه الى كل القطاعات. لدى وزير الثقافة غسان سلامة رغبة في اعطاء دفع للمكتبة، من خلال العمل على برامج ثقافية متنوعة لجذب الناس اليها، خصوصا بعدما تراجعت في العالم كله ثقافة ارتياد المكتبات. ان مهمتنا الاساسية في ان نجعل من هذا المكان مركز اشعاع ثقافي من خلال وضع برمجة ثقافية في مختلف القطاعات، اي ندوات وحفلات موسيقية، بما يليق باسم المكتبة الوطنية، اضافة الى عروض مسرحية وسينمائية وحوارات نستضيف خلالها شخصيات لها دورها المميز في المحافل الدولية. على سبيل المثال، استضفنا منذ فترة وزير الخارجية الاسباني السابق، مبعوث الامم المتحدة ميغل انخل موراتينوس في حوار في المكتبة، كما استضفنا وزيرة الثقافة الفرنسية اللبنانية الاصل ريما عبد الملك. ننظم احيانا حوارات او ورش عمل عن موضوع التراث والحفاظ عليه. كما نظمنا معارض استذكارا لمناسبة معينة كذكرى الحرب الاهلية. كل هذه الامور تدفع الناس الى ارتياد المكتبة واكتشافها والمشاركة في النشاطات.

■ كيف تتم المحافظة على الكتب التراثية؟

□ كل الكتب القديمة والجديدة موجودة في المخازن المؤهلة والمعدة وفق المعايير المتبعة عالميا للحفاظ على المجموعات بدرجات حرارة معينة. من المؤكد ان هناك صعوبات في الحفاظ عليها كتأمين الكهرباء بشكل مستمر، ورغم ذلك وضعت الكتب في اماكنها وعلى الرفوف المعدة لها. عندما نقول الحفاظ على التراث ◄

المقال

القوّة الناعمة

قوة الاعلام تفوق في كثير من الاحيان قوة السلاح، باعتباره "قوة ناعمة" قادرة على اختراق وعي الناس وتكييفه بما يخدم الاهداف المتوخاة.

لقد ادرك مؤسسو الحركة الصهيونية دور الاعلام منذ ثيودور هرتزل الذي كان صحافيا نمساويا يهوديا، نظم المؤتمر الصهيوني الاول في بازل في سويسرا في آب عام 1897. قبل المؤتمر، تفرغ هرتزل للكتابة والترويج لمشروع اقامة دولة لليهود عبر وسائل الاعلام، واصدر كتابا بعنوان "دولة اليهود: محاولة لحل عصري للمسألة اليهودية"، واسس صحيفة اسبوعية للحركة الصهيونية هي "دي وولت". كتب هرتزل في افتتاحية العدد الاول منها في 3 حزيران من عام 1897 ان "على هذه الصحيفة ان تتحول درعا حامية للشعب اليهودي، وتكون سلاحا ضد اعدائه".

بسبب قدرته الاعلامية والصحافية، استطاع هرتزل ان يجمع الجاليات اليهودية من دول عدة لعقد المؤتمر الصهيوني الاول، وان يتوصل الى اقرار الهدف الصهيوني في "اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين".

وقال ديفيد بن غوريون، اول رئيس وزراء للاحتلال: "لقد اقام الاعلام دولتنا على الخارطة، واستطاع ان يتحرك للحصول على شرعيتها الدولية، وتكريس جدارة وجودها، قبل ان تصبح حقيقة واقعة على الارض". كما أعلن بعد توليه منصبه، تأسيس "هيئة رؤساء تحرير الصحف"، وهي الهيئة التي تشير كثير من الدراسات الى انها كانت تتبع بشكل او بآخر لجهاز الموساد الاسرائيلي، الذي تحكم بشكل كبير في المعلومات التي يجب ان تنشر اولا.

وقد سخرت الحركة الصهيونية المال في تأسيس مؤسسات اعلامية للترويج للفكرة الصهيونية لكسب الرأي العام اليهودي والعالمي لتحقيق أهدافها، واستطاعت السيطرة على معظم وسائل الاعلام في العالم لتتبنى وجهة النظر الاسرائيلية وتنبري للدفاع عنها. واسست الصحف الناطقة باللغة العبرية، ومنها لا يزال مستمرا لغاية اليوم وهي صحيفة هآرتس التي صدرت عام 1919، ويديعوت احرونوت التي صدرت عام 1939، وصحيفة معاريف التي صدرت عام 1948.

امام ادراك الحركة الصهيونية لدور الاعلام، تحولت آلة القتل الاسرائيلية لاغتيال الصحافيين والصحافيات من دون تمييز في حربها اليوم على لبنان وغزة، وذلك لقتل الشهود وترويع الاخرين منهم، بعد ان شكلت الصورة والخبر المنقول من ارض المعركة، المستند الذي يدين اسرائيل ويكشف عن زيف ادعاءات "الدفاع عن النفس".

في مقابل الادراك الاسرائيلي لأهمية الاعلام منذ تأسيس الكيان، اين هو الاعلام العربي من المجازر التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي في لبنان وغزة؟

نراه اليوم يتأرجح يمينا ويسارا منفصما عن ذاته، متبنيا مقاربات متباينة تعكس فجوة كبيرة في التعاطي الاعلامي العربي، في انعكاس واضح للمواقف السياسية للدول العربية تجاه الحرب في لبنان وغزة. فقد باتت المعايير المزدوجة سيدة التغطية في الاعلام التقليدي، مشرعة الابواب لمجموعات الواتساب الاخبارية كميدان الاعلام الحربي في لبنان.

ميرنا الشدياق

◄ الفكري ليس فقط المجموعة القديمة النادرة، بل نحن نتحدث عن كل ما يصدر في لبنان، كل ما كتبه لبناني وكل ما كتب عن لبنان. نولي اهتماما بالكتب التراثية التي كانت في حالة صعبة ونضعها في صناديق لحفظها، طبعا مع مراعاة المعايير المتبعة. تلقينا وعودا بهبات عينية لرقمنة مجموعات المكتبة الوطنية. من المؤكد ان هذا المشروع سيأخذ وقتا، لكننا نعمل على ذلك للمحافظة على المجموعة القديمة المطلوبة من الناس، لكن لا تتم اتاحتها حاليا من اجل المحافظة عليها. بالتالي، ان اتاحتها للناس لن تتحقق الا اذا قمنا برقمنتها. بإذن الله سنضع قريبا الخطوات الاولى للبدء بهذا المشروع.

■ ما هي اقدم الوثائق الموجودة في المكتبة؟

□ مجموعة المكتبة قديمة وقيمة، تتضمن 300 ألف وثيقة، أي كتاب ودورية ومجلة وخارطة. كما تضم وثائق نادرة وغير موجودة في اي مكان. علما ان غنى مجموعة المكتبة تتمثل بمجموعة الدوريات والصحف اللبنانية والعربية التي كانت تصدر في لبنان الذي كان يعيش في الفترة الماضية عصر نهضة الصحافة.

■ هل ثمة موازنة مرصودة للصيانة الدورية، وهل تكفي؟

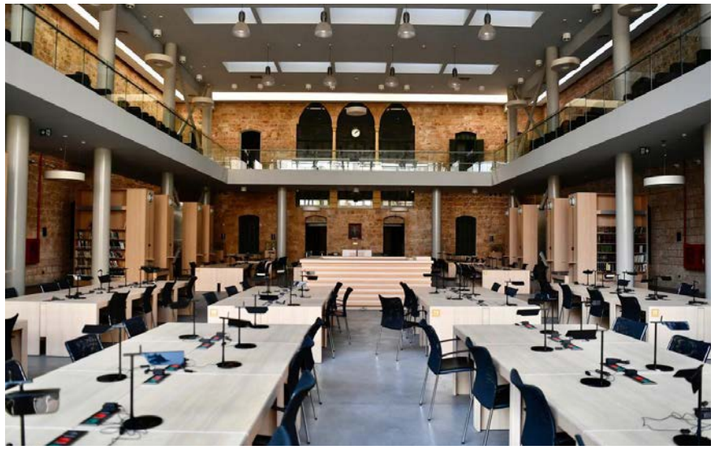

□ تكاد لا تكفي الموازنة المرصودة من الدولة سواء لصيانة المكان او المجموعات، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي. لذلك لا نعتمد فقط على تلك الموازنة، بل نحن في بحث دائم عن موارد تمويل عينية تمكننا من المحافظة على المكان والمجموعات. نتطلع اليوم الى مشاريع كالرقمنة، وننتظر تمويلا عينيا خارجيا.

■ هل هناك من رسم معين للدخول الى المكتبة الوطنية؟

□ وظيفة المكتبة الاساسية هي اتاحة كل شيء مجانا من دون اي رسم اشتراك. يستطيع الزائر ارتياد المكتبة ضمن الدوام الرسمي، تحديدا الى قاعة المطالعة حيث يمكنه القراءة او الدرس او العمل على الكمبيوتر في جو هادئ، من دون طلب اي اذن للدخول. تفتح قاعة المطالعة من الثامنة صباحا حتى الثانية بعد الظهر.

■ هل توافقون على طلبات استضافة نشاطات ثقافية؟

□ اتخذنا قرارا بعدم اتاحة هذا الامر، لأن المكتبة هي مركز ثقافي ومكتبة وطنية حيث نضع برنامجا يمتد على مدار العام بالتعاون مع جهات اخرى. في معظم النشاطات تمتلىء القاعات، كما توجه الدعوات الى الجميع وننشرها على مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لوزارة الثقافة والمكتبة، ونتعاون مع مواقع لنشر هذه الدعوات على صفحاتها.

مختارات

1- الكتب المقدسة باللسان العربي مع النسخة اللاتينية العامة المطبوعة بأمر المجمع المقدس المتوكل على انتشار الايمان المسيحي لمنفعة الكنائس الشرقية، روما: المجمع المقدس 1671. الكتاب مترجم عن الفولغاتا اللاتينية، وكان بين العاملين على نصه العربي رهبان لبنانيون بينهم ابراهيم الحاقلاني وسركيس الرزي.

2- القران الكريم، (بيروت): المطبعة العثمانية، 1304هـ 1886.

3- حديقة الورد / نظم وردة اليازجي، بيروت 1867 (صيدا: المطبعة المخلصية).

4- كتاب مرزبان نامه / ترجمة الشيخ العلامة اقضى القضاة شهاب الدين احمد بن محمد بن عرب شاه. (القاهرة: مطبعة الحجر، 1278هـ).

5- ديوان ابي الطيب المتنبي / من كتب الفقير اليه تعالى جرجس صفا، 20 تشرين الأول 1898. هذا الكتاب هو مخطوط بالحبر الاسود مع عناوين بالحبر الاحمر.

6- الياذة هوميروس: معربة نظما وعليها شرح تاريخي ادبي، وهي مصدرة بمقدمة في هوميروس وشعره وآداب اليونان والعرب ومذيله بمعجم عام وفهارس: بقلم سليمان البستاني، القاهرة: مطبعة الهلال، 1904.

7- خزائن الكتب العربية في الخافقين / بقلم الفيكنت فيليب دي طرازي. هذه مخطوطة المؤلف الاصلية، مع بعض الصفحات المطبوعة على الالة الكاتبة. كتبت قبل العام 1947.

8- كتاب دائرة المعارف: قاموس عام لكل فن ومطلب تأليف بطرس البستاني - بيروت: 1876 - 1900.

9- كتاب الساق على الساق في ما هو الفرياق، او ايام وشهور واعوام في عجم العرب والاعجام / تأليف فارس بن يوسف الشدياق.

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

ننظم نشاطات ثقافية متخصصة موجهة الى فئات معينة. لكل نشاط جمهوره، لكن معظم هذه النشاطات تكون مفتوحة امام العموم.

■ هل تلاحظون اليوم اقبالا على المكتبة؟

□ يتفاوت الاقبال، لكن اود ان اشير الى ان النشاطات التي ننظمها ساهمت الى حد ما في التعريف اكثر الى المكتبة. نلاحظ مثلا في فترة الامتحانات ارتياد الطلاب للمكتبة بشكل ملحوظ، فيما البعض يأتي من اجل العمل في جو هادئ.

■ ما هي الصعوبات التي تواجهونها، وما هي المشاريع التطويرية؟

□ ترتبط الصعوبات بالواقع الاقتصادي مما يعيق عملنا احيانا لتنفيذ ما يواكب طموحاتنا وتطلعاتنا التي تكون احيانا بسيطة، الا انها تحتاج الى دعم مادي، مما يدفعنا الى التفتيش عن مصادر خارجية للدعم. ترتبط الرقمنة بأمور عدة كمشاريع رقمنة المجموعة القديمة للحفاظ عليها، واستكمال عملية ترميم الوثائق الموجودة في المكتبة، وتنمية المجموعة الحالية باقتناء وثائق لا تصلنا بالإيداع القانوني من خلال مجموعات نحتاجها في المكتبة. كل ذلك من اجل تقديم الخدمات للباحثين الذين يحتاجون الى المجموعة التي تملكها المكتبة. نحن في طور تطوير وتأهيل كل هذه التقنيات. يضاف الى ذلك، البرنامج الثقافي الذي يندرج في خانة الاهمية نفسها للتطوير العلمي في المكتبة.

■ ما هو المطلوب لتطوير هذه المكتبة وتفعيل عملها؟

□ القطاع الثقافي هو قطاع يعكس الصورة الحضارية للبلد الذي يمكن الاستثمار فيه، وهو قطاع منتج ينعكس انتاجه على كل البلد. ان الاستثمار في المكتبة او في غيرها من القطاع الثقافي، ينعكس على صورة الدولة الجاذبة للناس والاستثمارات بصورة حضارية. ان الوعي لأهمية الثقافة يجذب الناس وبالتالي الاستثمارات.

■ بماذا تتوجهين الى الشباب البعيد نوعا ما عن الكتاب؟

□ يتميز لبنان بثقافته وتميزه من الناحية الثقافية، من خلال الاشعاعات التي يتركها اللبنانيون الذين اطلقوا في العالم مبادرات ثقافية لا جدال حولها. لذلك اقول ان المكتبة الوطنية تفتح ابوابها لكل الجمهور بكل شرائحه العمرية واختلاف اهتماماته وتنوعه، من صغار السن الى الكبار. يجد الجميع لدينا ما يريدونه، ان في مجال القراءة من خلال تنوع المجموعات او المشاركة في النشاطات. هدفنا التنوع سواء بمجموعاتنا او نشاطاتنا، لجذب جميع الناس من اجل ارتياد المكتبة الوطنية لتجد فيها ما ترغب به. هي ليست فقط مكتبة للقراءة بل هي ايضا مركز ثقافي حيوي ينبض حياة وثقافة.

م. ش .

رئيس الإتحاد الدولي لكرة السلّة: لبنان مثالي في اللعبة ودمج اوستراليا ونيوزيلندا للتحفيز

تعيش دول الخليج العربي فورة "سلوية" ترجمت عبر استضافة مدينة جدة في المملكة العربية السعودية نهائيات بطولة آسيا بكرة السلة، بمشاركة 16 منتخبا، احرز لقبها المنتخب الاوسترالي للمرة الثالثة تواليا بعد فوزه في النهائي على منتخب الصين بفارق نقطة وبنتيجة 90 - 89. علما ان المنتخب السعودي اظهر تطورا لافتا في المستوى والاداء

من جهة متصلة، تواصل دولة قطر، التي استضافت سنة 2022 بطولة كأس العالم لكرة القدم التحضير لاستضافة بطولة العالم في كرة السلة في 2027، في خطوة تعكس الاهمية التي توليها دول الخليج للرياضة، وتحديدا للعبة كرة السلة التي بدأت تأخذ مكانتها بين الالعاب الرياضية في دول الخليج.
"الامن العام" التقت رئيس الاتحاد الدولي لكرة السلة القطري الشيخ سعود بن علي آل ثاني على هامش نهائيات بطولة آسيا.

■ ما هي أبرز التحديات التي واجهتك منذ توليك رئاسة الاتحاد الدولي لكرة السلة، وكيف تعاملت معها؟
□ أبرز التحديات هي نشر اللعبة في العالم، ونحن نسعى من خلال العمل الدؤوب والمستمر مع مختلف الاتحادات القارية على نشرها في اكبر عدد من الدول ضمن الامكانات المتاحة والمتوافرة، وهذا الامر يشكل تحديا صعبا للاتحاد الدولي.

■ تترأس الاتحاد الدولي لكرة السلة منذ عام 2023، ما هي ابرز المشاريع والخطط التي نفذها الاتحاد؟
□ لدينا الكثير من المشاريع قيد التنفيذ من خلال المناطق القارية او "Zone"، وفق التقسيمات المعتمدة في الاتحاد الدولي لكرة السلة، والتي تعتبر مثابة "مطبخ" وكل مشاريعنا تنطلق من هذه المناطق او "المطابخ". قارة افريقيا لا تزال متأخرة بعض الشيء، لذا نعمل فيها بوتيرة اكبر لمساعدتها على التقدم. حاليا نحن في صدد انشاء

رئيس الاتحاد الدولي لكرة السلة القطري الشيخ سعود بن علي آل ثاني.

> **ابرز تحديات الـ"فيبا" نشر اللعبة في العالم**

اكاديمية في ساحل العاج على ارض قدمتها الدولة، ستكون في اشراف الاتحاد الدولي، مهمتها تطوير الحكام والمدربين واللاعبين ووضع برامج تطويرية في كل بلدان القارة. اضافة الى قارة أوقيانيا التي بدأت فيها بعض البلدان السعي الى مواكبة تطور اللعبة وتقدمها. كذلك لدينا بطولة 3X3 التي تسير في وتيرة تصاعدية في البلدان الصغيرة التي لا قدرة لديها على تشكيل فرق من 5 لاعبين، وتحمل تكاليف فنية ولوجستية عالية.

■ المملكة العربية السعودية استضافت نهائيات بطولة آسيا للرجال في آب 2025، دولة قطر تستعد لاستضافة بطولة العالم للرجال في العام 2027، هل تشهد منطقة الخليج نهضة سلوية؟
□ استضافت الدول للبطولات امر جيد لا بل ممتاز لكنه يبقى غير كاف، فالنهضة والتطوير والتقدم تحتاج الى عمل وجهد وتعب. أي لعبة وأي رياضة تحتاج الى عمل وجهد، ونحن في دول الخليج نحظى بقيادات تؤمن بالرياضة وهذا مهم، لكن الايمان شيء والعمل شيء آخر. نتمنى ان تواكب هذه الاستضافات اعمال تساهم في تقدم اللعبة وازدهارها اداريا، فنيا وشعبيا.

■ في ظل التنافس بين القارات، كيف توازن بين تطوير كرة السلة في المناطق التي تملك تاريخا عريقا وبين دعم الدول الناشئة في اللعبة؟
□ بتقريب المسافات بين الدول في مختلف القارات، وهذا ما بدأنا نشعر به ونلمسه من خلال المنافسات وتحديدا في القارة الاسيوية، حيث بتنا نرى اكثر من بلد قادر على المنافسة ولديه طموح. كذلك في القارة الافريقية حيث بدأ العديد من الدول يتمثل بدولة جنوب السودان التي تتحول الى ظاهرة يضرب بها المثل، خصوصا وان الرئيس الحالي للدولة لاعب سابق في الدوري الاميركي للمحترفين بكرة السلة (NBA) ويؤمن بأن كرة السلة واحدة من الوسائل التي تساعد على النهوض ببلده، ونتمنى ان تحذو دول افريقية حذوه. في الرياضة لا يوجد شيء اسمه تأدية واجب وحلول وسط، فإما ان تكون تحبها وتعمل بها بشغف وحماسة لتنجح او تتركها.

■ كيف تصف دورك في صياغة مستقبل كرة السلة العالمية، خصوصا في ظل التغييرات التي تشهدها الرياضة؟
□ لدينا في الاتحاد الدولي لجان ومكاتب تعنى بكل هذه الامور والملفات يتفرع منها مكاتب في المناطق القارية مهمتها التسويق، وبيع حقوق تنظيم البطولات والنقل التلفزيوني والرعاية والاعلانات والملاعب. نعترف ان الامور ليست سهلة ولكننا نعمل على تخطي الصعوبات والوصول الى الافضل.

■ ما هي الاستراتيجيا الحالية للاتحاد الدولي لنشر كرة السلة في الاسواق الجديدة، وتحديدا في افريقيا وآسيا؟ ◄

مقال

حقبة جديدة لمنتخب السلّة مع الفرّان

لم يكن قرار تعيين المدرب احمد الفران مديرا فنيا لمنتخب لبنان لكرة السلة مفاجئا، بل كان منتظرا خصوصا بعد اخفاق المنتخب الوطني في بلوغ الدور النصف النهائي في النسخة الاخيرة لبطولة آسيا التي استضافتها مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، بقيادة المدرب الصربي ميودراغ بيريسيتش.
المهمة الاولى للمدرب الوطني تبدأ في التصفيات المؤهلة الى بطولة العالم " قطر 2027"، حيث من المقرر ان يواجه المنتخب اللبناني منتخبات المملكة العربية السعودية، قطر والهند في منافسات المجموعة الرابعة. حقبة جديدة تبدأ مع المدير الفني الفران تحت عنوان اعادة الثقة والاعتبار الى المنتخب الذي خرج من الدور الربع النهائي لبطولة آسيا "السعودية 2025"، بعدما كان بلغ النهائي في نسخة 2022 وخسر بفارق سلة امام حامل اللقب المنتخب الاوسترالي.
لن تكون المهمة سهلة، لكنها ليست مستحيلة. فالمنتخب اللبناني يملك المقومات المطلوبة، من عناصر وخبرة وجاهزية ورغبة وشغف، وهو ليس في حاجة الى اعادة بناء، بل لهيكلة متجددة لكي يتمكن من استعادة موقعه على منصات التتويج، ويستعيد صورته التي كان يطل بها على جمهوره ومحبيه من خلال التجانس والتفاهم واللعب الجماعي والدفاع المستميت وعدم الاسترخاء او الارتجال او التراجع، تحت اي ظرف من الظروف.
ولا شك في ان خبرة الفران التي اكتسبها مع الرياضي بيروت، اكان من خلال البطولات الودية او البطولات المحلية وبطولات "وصل" وبطولة العالم للاندية، اضافة الى ادارته الفنية الناجحة، ستشكل عاملا ايجابيا لترجمتها عمليا ومن تأخير لصالح المنتخب الوطني، خصوصا وانه برهن في اكثر من مناسبة عن كفاية عالية في ادارة تشكيلة تضم عددا كبيرا من النجوم الدوليين ولاعبي الصف الاول.
يدرك الفران جيدا ان المنتخب الوطني سيصطدم بمطبات تجاوزها لن يكون بالامر السهل، ابرزها تلك المرتبطة بروزنامة النشاطات الكثيفة للفرق اللبنانية وتحديدا لفريقي الرياضي والحكمة اللذين يضمان العدد الاكبر من اللاعبين الدوليين. وهو سيعمل على تجنب هذه المشكلة التي لطالما شكلت عائقا كبيرا وحالت مرارا وتكرارا دون التوفيق بين امرين، اعطاء وقت راحة كاف للاعبين وتوفير برنامج تحضير جيد.
اما الهاجس الثاني لدى المدير الفني الجديد، فهو الاختيار الصائب للاعب المجنس. فقد سبق للمدرب الفران ان اعلن عن نيته تجنيس لاعب يشغل مركز الارتكاز (رقم 5)، لكنه يدرك في المقابل صعوبة البحث عن لاعب جيد في هذا المركز وعدم سهولة المهمة، اكان من ناحية نوعية اللاعب وكفايته وقبوله اللعب مع منتخب لبنان.
اما المهمة الاخرى التي تنتظر المدرب فران، فهي اقناع بعض اللاعبين بالتراجع عن قرار الاعتزال في حال ارتأى ذلك، وعلى رأسهم اللاعب الخلوق هايك غوكتجيان الذي كان قد اعلن اعتزاله اللعب دوليا قبل ساعات قليلة من الاعلان رسميا عن تعيين المدرب الفران على رأس الجهاز الفني للمنتخب.
في موازاة ذلك، يستعد المدرب الوطني الجديد للنقلة النوعية التي يطمح الى احداثها في المنتخب من خلال الاعتماد على بعض اللاعبين الشباب مثل جهاد الخطيب، كارل زماطا، كريم رطيل، جان لوك مخلوف، اضافة طبعا الى يوسف خياط (يويو)، وغيرهم من الاسماء التي تطمح الى حمل الراية والدفاع عن المنتخب في السنوات المقبلة.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

◄ □ آسيا لا تحتاج الى تسويق، فمستوى البطولات فيها مرتفع ومستوى الحكام واللاعبين المدربين عال جدا. في افريقيا مستوى اللاعبين عال، لكن هناك بعض الاشياء في حاجة الى تطوير وستكون الاكاديمية في ساحل العاج خطوة اولى في مسار التقدم والتطور. قارة افريقيا اكبر منجم لكرة السلة، وتحتاج الى مساعدة لإخراجها الى الضوء.

■ الا تعتقد ان قرار دمج دولتي اوستراليا ونيوزيلندا ضمن القارة الاسيوية في مسابقات الاتحادين الدولي والقاري ظلم العديد من الدول العربية والقارية؟

□ لا اعتقد ذلك، نحن ننظر لها على اعتبار ان وجود دولتين مثل اوستراليا ونيوزيلندا، هما الاقوى في قارة اوقيانيا بكرة السلة. في القارة الاسيوية يعطي تحدي للمنتخبات الاسيوية ودولها ويحفزها للعمل اكثر من اجل اللحاق بهما. بدليل ان الفوارق بين هذين المنتخبين والمنتخبات الاسيوية لم تعد كبيرة، بل تقلصت الى حد كبير. مستوى المنتخبات في اسيا تطور، بدليل ان منتخب لبنان في نهائيات بطولة سنة 2022 بلغ النهائي وخسر امام منتخب اوستراليا بفارق سلة.

■ كيف تنظر الى دور التكنولوجيا (التحليلات الرقمية، البث المباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات) في تعزيز شعبية كرة السلة عالميا؟

□ لا شك ان التكنولوجيا خدمت الرياضة في شكل عام وكرة السلة في شكل خاص. إذا عدنا 20 سنة الى الوراء واجرينا مقارنة مع واقعنا الحالي، نجد الفارق شاسعا. حاليا هناك "طفرة" واسعة في اللعبة على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصا ان كرة السلة تعتمد كثيرا على الارقام وفيها دينامية وتشويق. حتى كرة السلة الالكترونية (E Basketball) ناجحة جدا ومطلوبة من الجيل الجديد، وقد شهدت بطولة العالم في الفليبين نجاحا باهرا.

■ ثمة فجوة بين كرة السلة في الولايات المتحدة (NBA) وبقية العالم، هل يهتم الاتحاد الدولي بالعمل على تضييق هذه الفجوة؟

> **استضافة البطولات في دول الخليج امر غير كاف**

□ بدأت تتقلص في شكل كبير. لا ننكر ان الدوري الاميركي للمحترفين قدم خدمة لكرة السلة في العالم عندما بدأت فرقه تتعاقد مع لاعبين من اوروبا وافريقيا. كما بدأنا نرى لاعبين اوروبيين يفوزون بألقاب شخصية في (NBA)، وهذا يساعد في شكل كبير على ردم الهوة بين كرة السلة الاميركية وكرة السلة في بعض الدول.

■ هل هناك خطط لإعادة النظر بنظام البطولات القارية والدولية لجعلها اكثر جذبا للجماهير والشركات الراعية؟

□ قوانين الاتحاد الدولي والاتحادات القارية معروفة، وهي تتطور دوريا وفق الحاجة والضرورة. هناك لجان متخصصة مهمتها تقييم البطولات الرسمية التي ينظمها الاتحاد الدولي او الاتحادات القارية، وبناء عليه تتخذ القرارات المناسبة.

■ ما هي المعايير الاساسية التي يعتمدها الاتحاد الدولي في منح شرف تنظيم البطولات الكبرى القارية والدولية؟

□ تتقدم الدول الراغبة في استضافة البطولة بملفها الذي يعرض على لجان متخصصة لتقييم مدى تلبيته لدفتر الشروط والمعايير المعتمدة من الاتحاد المعني والمتعلقة بالبنى التحتية بدءا بالمنشآت، وسائل النقل، اماكن الاقامة، وغيرها من الامور المتعلقة بحسن سير البطولة، وبناء عليه يتم اتخاذ القرار.

■ نظمت قطر بطولة العالم 2022 وكانت نسخة ابهرت العالم، كيف ترون نسخة بطولة العالم بكرة السلة 2027؟

□ القيادة في قطر تؤمن بالرياضة وتؤمن بأنها افضل وسيلة لوضعها في طليعة الدول المتقدمة. كل التقارير التي تصلنا من اللجنة المنظمة لبطولة العالم تؤكد ان الامور تسير في شكل جيد على كل الصعد. البطولة ستقام في 4 ملاعب عدا ملاعب التمارين.

■ هل يزعجك عندما يقول البعض ان منتخب قطر غالبيته من اللاعبين المجنسين؟

□ التجنيس حق مكتسب للدولة، ومن حقها ان تجنس من تراه قادرا على خدمتها وتقديم شيء اضافي لها. لكل دولة الحق في البحث عن مصالحها، والتجنيس ليس امرا حراما لكن نحن كعرب نأخذ الامور بعاطفة وحساسية.

■ كيف يتعامل الاتحاد الدولي مع قضايا النزاهة الرياضية، مكافحة المنشطات، واللعب النظيف؟

□ لدينا قوانيننا ولوائحنا الصارمة في هذا المجال، كما لدينا برامج متطورة لمكافحة هذه الآفات. هي موجودة في العالم ونحن نكافح بقدر المستطاع. لدينا حالات خضعت للتحقيق، واتخذت في حقها عقوبات وفرضت عليها غرامات، لكننا لا نعلن عنها حفاظا على اللعبة.

■ كيف ترى مستوى كرة السلة اللبنانية؟

□ لبنان بلد مثالي بكرة السلة، فاللعبة تحظى بزخم كبير وتجمع كل اللبنانيين تحت سقفها ورايتها.

■ كيف رأيت نهائي بطولة لبنان؟

□ حماسي، مشوق وممتع. الدوري اللبناني يحظى بمكانة عالية في القارة الاسيوية ويتمتع باحترام الجميع، واللاعب اللبناني أصبح مطلوبا في بعض دول القارة الاسيوية.

ن. ج

رياضة

نمر جبر

دوري متجدّد حقق نقلة نوعية في رياضة الفروسية
رئيس الإتحاد فرنسوا كنعان: اللعبة تشهد إقبالاً لافتًا

تعيش بطولة لبنان بالفروسية لموسم 2024 – 2025 موسما استثنائيا وحالة مختلفة كليا عن النسخ السابقة. اتحاد جديد نشيط ونظام دوري متجدد يسمح للمرة الاولى منذ زمن بجمع النقاط على مراحل طوال السنة. وخارطة طريق تقودها خلية عمل في اشراف رئيس الاتحاد فرنسوا كنعان والامين العام نزار زكا واللجان العاملة لدفع اللعبة الى الامام

بداية الموسم المشجعة والواعدة كانت مع سباق (DCC Champions League) على مرمح نادي ضبيه بمشاركة قياسية في آخر 15 سنة بلغت 130 فارسا من 13 ناديا اتحاديا، والتي احرز لقبها بطل لبنان جو عبود.

تاريخيا، تعتبر رياضة الفروسية واحدة من اقدم الرياضات التي عرفها الانسان، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الحضارات وتطورها، اذ تعكس العلاقة الفريدة بين الانسان والحصان عبر العصور، وتمثل رمزا للنبل والشجاعة في ثقافات متعددة حول العالم. وهناك جدل في الاوساط العلمية حول التاريخ الدقيق الذي روضت فيه الخيول ومتى ركبها الانسان لاول مرة، ان افضل تقدير هو ان الخيول ركبت لاول مرة حوالي 3500 قبل الميلاد. وتشير الدلائل غير المباشرة الى ان الخيول تم ركوبها لفترات طويلة اولا قبل ان تتم قيادتها (اي ربطها باللجام وتوجيهها)، حيث عثر العلماء على بعض الادلة الاخرى تعود لسنة 3000 قبل الميلاد بالقرب من نهر دنبر ونهر الدون في روسيا، تظهر ان السكان المحليين كانوا يستخدمون اللجام لقيادة الخيول، وقد كشفت التنقيبات الاثرية عن هيكل عظمي ظهرت على اسنانه اثار استخدام اللجام.

ومن الاكتشافات القديمة "مدافن العربات" (قبور تدفن فيها الاحصنة بعد موتها مع العربات) والتي يعود تاريخها الى سنة 2500 قبل الميلاد دليلا لا يدع مجالا للشك على ان الخيول استخدمت كحيوانات للعمل. وفي العصور القديمة، استخدمت الخيول في الحروب بجعلها تقوم بجر العربات (العجلات الحربية) التي تحمل الجنود المزودين باسلحة خفيفة او ثقيلة. ولعبت الخيول دورا مهما عبر تاريخ البشرية في جميع انحاء العالم، سواء في الحروب او في المساعي السلمية مثل النقل والتجارة والزراعة. عاشت الخيول في اميركا الشمالية لكنها انقرضت في نهاية العصر الجليدي. اعاد المستكشفون الاوروبيون الخيول الى اميركا الشمالية بدءا من الرحلة الثانية للمستكشف كريستوف كولومبوس في عام 1493.

والفروسية "Equestrian" رياضة عريقة تجمع بين المهارة والفن في التعامل مع الخيول، اذ لا تقتصر على ركوب الخيل فحسب، وانما تتعلق باصول وقواعد محددة، وتتنوع اغراض ممارسة الفروسية بين الترفيه والمنافسة الرياضية، مما يجعلها رياضة متعددة الاوجه تناسب مختلف الاذواق والاهتمامات.

تتطلب رياضة الفروسية مجموعة متنوعة من المهارات التي تشمل الجوانب البدنية، والنفسية، والتعامل مع الخيول، وتعتبر اللياقة البدنية العالية من اهم الحاجات الجسدية لهذه الرياضة، لما تتطلبه من جهد كبير يرفع معدل ضربات القلب لفترات طويلة، وتؤدي قوة عضلات البطن دورا محوريا ايضا في الحفاظ على التوازن والوضعية الصحيحة اثناء الركوب، اضافة الى ان القوة العضلية الشاملة، والتنسيق بين اجزاء الجسم من العناصر المهمة للتحكم في الحصان، ورعايته.

ومن الناحية النفسية، يشكل الصبر، والرغبة في التعلم المستمر، والقدرة على التفكير المنطقي، اساسا متينا للتطور في هذه الرياضة، وفي اسلوب التعامل مع الخيول، فان فهم لغة جسد الحيوان وحركاته من المهارات الجوهرية التي تمكن الفارس من التواصل الفعال مع حصانه، ومن ثم بناء علاقة قوية معه.

وفي العام 1900 دخلت رياضة الفروسية الالعاب الاولمبية الصيفية، وهي تضم ثلاث فعاليات رئيسة، قفز الحواجز، الترويض والفروسية الشاملة. وتعتبر قفز الحواجز من اكثر انواع الفروسية اثارة، اذ يتخطى الفارس والحصان العوائق في مسار محدد ضمن وقت معين، ويجري احتساب النقاط على اساس عدد الحواجز التي جرى اسقاطها في اثناء القفز، فكلما قل عدد الاخطاء، ارتفع التقييم، ويعد التناغم بين الفارس وحصانه عاملا اساسيا في هذه الرياضة، اضافة إلى الرشاقة، والتقنية العالية المطلوبة لاتمام المسار بنجاح.

رئيس الاتحاد فرنسوا كنعان يتوج بطل لبنان جو عبود.

كما يعد الترويض ارقى اشكال تدريب الخيول، واكثرها تعقيدا، اذ يؤدي الفارس والحصان حركات فنية متناسقة على انغام الموسيقى، ويقيم الحكام مدى سلاسة الحركات التي يؤديها الثنائي وانسيابيتها في اثناء تنقلهم في ساحة العرض، مما يجعل هذا النوع من الفروسية مزيجا فريدا من الفن والرياضة.

كما تجمع الفروسية الشاملة بين ثلاثة انواع من المسابقات، اذ تضم قفز الحواجز، والترويض، اضافة إلى سباق القدرة والتحمل، والذي يتميز بمسار طويل مليء بالعوائق الطبيعية والصناعية، مما يجعلها اختبارا شاملا لمهارات الفارس والحصان على حد سواء.

والفروسية من الانشطة البدنية المميزة التي تجمع بين المتعة والفائدة الصحية، فهي تمرين متكامل للجسم باكمله، اذ يبدأ الفارس عند امتطاء صهوة جواده بتنشيط مجموعات عضلية متنوعة، مما يحسن التوازن، ويزيد قوة العضلات، ويحفز ردود الافعال السريعة، ويسهام في تطوير مهارات التخطيط الحركي، وتساعد الفروسية ايضا على تمديد العضلات المشدودة، وزيادة المرونة، وتوسيع نطاق حركة المفاصل، ومن ثم تحسين الاداء الحركي العام للجسم.

محليا، تأسس الاتحاد اللبناني للفروسية منذ 78 سنة، اي عام 1947، ويضم راهنا 14 ناديا اتحاديا فاعلا، ولديه في سجلاته زهاء 200 فارس وفارسة من مختلف الفئات العمرية (من 10 سنوات الى 50 سنة واكثر)

ويرأس اللجنة الادارية للاتحاد التي انتخبت في 31 كانون الثاني الماضي، وتستمر حتى 30 كانون الثاني 2029، فرنسوا كنعان وتضم كل من جورج فرنسيس نائبا للرئيس، نزار زكا امينا للسر، سيسيل معربس الصلح امينة للسر بالوكالة، مهند دبوسي امينا للصندوق، سيف دياب محاسبا، رالف ابي رميا، جورج عبود وسهيل خوري اعضاء مستشارين. ويتفرع عن اللجنة الادارية ثلاث لجان: اللجنة الفنية برئاسة جورج فرنسيس وعضوية سيسيل معربس الصلح، مهند دبوسي ورالف ابي رميا، لجنة تنظيم المسابقات برئاسة نزار زكا ويعاونه سمير سوبرة واللجنة البيطرية برئاسة سيف دياب.

الفارس جو عبود في احدى الجولات من بطولة الدوري.

ونجح الاتحاد في احداث نقلة نوعية في اللعبة من خلال تنظيمه لبطولة الدوري (League) وفق ما كشف رئيسه فرنسوا كنعان، والتي انطلقت في 27 ايلول الماضي على مرمح نادي ضبيه وتختتم في 23 تشرين الثاني المقبل على مرمح نادي مون لاسال. وتتضمن البطولة "المفتوحة" لفئتي الذكور والاناث، والتي يتراوح ارتفاع حواجزها من 90 سنتيمترا الى 140 سنتيمترا، ثلاث مراحل (Medium Tour، First Tour وBig Tour).

كما تتضمن روزنامة نشاط الاتحاد بطولة لبنان التي من المقرر اقامتها اعتبارا من 31 تشرين الأول المقبل على مدى ثلاثة ايام (جمعة، سبت واحد) لكل الفئات العمرية (Espoir d'or، ناشئين وكبار) ويفوز بلقبها من يجمع اكبر عدد من النقاط، اضافة الى مسابقة كأس لبنان التي تقام بدورها على 4 مراحل (4 آحاد) ويحرز لقبها من يحقق افضل النتائج في مجموع الايام الاربعة.

ولم ينف كنعان ان الشراكة والتعاون مع شركة "Wish" وتلفزيون المؤسسة اللبنانية للارسال انترناشونال (LBCI) ادت الى هذا النجاح "نجحنا في احداث نقلة نوعية للعبة التي دخلت كل بيت من خلال المنافسة والتشويق ما شجع النوادي والفرسان على الاستثمار اكثر في اللعبة".

وكشف عن دخول اكثر من 30 فرسا جديدا الى لبنان منذ بداية الموسم "اصبح هناك اهتمام واقبال لافت على اللعبة من عائلة الفروسية والنوادي". واكد ان مشروع استضافة مباريات دولية في لبنان بمشاركة فرسان وفارسات من دول مجاورة قيد الدرس "لكنه يواجه بعض العقبات التي نعمل على تذليلها تدريجا".

واشاد رئيس الاتحاد بالفرسان والخيالة اللبنانيين المنتشرين في كل انحاء العالم (الولايات المتحدة الاميركية، اوروبا والدول العربية) والذين يشاركون في بطولات ومسابقات تحت الراية اللبنانية ويرفعون علم لبنان على منصات التتويج مثل روجيه شماس، طوني عساف وجاد الدنا الذي حل مؤخرا في المركز الاول في "الجائزة الكبرى" (Grand Prix) في مدينة فلوريدا في الولايات المتحدة الاميركية، وغيرهم من الفرسان المتمسكين بجذورهم.

وشدد على اهمية الجيل الصاعد من الفرسان والفارسات الذين اثبتوا عن كفاءة عالية في بطولة الدوري "هم اهم وابرز الخيالة بالنسبة الى الاتحاد، وهم المستقبل الواعد، ونحن في صدد اقامة برنامج تدريبي خاص بهم وفق المعايير الدولية ليتطوروا بطريقة سريعة غير متسرعة".

ونفى ان تكون رياضة الفروسية محصورة بالأغنياء والميسورين فقط بل دعا الاهل الى حث اولادهم على تجربتها "انصح كل الاهل بتشجيع اولادهم على هذه الرياضة ابتداء من عمر 6 سنوات، فهي تعزز ثقتهم بنفسهم، كما انها تعلمهم الاحترام والالتزام بالقواعد والاصول". واضاف: "العلاقة التي تربط الفارس مع الخيل لا مثيل لها، فلا تفوتوا هذه الفرصة".

واعتبر ان "الحصة التدريبية لا تزيد كلفتها عن الحصص التدريبية في رياضات اخرى، انما احترافها لاحقا مكلف ربما اكثر بقليل من الرياضات الاخرى بسبب كلفة شراء حصان خاص بالسباقات (حصان محترف) وليس حصانا عاديا، والاعتناء به".

وكشف ان الاتحاد يتعاون مع النوادي ويدعم اكاديمياتها التي تعلم الاولاد مزاولة رياضة الفروسية "هدفنا والنوادي مشترك بنشر اللعبة على اوسع نطاق ولن ندخر جهدا في مساعدة الاكاديميات على جذب الاولاد لممارسة هذه الرياضة ولاكتشاف المواهب".

تسلية

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

أفقيا

1- مدير عام سابق للامن العام اللبناني – نوتة موسيقية 2- وثائق رسمية تصدر عن مديرية الامن العام اللبناني 3- اسلحة نارية – مدينة سويسرية – للمساحة – انهى الامر 4- منطقة في خليج عمان تتبع امارة الشارقة – منزل – رداء يغطي الجزء الامامي من الجسم 5- ضياع وضلال – صحيفة عربية 6- للاستدراك – تعب واعيا – اعلى الشلالات في العالم في فنزويلا 7- جنس من الببغاوات الضخمة ذات الالوان الزاهية – يشترع القوانين 8- دولة عربية – شعوره 9- امر فظيع – قلب الاناء على رأسه – من الاشجار الكبيرة 10- اوتوماتيكي – مُجبر 11- اغنية للفنانة وردة الجزائرية – ظرف مكان 12- بئر واسعة – متصوف هندي راحل لديه اتباع من كل انحاء العالم – من الحيوانات 13- نهر ايطالي – عائلة فنية لبنانية 14- من بحار العالم – آلة تُرمى بها السهام – للنفي 15- كتاب للصحافي اللبناني نقولا ناصيف – عاصمة عربية

عموديا

1- اسم عُرف به جهاز الامن العام اللبناني عند تأسيسه – لمع البرق 2- برهان قانوني وحسي – مناص – حضوري بين الجمع 3- يتصدى ويقاوم – اميرة انكليزية – سلسلة جبال اوروبية – اصغر نهر في العالم 4- عاصمة جمهورية بشكيريا الروسية – فريق راقص لبناني – يغطي جلد الطيور 5- ضاع وزال – المؤتمنون على رسائل من الله – للتعريف 6- صوّت الرصاص – حرف عطف – قميص بغير كمّين 7- كاتب فرنسي – مدينة اوكرانية 8- بلدة لبنانية في قضاء عاليه – مدينة اسبانية 9- جامعة اميركية مشهورة – ابتعد بوجهك عني 10- من الامراض – اسم موصول – مكان مهلك 11- كتاب للموحدين الدروز بشرح عقيدتهم – من السكان الاصليين في البرازيل 12- يميزان الجيد عن الرديء – مشى – خرج من المكان في هدوء 13- بطل سباق سيارات لبناني 14- لبّن وسهل الانقياد – لمعان خفيف – خاصم اشد الخصومة 15- خضع الجندي للنظام – من الطيور – مصباح او سراج

مثل في الدائرة

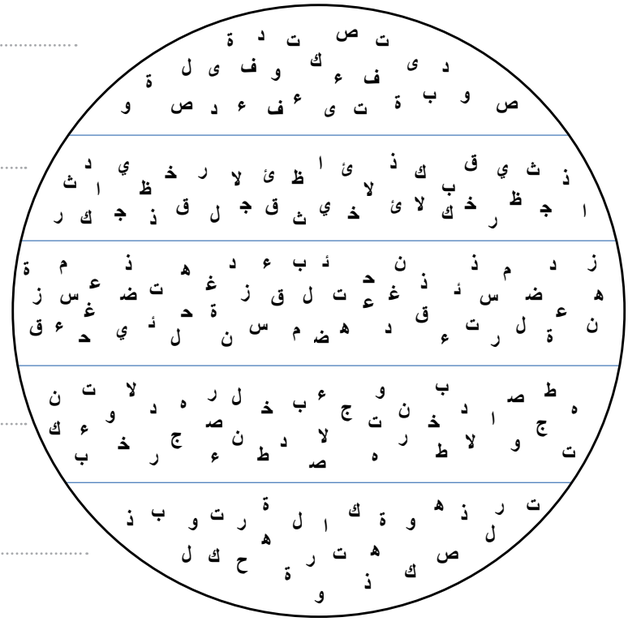

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ا	ح	م	ا	ي	ة	ا	ل	و	ط	ن	ا	ل	ا
ر	ع	ب	ل	ا	غ	ا	ت	ة	ق	ر	ف	ط	ل
ر	و	د	ت	ط	ب	ي	ق	م	ا	ط	ا	ب	ت
ق	ت	غ	ا	د	و	د	ح	ا	ن	ا	ر	ة	ض
و	د	ن	ش	د	ض	م	ء	ق	و	خ	ش	خ	ح
ى	ر	ط	ن	ل	ر	ا	ا	ا	ن	م	ا	ر	ي
م	ي	و	ق	ا	م	ل	ا	ق	ة	ء	س	ص	ة
س	ب	ن	ق	ت	س	ض	ب	ط	ح	ل	ا	ه	ل
ل	ت	ب	ن	ي	ت	ن	ظ	ي	م	ل	ع	ف	ر
ح	ة	ا	ف	ن	ة	ق	ف	ا	ر	م	ا	ش	و
ة	ل	ر	م	ا	ق	و	ة	ة	م	د	ج	ب	ر
ا	ت	ة	ي	ص	ة	ل	ش	و	ا	ح	ي	ا	ف
ب	ه	ا	غ	ص	و	ة	ل	ر	د	ا	ص	ن	س
ت	ج	ن	س	ي	ن	م	ا	ق	ي	س	ن	ج	ت

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 8 حروف:
شعار للمديرية العامة للامن العام اللبناني

احوال شخصية – الانتماء – التضحية – السيف – القوة – اشراف – اعداد – اقامة – الحق – بلاغات – تنسيق امني – تنظيم – تدريب – تطبيق – تنقل – تجنس – حماية الوطن – حدود – خدمة – رتب – سهر – سفر – شغور – شعلة – صرخة بطل – ضبط – قوى مسلحة – قانون – مراقبة – مخاطر – مرافقة – مغادرة – مهام – وصول – وطن – وفاء

تسلية

حروف مبعثرة

ج ي م و ان	ر س م و	ح ي ف ك ا	ب ا ل س ي ت = 30
ف ت ش ا و ل م	ح ا ل ر ي ة	ر ي ة ا س	ث ا ر ا ي = 32
ب ا ط ض ا ن	ل ب ا ل ك	ر و ب ت ي	ش ا ء س ا ت ل = 29
ص ر ن ا ل	ل ة ف ك ا	ر ي ق ف	ج ا م ل م ة = 45
= 40	= 33	= 35	= 28

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- تفضيل الغير على النفس
2- رتبة عسكرية لدى الجيوش
3- ترميز لاسلكي استخدم بكثرة خلال الحرب العالمية الثانية
4- استخفاف واستهتار بلغة العامة
5- نهر لبناني على ضفافه منحوتات اثرية لمعظم الغزاة الذين مروا عبر لبنان
6- انتظام وخضوع للاوامر العسكرية
7- سجن ومكان رمزي للثورة الفرنسية
8- عمود يُرفع عليه العلم
9- خط من التحصينات الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية
10- تمثال برونزي وُضع على قمة الكابيتول في واشنطن
11- كتاب لأدولف هتلر عن سيرته الذاتية
12- نصب شهير كناية عن عمود في برلين لتخليد ذكرى الانتصار البروسي
13- رتبة عسكرية لدى الامن العام اللبناني
14- احدى دوائر الامن العام في لبنان
15- عملية قانونية لدى الامن العام اللبناني تتيح للاجانب الحصول على اقامة في لبنان
16- اقامة في لبنان لزوج اجنبي متأهل من لبنانية

أسماء من التاريخ

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

قائد عسكري لبناني (1841-1924). بدأ حياته خادما في قنصلية ايطاليا في دمشق. تولى قيادة الجيش النمساوي السادس خلال الحرب العالمية الاولى.

1+2+8+6+5+4 = من معارك الحرب العالمية الاولى
11+7+3+9+10 = القوى العسكرية لدى الدول
8+13+15+9+14 = غير منحاز
12+16 = خاصم بشدة

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

ايلول 1920: قيام دولة لبنان الكبير.

ايلول 1943: القوات المظلية الالمانية تنفذ غارة غران ساسو لتحرير الزعيم الايطالي بنيتو موسوليني من منفاه الى ميونيخ.

ايلول 1982: اغتيال رئيس الجمهورية اللبنانية بشير الجميل قبل تسلمه مهامه بأيام.

ايلول 1988: الملك فهد بن عبد العزيز يضع الحجر الاساس لتوسيع المسجد الحرام في مكة.

معلومات عامة

الالمان هم اول من استحدث استخدام الصحافة الحربية للدعاية ومهاجمة الروح المعنوية لدى الاعداء.

كانت اولى الحملات الصحافية المعادية خلال الحرب العالمية الاولى، حين القى الطيار الالماني هيرس ثلاث قنابل على باريس تطايرت منها وريقات جاء فيها: "الجيش الالماني على ابواب باريس. لا مفر من الاستسلام".

بهذه الطريقة بدأ الالمان تثبيط العزائم وايهان القوى وتحطيم الروح المعنوية.

طرائف

كانت الممثلة الفرنسية العالمية سارة برنار متطرية. ذات ليلة تأخر ظهورها على المسرح، ما استرعى انتباه احد الجنرالات الحاضرين، فصعد الى غرفتها وسألها عن الامر.

اجابت: "اني خائفة يا سيدي الجنرال".

قال لها: "خائفة ما معنى هذا؟".

التفتت الى احد الممثلين وقالت له: "معذرة هات قاموسا للجنرال".

(من المتفق عليه ان الخوف شيء لا يعرفه العسكريون).

اقوال مأثورة

"لا ضرورة لحياتي بعد اليوم، فقد كسبت المعركة"

(دوق ولنغتون).

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

SU DO KU

9								5
	4						7	
			2	5	6			
		8				3		
		2				9		
			5		1			
		4		8		2		
	1			4			6	
7				3				9

مستوى صعب

1	4	5	6					7
			1			8		
					4		2	
		1	5			3		2
		9				6		
7		3			8	4		
	5		8					
		2			9			
9					3	2	1	8

مستوى وسط

8	3	5	1					
			5	6		8		1
6			3	9		4		
	8		2	1			7	
	1	4				6	9	
	9			4	6		2	
		9		8	2			6
4		7		3	1			
					5	2	4	3

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.

من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 143

حل SU DO KU

6	4	8	9	3	1	2	7	5
5	2	3	8	7	6	4	1	9
9	1	7	4	2	5	6	3	8
4	3	9	1	8	2	7	5	6
1	8	5	6	9	7	3	4	2
7	6	2	5	4	3	8	9	1
3	5	4	2	1	8	9	6	7
8	9	1	7	6	4	5	2	3
2	7	6	3	5	9	1	8	4

مستوى صعب

5	8	2	9	4	7	3	6	1
4	3	9	6	2	1	7	5	8
6	7	1	3	5	8	2	9	4
1	9	6	2	3	5	4	8	7
2	5	8	7	6	4	1	3	9
7	4	3	1	8	9	6	2	5
3	1	7	8	9	2	5	4	6
9	2	4	5	7	6	8	1	3
8	6	5	4	1	3	9	7	2

مستوى وسط

7	8	6	1	3	2	9	4	5
2	1	3	9	5	4	6	7	8
9	4	5	6	8	7	1	2	3
6	2	7	5	1	8	3	9	4
8	9	4	7	6	3	5	1	2
3	5	1	2	4	9	7	8	6
5	7	8	3	2	1	4	6	9
1	3	2	4	9	6	8	5	7
4	6	9	8	7	5	2	3	1

مستوى سهل

حل حروف مبعثرة

1- اهليلج 2- راس داشن 3- سيرة 4- المديد 5- هامان 6- تانانا 7- استنفار 8- اوزو 9- الجينات 10- غلوب 11- ترابيزة 12- علجوم 13- تريفي 14- منهل 15- الشلن 16- الفلز

حل الكلمة الضائعة

توماس مان

حل اسماء من التاريخ

محيي الدين النصولي

حل مثل في الدائرة

كلب حر ولا سبع مربوط

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

1- كارلو بونتي – رعاف 2- العواصف – دامودار 3- سامار – المتلمس 4- سرنا – اعمال – قس 5- اسي – بليز – نح – فلو 6- راسكيفا – فهمان 7- وي – رتل – عوم – بدأت 8- اكس – يالطا – بوق 9- يسرا – فقأ – انا – كم 10- نبيل العربي – لبيب 11- ي – دن – هد – روهر 12- ركب – دبا – ال – واصل 13- غوريلا – النول – رب 14- السندبادي – ريا 15- شيب – رشيد الخوري

عموديا

1- كاسبار واينبرغر 2- الا – سايكس بيكو 3- رعمسيس – سري – براي 4- لوار – كر – الد – يلب 5- وارن بيتي – اندلس 6- بص – الفلافل – بانر 7- وفا – يا – لقعها – دش 8- لاز – عطارد – اي 9- تدمع – فوا – الاد 10- يأتمنهم – ايرلندا 11- ملاحم – بن – ويل 12- رومل – ابو الهول 13- عدس – فندق – برا – رو 14- ا ا – قل – كي – صرير 15- فرنسوا تومبالباي

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تاريخ طويل في مواجهة السيطرة والإحتلالات

العنوان السياسي في لبنان اليوم هو "سلاح المقاومة" ومصيره، عطفا على التطورات السياسية التي تبلورت بعد السابع من تشرين الاول 2023 ودخول حزب الله في حرب "إسناد ومشاغلة" مؤازرة لفلسطينيي غزة، وما ترتب عليها من اوضاع سياسية - عسكرية صارت بالغة التعقيد.

عرف لبنان، عبر تاريخه الطويل، اشكالا متعددة من المقاومة ضد قوى الاحتلال والسيطرة الاجنبية، وذلك بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، والذي جعله مطمعا للامبراطوريات والدول الكبرى، القديمة والحديثة، القريبة والبعيدة على حد سواء. لذلك يمكن تتبع تاريخ المقاومات في لبنان عبر مراحل زمنية متعاقبة، تعكس التحولات السياسية والعسكرية والاجتماعية في المنطقة.

التاريخ القديم لـ"المقاومات"

منذ العصور القديمة، شهدت مناطق جبل لبنان وسواحله "مقاومات" محلية ضد القوى الكبرى التي سيطرت على المشرق، مثل المصريين القدماء، والاشوريين، والفرس، ثم الاغريق والرومان. اما في العصور الوسطى، ومع الحروب الصليبية (1096–1291)، فقد برزت مقاومات محلية بالتعاون مع الفتح الاسلامي في الشام، حيث شارك سكان الجبال والسواحل في القتال، خاصة في مناطق طرابلس وصيدا وصور.

خلال العهد العثماني (1516–1918)، لم يكن لبنان في حالة مواجهة شاملة مع السلطنة، لكنه مع بداية القرن العشرين، برزت مقاومة مدنية ضد سياسات التجويع والحصار التي فرضها العثمانيون، وظهر نشاط وطني متأثر بأفكار الاستقلال والتحرر القومي.

بعد دخول الفرنسيين الى لبنان عام 1920 وفرض الانتداب الفرنسي، بدأت مرحلة جديدة من المقاومة جوهرها كان مع رجال الاستقلال واعتقالهم في قلعة راشيا في تشرين الثاني من العام 1943، اذ نال لبنان بعد هذه المحطة السياسية استقلاله الذي صار يحتفل به في الثاني والعشرين من تشرين الثاني كل سنة.

"المقاومة الفلسطينية واللبنانية" ضد اسرائيل قبل 1982:

بعد نكبة 1948، دخلت مجموعات من اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان، ومعهم بدأت "عمليات فدائية" عبر الحدود الجنوبية ضد اسرائيل. وكانت ذروة هذه "العمليات المسلحة" من الفلسطينيين والاحزاب اليسارية بعد اقرار "اتفاق القاهرة" سنة 1969 الذي قدم "البندقية الميليشياوية" على بندقية الشرعية اللبنانية التي مثلت آنذاك وتمثل الآن الاجماع اللبناني.

بعد احداث "ايلول الاسود" في الاردن عام 1970، انتقل الثقل العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية الى لبنان، خاصة الجنوب والمخيمات حول بيروت، ما اعتبرته "القوى المسيحية" في تلك المرحلة تهديدا للسيادة اللبنانية.

مع اندلاع الحرب الاهلية عام 1975، نشأت "ميليشيات مسيحية مسلحة" خاضت معارك كبرى ضد الفصائل الفلسطينية وحلفائها. وعندما دخلت القوات السورية الى لبنان عام 1976 ضمن "قوات الردع العربية"، رحبت بعض القيادات المسيحية بها مؤقتا، لكن الخلافات تصاعدت مع سعي دمشق الى بسط نفوذ كامل على لبنان.

في عهد الرئيس بشير الجميل، قائد "القوات اللبنانية" (1976–1982) والرئيس المنتخب قبل اغتياله، تبلورت فكرة "المقاومة المسيحية" كحركة منظمة ضد "الوجود الفلسطيني" المسلح وضد اي وصاية خارجية.

لكن مع نهاية الحرب الاهلية عام 1990، انتهى الوجود العسكري المنظم لهذه "المقاومة"، وانتقل العمل المعارض للوجود السوري الى الساحة السياسية، وصولا الى "ثورة الارز" عام 2005 التي ساهمت في انسحاب الجيش السوري.

"المقاومة الوطنية اللبنانية" ضد الاحتلال الاسرائيلي:

مع اجتياح "الكيان الاسرائيلي" للبنان في حزيران من العام 1982 ووصول قواته الى بيروت، نشأت مقاومة لبنانية منظمة، ضمت احزابا وحركات متعددة، ثم ما لبث ان اخذ حزب الله دورا مركزيا في "قيادة العمل المقاوم" ضد الاحتلال، ما عزز صورته في الداخل والخارج. لكن يبقى المشهد اكثر تعقيدا بسبب الانقسامات الداخلية حول "دور السلاح" خارج اطار الدولة، وتأثير الصراعات الاقليمية على القرار اللبناني.

بهذا، يتضح ان تاريخ "المقاومات" في لبنان مسار متنوع ومعقد وغير متجانس. تاريخ يعكس تداخل العوامل المحلية والاقليمية والدولية والجيو - سياسية في صياغة مفهوم "المقاومة" ودورها ونهايتها.

إلى العدد المقبل

DIMEX®

من بيتنا لبيتك...
إنتعاش يدوم

Manufactured By
SADAPACK®
member of SADA GROUP